وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

تخصص الجريمة والانحراف

عنوان المذكرة:

السرقة العلمية le plagiat في انجاز مذكرات التخرج من وجهة نظر الأساتذة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص جريمة وانحراف

من إعداد الطلبة :

- ✓ سليماني عبد القادر
- ✓ غنين عبد الحكيم

إشراف الأستاذة:

محامدية إيمان

السنة الجامعية:
2020-2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

علينا دائما أن نشكر ونقدر من قدّموا لنا المساعدة ومدّوا لنا يد العون عند حاجتنا لمن يقف جانبنا، وعلينا أن نبوح لهم دوما عن فرحنا بوجودهم وتقديرنا لمساندتهم.

تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لتنظّم عقد الشكر الذي يستحقه كل من ساعدنا، إلى من كان له قدم السبق في ركب العلم والتعليم، إلى من بذلت ولم تنتظر العطاء، إليكم أهدي عبارات الشكر والتقدير.

ويقول الرسول محمّد صلّى الله عليه وسلم:

"من لا يشكر النّاس لا يشكر الله"

وصدق من قال: "من علّمني حرفا صرت له عبدا"

فكيف بالذين أشرفوا على تكويننا

إلى كل من علّمنا حرفا من أساتذة الطّور الابتدائي والمتوسّط والثانوي والجامعي إن قلت لهم شكرا فشكري لن يوفيهم، حقّا سعيتم فكان السعي مشكورا، إن جفّ حبري عن التّعبير يكتبكم قلب به صفاء الحبّ تعبيرا.

ونخصّ بالسلام والشكر أستاذتنا الفاضلة "محامدية إيمان" التي يكفينا شرفا أنّنا تدرّجنا تحت يديها، ونهلنا من مواردها الصافية نشكرها لأنّها لم تبخل علينا بالنّصح والرأي السديد، ولا تزال نبراسناوقدوتنا، ونسأل الله أن يبارك لها في صحّتها وأن يرزقها العفو والعافية في الدّنيا والآخرة.

وإلى كل من قدم لنا المساعدة سواء من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الإهـــداءُ

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى من حملتني تسعة أشهر وساندتني طوال المشوار الدراسي وبفضلها وصلت إلى هذا المستوى، أتمنى من الله أن يطيل فيعمرها.

إلى الأب العزيز الذي لم يبخل على ماديا ومعنويا

إلى جميع أخواتي، وإلى أصدقائي كل باسمه

إلى كل من عائلة: سليماني، غنين، مزيان

إلى كل زملائي وزميلاتي في الجامعة كما أتقدم بخالص التحية والتقدير

إلى الأستاذة المشرفة: "محامدية إيمان"

التي تفضلت بالإشراف على هذا البحث وعلى صبرها معنا طوال هذه المدة بتوجيهاتها العلمية التي كانت لنا السند القويم، نتمنى لها المزيد من التألق والنجاح في حياتها العلمية.

كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى:

إلى كل أساتذة قسم علم الاجتماع

الذين كان لنا الشرف العظيم في تعلمنا على أيديهم

وإلى كل طاقم جامعة الشهيد الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كما أتوجه أيضا بالشكر الجزيل إلى

كل مناضلي الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين

وإلى كل من ساعدني

في إنجاز هذا البحث من بعيد أو قريب.

عبد القادر

الإهـــداء

الحياة رحلة وسوف تنتهي والآخرة خير وأبقى للإنسان وأفضل

"عطاء الله لك لا يُقاس باستطاعتك، وإنما بحجم إيمانك باستطاعته"

ها قد انطوت صفحة من صفحات الحياة، فالحمد والشكر لله لأن هذا ليس بجِدّي واجتهادي إنما بفضلك وكرمك علي بلغت اليوم من انتهاء المسار العلمي فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

اللهم تمم علي ماتعلمته نصيباً أنتفع به وأجعل هذا العام والتجربة حجتي يوم أسأل عن عمري فيما أفنيته.

- تزفني جامعتي خريجا وبذلك أكون قد حققت ما صبوت إليه منذ أن كنت صغيرا.

الحمد لله تحصلت على شهادة الماستر، بالإضافة لوضع المذكرة كمرجع بالمكتبة ليستفيد منها كل الطلبة .

أهدي هذا التفوق وهذا النجاح إلى التي صنعت مني رجلاً قادراً على مواجهة الحياة والتي وهبت حياتها لي والتي لو أهديتها حياتي لن تكفي في حقها أمي الفاضلة حفظها الله وبارك في عمرها وصحتها،

وإلى أبي الغالي شريك هذه الرحلة في كل مرحلة كنت السلاح الذي أحارب به اليأس والكسل حفظه الله لنا

إلى أخواتي الذين عبدوا الطريق أمامي كي أحقق هذا النجاح المتواضع

أعز الأصدقاء، أخي العزيز، رفيق المسار العلمي عبد القادر سليماني توقفت الكثير لأجد ما أكتب لأفي حقك ولكني لم أجد..

أسال الله أن لا يريك مكروه وأن يرزقك ما تتمناه يارب العالمين.

خالص امتناني وشكري للأستاذة المشرفة على مذكرة تخرجي الأستاذة محامديةالتي كانت واقفة معنا إلى أخر لحظة بنصائحها القيمة، بإرشاداتها، بوقتها الثمين وبكل ما تملك.

شكرا للسيد مدير جامعة الجيلالي بونعامة البروفيسور الحاج عيلام.

كما نتوجه بشكرنا إلى كافة أعضاء الهيئة التدريسية لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الشهيد الجيلالي بونعامة بخميس مليانة.

شكرا لأخي أحمد زرقي رئيس الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين.

إلى جميع مناضلي ومناضلات الرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين الذين مهدو لي طريق لم أكن لأبلغه

إلا بعون من الله ثم بمواقفهم النبيلة المشرفة.

الشكر موصول كذلك لجميع أعضاء الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين.

جزيل الشكر لرئيس نادي طلاب الخير وكافة طاقمه وفقكم الله وأتمنى لكم المزيد من النجاح.

الشكر موصول لكافة الأصدقاء والأحباب

أدام الله الفرح والسرور.

عبد الحكيم

ملخص الدراسة:

السرقة العلمية هي كل شكل من أشكال النقل غير القانوني في المنشورات و البحوث العلمية والمذكرات الجامعية، حيث تدل الإحصائيات التي تم الحصول عليها من خلال المقالات والجرائد على أن هذه الظاهرة في تزايد مستمر خاصة وسط لطلبة الجامعيين المقبلين على التخرج فهم مكلفين بتقديم بحث علمي أي مذكرة التخرج، وتكمن إشكالية البحث في أن السرقة العلمية لم تبقى محصورة في سرقات بسيطة لمعلومات وأفكار بل تعدت إلى سرقة كتب ومقالات ومذكرات بكاملها، دون حذف أي عبارة أو معلومة.

وعليه فإن الوقوف عند أسباب وعوامل انتشار السرقة العلمية في انجاز مذكرات التخرج من وجهة نظر الأساتذة وهو ما نحاول بحثه في دراستنا.

وتهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على الأسباب والدوافع التي تؤدي بالطلبة إلى السرقة العلمية، وعليه تطرح هذه الدراسة التساؤلات التالية: هل نقص تكوين الطالب الجامعي يدفعه إلى السرقة العلمية؟ وهل لغياب الوسائل والقوانين الردعية دور في تفشي السرقة العلمية لدى الطلبة الجامعيين؟

فهرس المحتوي:

العناوين	رقم الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
مقدمة	أ- ب
الفصل الأول: البناء المنهجي للدراسة	
تمهيد	
أولا: أسباب اختيار الموضوع.	15
ثانيا: أهداف الدراسة.	16
ثالثا: أهمية الدراسة.	17
رابعا: إشكالية الدراسة وفرضياتها	18
خامسا: تحديد المفاهيم	18
سادسا: المقاربة السوسيولوجية	20
سابعا:الدراسات السابقة	22
1-أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	24
2-موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	25
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني: البحث العلمي وأبرز أخلاقياته.	
تمهيد	
أولا: مدخل عام للبحث العلمي	30
1- تعريف البحث العلمي	31
2- خصائص البحث العلمي	32
3- أهمية البحث العلمي	33
ثانيا- أنواع البحوث العلمية والمشاكل التي تواجهها:	34
1- أنواع البحوث العلمية	35
2- التقنيات المستخدمة في البحث العلمي	36

3- مشكلات البحث العلمي	37
ثالثا: أخلاقيات البحث العلمي	38
1- مفهوم الأخلاقيات	39
2- أهمية الأخلاق	40
3- أخلاقيات البحث العلمي	41
4- أسباب الاهتمام بمبادئ البحث العلمي	43
رابعا- بيئة البحث العلمي والضوابط الأخلاقية وأهم الأخطاء الشائعة:	44
1- بيئة البحث العلمي	45
2- الضوابط الأخلاقية للعملية البحثية	46
3- الأخطاء الشائعة في السلوكيات والأخلاق الجامعية	47
4- بعض الاعتبارات بالنسبة للسلوك الأخلاقي لدى الباحث العلمي	48
خلاصة الفصل:	49
الفصل الثالث: مدخل للملكية الفكرية والسرقة العلمية	
تمهيد:	
أولا: ماهية الملكية الفكرية	52
1- نظرة تاريخية حول الملكية الفكرية	53
2- تعريف الملكية الفكرية	54
3- أهمية حقوق الملكية الفكرية	55
3- أهمية حقوق الملكية الفكرية	56
4- حقوق المؤلف في الجزائر	57
ثانيا: ماهية السرقة العلمية	58
1-تعريف السرقة العلمية	59
2- أسباب السرقة العلمية	60
3- أنواع السرقات العلمية	61
4- أثار تفشي السرقة العلمية	64
5- السرقة العلمية في الجزائر وكيفية مكافحتها	65
5-1 السرقة العلمية في الجزائر	66
5-2 آليات وتدابير مكافحة جريمة السرقة العلمية في ضوء القرار الوزاري 933 (2016)	67
5-3 برمجيات مختصة في كشف السرقة العلمية	68

5-4 العقوبات المترتبة عن السرقة العلمية وفق القرار الوزاري رقم 933	69
خلاصة الفصل:	69
الفصل الرابع: الإطار المنهجي والميداني للدراسة	
تمهيد	
أولا: الإجراءات المنهجية	56
1- منهج الدراسة	57
2- أدوات جمع البيانات	58
3-عينة الدراسة	60
4- مجالات الدراسة	61
5-صعوبات الدراسة	62
ثانيا :عرض وتحليل ومناقشة الجداول	63
1- عرض وتحليل الجداول المتعلقة بالبيانات الشخصية	74
2- عرض وتحليل الجداول المتعلقة الفرضية الأولى	80
3- عرض وتحليل الجداول المتعلقة الفرضية الثانية	85
4- تحليل ومناقشة النتائج الجزئية للفرضيات	88
5- الاستنتاج العام	91
خلاصة الفصل	91
الخاتمة	92
قائمة المراجع	93
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يمثل توزيع أفراد العينةحسب الجنس	61
02	يمثل توزيع أفراد العينةحسب السن	62
03	يمثل توزيع أفراد العينةحسب الكلي	62
04	يمثل توزيع أفراد العينةحسب المؤهل العلمي	63
05	يمثل توزيع أفراد العينةحسب الخبرة	64
06	يمثل المشاكل التي تعرقل البحث العلمي	65
07	يمثل أسباب لجوء الباحثين(الطلبة) للسرقة العلمية	66
08	يمثل أشكال السرقة العلمية المنتشرة حسب الكليات	68
09	يمثل نقص تكوين الطالب في منهجية البحث ودوره في لجوءه للسرقة العلمية حسب المؤهل العلمي للأستاذ:	69
10	يمثل مساهمة المعلومة جاهزة في لجوء الباحث للسرقة العلمية	71
11	يمثل مساهمة اختيار التخصص بطريقة عشوائية في السرقة العلمية	72
12	يمثل تنظيم الجامعة ملتقيات حول أخلاقيات البحث العلمي ومنهجية إعداد البحوث العلمية حسب الكليات	73
13	يمثل مساهمة التركيز على تلقين الدروس وإهمال الجانب الميداني للبحث في اللجوء السرقة العلمية حسب المؤهل العلمي للأستاذ	74
14	يمثل مساهمة إهمال الطلبة النجباء وحرمانهم من الخرجات العلمية في لجوء الطالب للسرقة العلمية	75
15	يمثل مساهمة التطور في تفشي ظاهرة السرقة العلمية	76
16	يمثل اطلاع الطلبة على الإجراءات القانونية الخاصة بالبحث العلمي	77
17	يمثل تجنبإطلاع الطلبة على قانون العقوبات الخاص بالسرقة العلمية	78
18	يمثل الإجراءات اللازمة للحد من السرقة العلمية حسب خبرة الأستاذ:	79
19	يمثل الجهة المسؤولة عن لجوء الطالب إلى السرقة العلمية حسب خبرة الأستاذة	80
20	يمثل الحلول المناسبة للحد من السرقة العلمية حسب وجهة نظر الأساتذة	82
21	يمثل أثار السرقة العلمية على مذكرات التخرج	83
22	يمثل اقتراحات الأساتذة لبعض الحلول التي تجنب الطالب اللجوء للسرقة العلمية	84

مقدمة

مقدمة:

تعد السرقة العلمية أو"البلاجيا" جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية، إذ يتجرد الطالب أو الباحث أو الأستاذ من أخلاقه ويسطو على مجهودات غيره دون شعور بالخجل أو تأنيب الضمير، وهو ما يُؤدي في النهاية إلى انتهاك مبدأ الأمانة العلمية والنزاهة الأكاديمية، التي يجب أن يتحلَّى بها كل طالب أو أستاذ في بحوثه العلمية، حيث إن السرقة العلمية باعتبارها جريمة علمية، تتنافى مع مبدأ الأصالة والأمانة العلمية الذي يجب أن تتسم به البحوث العلمية والرسائل والأطروحات الأكاديمية، ذلك أن الأصالة والأمانة العلمية هما أساس جودة التعليم العالي والبحث العلمي، ولعل من أبرز أسباب اللجوء إلى السرقة العلمية في مجال البحث العلمي والنشر الأكاديمي هو غياب الوازع الأخلاقي وقبله الوازع الديني، عدم كفاية الوقت الممنوح للباحث وصعوبة بحثه، عدم الإلمام بالمناهج الصحيحة في إنجاز البحوث العلمية، السعي نحو الحصول على الترقيات وتحسين الوضع المالي، غياب ثقافة العقاب وبروز ثقافة التسامح ... إلخ.

وللسرقة العلمية حالات متعددة، فقد تكون سرقة جزئية وقد تكون سرقة كلية، وقد تكون بموافقة الباحث الأصلي أو بدون موافقته، والحقيقة أن تطور وسائل الاتصال وابتكار الكثير من البرامج المعلوماتية أدى إلى تسهيل وتسريع الوصول إلى محتوى مختلف المؤلفات والمنشورات والرسائل لاستغلالها في الدراسات والبحوث العلمية، وبالمقابل أصبح الأمر أكثر سهولة في اكتشاف أساليب الانتحال الأكاديمي والسرقة العلمية عن طريق الاستعانة بتلك البرامج ومحركات البحث الإلكترونية.

إن استغلال هذه البرمجيات ومحركات البحث بصورة غير صحيحة يُوقِعنا حتمًا في فخ السرقة العلمية التي تعد واحدة من أخطر الجرائم التي تضرب في الصميم التعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات، وتؤثر سلبا على جودته وأصالته، كما أن ارتكاب هذه الجريمة خرق واضح لمبدأ حماية حقوق الملكية الفكرية.

لقد تفاقمت ظاهرة السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، لاسيما في ما يخص مذكرات التخرج لطلبة السنوات النهائية لمختلف الأطوار الجامعية، حيث أن الكثير من الطلبة أصبح يلجأ إلى آلية "نسخ– لصق" دون مراعاة لطرق ومناهج البحث العلمي الصحيحة. ومن هذا المنطلق اعتمدنا على الخطة التالية:

قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: والمتمثل في الإطار النظري والتصوري للدراسة، حيث تطرقنا أولا إلى أسباب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة ثم الإشكالية وفرضياتها وتحديد المفاهيم، وفي الثاني تناولنا المقاربة السوسيولوجية والدراسات السابقة وأوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: وهو الإطار النظري للدراسة بعنوان: البحث العلمي وأبرز أخلاقياته وتناولنا فيه أولا تعريف البحث العلمي وخصائص البحث العلمي وأهمية البحث العلمي وأنواع البحوث العلمية والتقنيات المستخدمة في البحث العلمي ومشكلات البحث العلمي، أما ثانيا فقد تناولنا مفهوم الأخلاقيات وأهمية الأخلاق وأخلاق البحث العلمي وأسباب الاهتمام بمبادئ البحث العلمي، وبيئة البحث العلمي والضوابط الأخلاقية للعملية البحثية، والأخطاء الشائعة في السلوكيات والأخلاق الجامعية، وبعض الاعتبارات بالنسبة للسلوك الأخلاقي لدى الباحث العلمي.

الفصل الثالث: والمتمثل في الملكية الفكرية والسرقة العلمية، وتناولنا فيه أولا نظرة تاريخية حول الملكية الفكرية وتعريف الملكية الفكرية وأهمية حقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف من الملكية الفكرية كما قمنا بتعريف حقوق المؤلف وحق المؤلف من حقوق الملكية الفكرية، وحقوق المؤلف في الجزائر، أما ثانيا فقد تناولنا تعريف السرقة العلمية وأسباب وأنواع السرقة العلمية وأثار تفشي هذه الظاهرة لنتكلم في الأخير عن السرقة العلمية في الجزائر وآليات وتدابير مكافحة جريمة السرقة العلمية في ضوء القرار الوزاري 933، وبرمجيات مختصة في الكشف عن السرقة العلمية، والعقوبات المترتبة عن السرقة العلمية وفق القرار الوزاري 933.

الفصل الرابع: وهو الإطار المنهجي والميداني للدراسة، وتطرقنا فيه إلى منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات وعينة الدراسة ومجلات الدراسة وصعوبات الدراسة كما تطرقنا فيه إلى تحليل ودراسة نتائج استمارة الاستبيان من خلال رسم الجداول وتحليلها إحصائيا وسوسيولوجيا وبعدها تحليل نتائج الفرضيات.

الفصل الأول

الإطار النظري والتصوري للدراسة

الفصل الأول: الإطار النظري والتصوري للدراسة

تمهيد.

أولا: أسباب اختيار الموضوع.

ثانيا: أهداف الدراسة.

ثالثا: أهمية الدراسة.

رابعا: إشكالية الدراسة وفرضياتها.

خامسا: تحديد المفاهيم.

سادسا: المقاربة السوسيولوجية .

سابعا: الدراسات السابقة.

1- أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

2- موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

تناولنا في هذا الفصل الإطار المنهجي للبحث الذي يضم الأسباب والأهمية وأهداف الدراسة وإشكالية البحث التي تعتبر خطوة هامة من خطوات البحث العلمي كما يتضمن فرضيات البحث وكذلك تحديد المفاهيم المتعلقة بالدراسة بإضافة إلى المقاربات السوسيولوجية والدراسات السابقة.

أولا :أسباب اختيار الموضوع:

- **أ-الأسباب الذاتية :**

- الشعور بأهمية الموضوع وانتشاره الكبير في الوسط الطلابي في الآونة الأخيرة وهو ما شكل لنا حافزا في دراسة الموضوع .
- الأهمية البالغة التي تكتسبها جريمة السرقة العلمية فهي تعتبر من مواضيع الساعة التي تثير جدلا ونقاشا واسعا.
- تعد السرقة العلمية من المواضيع الموضوعة في سياق الدراسة في علم الاجتماع.
- إمكانية إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع باعتبار أن السرقة العلمية لها تأثير سلبي في انجاز مذكرات التخرج.
- الأرقام المخيفة حول ظاهرة السرقة العلمية في المجتمع الجزائري و التطور الذي عرفته هذه الظاهرة بسبب التطور التكنولوجي.
- التعرف على الأسباب والعوامل التي أدت بالطلبة إلى السرقة العلمية في إنجاز المذكرات.

- **ب- الأسباب الموضوعية :**

- استفحال هذه الظاهرة وانتشارها في الوسط الطلابي.
- قلة الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة وإن وجدت فهي قليلة في المجتمع الجزائري.
- تحديد ومعرفة العوامل والآثار الناجمة عن العلاقة بين المتغيرين المدروسين.
- محولة إبراز أثار السرقة العلمية على مستوى الجامعات.
- إثراء التخصص بمثل هذه المواضيع والبحوث الميدانية.
- تحديد طرق للحد من تفشي ظاهرة السرقة العلمية.

ثانيا:أهداف الدراسة:

تبدأ كل دراسة عند هدف محدد وتنتهي عنده، وتسعى الدراسة الحالية إلى معرفة السرقة العلمية كظاهرة واسعة الانتشار ومدى تأثيرها في تكوين الطالب، ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسي من خلال مجموعة فرعية يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

- تسليط الضوء على مفهوم السرقة العلمية وأشكالها والعواقب المترتبة عنها.
- محاولة وضع حلول مقترحة لمواجهة السرقة العلمية بمختلف صورها.
- محاولة الكشف عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ظاهرة السرقة العلمية.
- تشجيع الطالب الجامعي على المطالعة وقراءة الكتب.
- إعادة تفعيل القوانين وتقييم مدى نجاعتها ضد الطلبة الذين يلجئون إلى السرقة العلمية.
-محاولة التوصل إلى عدة مقترحات توضع أمام الطلبة للتقليل من ظاهرة السرقة العلمية.

ثالثا :أهمية الدراسة:

نتيجة تزايد الإنتاج الفكري أضحت السرقة العلمية تتزايد يوما بعد يوم خاصة في أوساط الطلبة الجامعيين، فهي من أخطر الأضرار التي تمس حقوق المؤلفين وتقلل من أهمية مذكرة التخرج لدا تنبع أهمية دراستنا من خلال النقاط التالية:

- كون هذا الموضوع يستحق الدراسة والمعالجة السوسيولوجية.
- تدعيم رصيد المكتبات الجزائرية بالأبحاث الميدانية.
- البحث عن أسباب وعوامل لجوء الطلبة الجامعيين إلى السرقة العلمية في إنجاز مذكراتهم باعتبارها أساس عبور الطالب الجامعي إلى مرحلة أخرى.
- نشر الوعي في أوساط الطلبة الباحثين بالعواقب الوخيمة التي تنتج عن السرقة العلمية.
- استعراض أهم الطرق والتدابير المعتمدة للحد من السرقة العلمية.
- التعرف على أهم أشكال وصور السرقة العلمية.
- الكشف عن مدى فاعلية مؤسسات التعليم العالي في التصدي للظاهرة.
- قد تكون هذه الدراسة بمثابة دراسة لبحوث مستقبلية وإضافة علمية لمختلف المذكرات التي تم انجازها.

رابعا :الإشكالية وفرضياتها:

العلم هو أساس تطور ورقي المجتمع في مختلف المجالات به تتقدم الأمم ومختلف العلوم التي تولدت عن عقول بشرية واتخذته كسلاح وتحسين لها، فهو الطريق الوحيد الذي على المجتمعات سلوكه من أجل الوصول إلى مبتغاها، وهدا العلم بكل ما يحمله من قيمة وتعظيم لابد أن يرتبط بالتعليم ليكون المجتمع قادرا على الإبداع

وفهم التفاصيل الحياتية التي لن تتحقق إلا به فهدا الأخير له مراحل على طالب العلم اجتيازها ولكل مرحة تعليمية أهمية بالغة في مساره الدراسي.

إلا أن المرحلة الجامعية تعتبر قمة هرم المراحل التعليمية وهي بمثابة نقطة تحول لديه في تحديد مستقبله من خلال منحه شهادات تعكس مستواه الفكري والعلمي، كما أنها تشكل المنعرج الأول لعمل متقن وفق قواعد وقوانين مصادق عليها أكاديميا.

تخضع عملية إعداد البحث العلمي لمقتضيات نظامية وشكلية وتطبيقية، فضلا عن المتطلبات الجوهرية الموضوعية التي يعد الجهد الفكري محورها الأساسي، ويتعلق بعضها بتنظيم الجهود الفكرية للحصول على النتائج بيسر وبأقصر طريق وأقل وقت، والبعض الأخر لتنظيم هذه النتائج المحصلة لتوظيفها عمليا لتبرز بدقة ووضوح، ولكن للأسف أصبحنا اليوم نفتقد لهذه الصفات في الأبحاث العلمية، إذ صارت هذه الأخيرة غير مطابقة لقواعد وتقنيات المنهجية العلمية السليمة، بحيث شاعت وسط الباحثين المبتدئين وكذا الطلبة المقبلين على إعداد مذكراتهم ورسائلهم من أجل التخرج بعض الأخطاء التي تعتبر انتهاكا صارخا لمبادئ وأسس منهجية إعداد الأبحاث العلمية.

إن الاهتمام المتزايد الذي يشهده البحث العلمي والمنشغلين به اجتماعيا واقتصاديا أدى إلى تسلل بعض الأفراد الباحثين لهم عن تحقيق مكاسب من وراء ذلك، وهو ما سمح بظهور العديد من الممارسات والسلوكيات الغريبة عن أخلاق الممارسة العلمية أبرزها معضلة السرقات والانتحالات العلمية لأعمال وأفكار باحثين آخرين، مما جعل الشك والحيرة تنتاب الكثير من أولئك الباحثين الجادين إزاء هذا الوضع الذي بات يطعن في مصداقية الجامعة ومنتجاتها، وهو ما صعد من حدة الدعوات داخل الحقل المعرفي بضرورة إعادة التأسيس لفعل أخلاقي يحكم وينظم الممارسة العلمية عموما والممارسة البحثية خصوصا، وذلك بغية مواجهة هذه الظاهرة التي استفحلت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة وتفاقمت في الأوساط الجامعية العربية وحتى الوطنية ولم تقتصر على المداخلات العلمية والمقالات فحسب، بل امتدت إلى أبحاث التخرج والمؤلفات مما أساء للبحث العلمي بشكل ملحوظ وعلى مصداقية المؤسسات البحثية على وجه التحديد، خاصة مع الانفتاح الكبير الذي يشهده العالم على الواقع الافتراضي وسهولة الوصول إلى المعلومة وتعدد مصادرها وأشكالها.

ولعل من أبرز أسباب اللجوء إلى السرقة العلمية في مجال البحث العلمي هو نقص تكوين الباحث الجامعي وغياب ثقافة العقاب والإجراءات الردعية، عدم الإلمام بالمناهج الصحيحة في انجاز البحوث العلمية، السعي نحو الحصول على الترقيات وتحسين الوضع المالي، عدم كفاية الوقت الممنوح للباحث وصعوبة بحثه.

وعليه تطرقت إشكالية هذا البحث لموضوع السرقة العلمية باعتبارها من أكثر الممارسات المنافية للبحث العلمي انتشارا في الوسط الجامعي، ومن أشدها ضررا على حقوق المؤلفين، إذ أنه بالرغم من العديد من الإجراءات القانونية والتدابير التقنية التي أقرتها القوانين والمواثيق الجامعية، إلا أنها لم تتمكن من القضاء على هذه الظاهرة بشكل نهائي، لذلك كان لابد من تسليط الضوء على هذا الموضوع من خلال طرح التساؤل العام التالي:

- ما هي أهم الأسباب التي تدفع الطالب للجوء إلى السرقة العلمية حسب وجهة نظر الأساتذة؟

التساؤلات الفرعية:

1- هل نقص تكوين الطالب الجامعي يدفعه إلى السرقة العلمية؟

2- هل لغياب الوسائل والقوانين الردعية دور في تفشي السرقة العلمية لدى الطلبة الجامعيين؟

الفرضيات:

الفرضية العامة:

- هناك عدة أسباب تدفع الطالب للجوء للسرقة العلمية حسب وجهة نظر الأساتذة.

الفرضيات الجزئية:

1- يؤثر نقص تكوين الطالب الجامعي في لجوئه إلى السرقة العلمية.

2- لغياب القوانين الردعية دور في تفشي السرقة العلمية لدى الطلبة الجامعيين.

خامسا :تحديد المفاهيم:

- **السرقة العلمية: لغة:** مصدر للفعل سرق والسارق عند العرب: من جاء مستترا إلى حرز فأخذ منه ما ليس له، فإن أخذ من ظاهر فهو مختلس ومستلب ومنتهب ومحترس فإن منع مما في يديه فهو غاصب...[1]

اصطلاحا: هي استخدام غير معترف به لأفكار وأعمال الآخرين وسواء كانت السرقة مقصودة أو غير مقصودة، فهي تمثل انتهاكا أكاديميا خطيرا، يجب السعي بكافة الطرق لمجابهتها، كما يمكن تعريفها بأنها اقتباس كتابات الغير أو معانيها جزئيا أو كليا، ونسبتها للشخص الناقل.[2]

التعريف الإجرائي: السرقة العلمية نوع من الخداع وخيانة الأمانة، كونها تنطوي على تقديم مشوه لأعمال الآخرين وادعاء ملكيتها ففي جميع الحالات تمثل غش من الفاعل بعدم ذكره لمصدر المعلومات ذكر دقيق

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط1، ج10، ص155

[2] ضو مفتاح محمد غمق، **الاقتباس والحقوق الفكرية للمؤلف في النظرية والتطبيق**، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2005، ص96

واضح، كما تقتضيه أصول ومبادئ البحث العلمي من منهجية، وأمانة علمية، فكثيرا ما يقوم الطالب باستخدام صياغة من مواد منشورة، بما في دلك المعلومات المتاحة على شبكة الانترنت، دون استخدام علامات الاقتباس أو ذكر المصدر، كما قد يكون دلك عن طريق نقل المعلومات، من الانترنت ونشرها في مكان أخر دون تحري الاستشهاد السليم.

– **الردع: لغة:** هو كل ما أصاب الأرض من الصريع حين يهوي إليها فما مس منه الأرض أولا فهو الردع أيضا هو الكف عن الشيء ردعه ردعا فارتدع كفه فكف.[1]

أيضا الردع يشمل شقين الردع العام والردع الخاص:

– **الردع العام:** تهديد الناس كافة بتوقيع العقوبة على كل من يقوم على ارتكاب الجريمة كما فعل المجرم مما يؤدي إلى القضاء على الإجرام، ويعد غرضا أساسيا للعقوبة.

– **أما الردع الخاص:** هو القضاء على الخطورة الإجرامية الكامنة في شخصية المجرم لمنعه من العودة إلى الجريمة مرة أخرى، وإن الغرض منه يعتبر مشتركا بين العقوبة والتدبير الاحترازي مما أدى إلى تقارب وسائلهما في تحقيقه ومن صوره التخويف، الإصلاح ، الاستبعاد.[2]

التعريف الإجرائي للردع :هو تلك العقوبات المسلطة والمقررة ضد كل من يقدم على ارتكاب الجريمة قصد منع العودة إليها وعبرة ممن يفكر في الإقدام عليها والغرض من ذلك تخويف الجاني ومحاولة إصلاحه ووقاية للملأ.

– **الطالب الجامعي: لغة:** ورد في المنجد في اللغة والإعلام: الطالب، طلبة، طلاب وطلب وهو التلميذ، والطالب من يطلب العلم، ويطلق التلميذ في المرحلتين الثانوية والعالية.[3]

ويعرف أيضا بأنه الشخص الذي سمحت له كفاءته العلمية بالانتقال من المرحلة الثانوية إلى مرحلة التكوين المهني التقني العالي إلى الجامعة، تبعا لتخصصه الفرعي بواسطة شهادة أو دبلوم يؤهله لدلك.[4]

التعريف الإجرائي: يعد الطالب أحد مداخلات إدارة البيئة للتعليم والتعلم بل أهم التدخلات العلمية التربوية، فبدون الطالب لن يكون هناك فصل أو تعلم. إدا الطالب الجامعي هو الشخص الذي نجح في مرحلة أهلته للانتقال إلى الجامعة، حيث يتلقى تكوينا حسب التخصص الذي اختاره أو المعدل الذي أهله لاعتلائه.

سادسا : المقاربة السوسيولوجية .

---

[1] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور)، **لسان العرب**. دار صادر، الجزء 15–2003 ص15

[2] المرجع نفسه ص17

[3] المنجد في اللغة والإعلام، 406، دار الشروق، بيروت، لبنان، 003، ص762

[4] نهاد خملة، واقع الاختبار المهني لخريجي الجامعة الجزائرية، مدكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في علم النفس، الجزائر، 2013–2014، ص53،

توجد هناك الكثير والعديد من الاتجاهات التي تساهم في تفسير ظاهرة السرقة العلمية وفي هذا الصدد سوف نتطرق للنظريات المرتبطة بموضوع دراستنا ومن بين أهم هذه النظريات:

أ- نظرية الضبط الاجتماعي: تعد نظرية الضبط الاجتماعي من المقاربات السوسيولوجية التي اهتمت بتفسير كل من السلوك العنيف والانحراف حيث تميل إلى أقوى الأسباب أو الدوافع التي تمنع الكثيرين من الأفراد في مخالفة القوانين،[1] في حين يرى أنصار آخرون لهذه النظرية بان الامتثال أكثر من الخوف وهو الذي يجعل الناس تطيع القانون، فاحترام الفرد للقانون ليس نتاجا لخوف منه بقدر ما هو تمثل للقواعد القانونية داخله، بحيث تصبح تلك القواعد جزءا من ذاته وبالتالي تشكل سلوكه الخارجي بصورة تتفق مع تلك القواعد وإن الامتثال والالتزام بقواعده سوف يميز سلوك الفرد سواء أكان يحقق مصالحه أم لا[2].

وكإسقاط هذه النظرية على موضوعنا فإن السرقة العلمية أصبحت من المواضيع التي أثارت الجدل حول نزاهة البحث العلمي وخاصة في الجامعات الجزائرية. حيث اعتبرت ظاهرة خطيرة انتشرت وتفاقمت في وسط الطلبة المقبلين على التخرج وهذا نظرا لنقص وضعف التكوين الذي تلقاه الطالب الجامعي في انجاز مذكرات التخرج وكذلك نتيجة لغياب تفعيل القوانين التي تنص على حقوق المؤلف.

كما أن هذه النظرية فسرت السرقة العلمية إلى إخفاق الجامعة في التحكم في الطلبة الجامعيين من خلال القواعد والقوانين التي وضعتها حول تطبيق الأمانة العلمية والالتزام بها بالإضافة إلى انعدام الرقابة البيداغوجية من طرف المختصين هذا ما يجعل حدوث تطور كبير في طرق وأساليب السرقة العلمية وكذلك عدم إدراك الطلبة بعواقبها وهذا لعدم تطبيق القوانين الرادعة في حق من يقوم بالسرقة العلمية التي من شأنها أن تؤدي إلى خرق قوانين البحث العلمي وانتهاك حقوق الملكية الفكرية لدلك على الوزارة المعنية أن تسعى بكل السبل لخلق سياسة صارمة تفرض قوانينها على الجميع واتخاذ تدابير وقائية من أجل ضبط عمل الطلبة وتوضيح لهم معنى السرقة العلمية وتطبيق قوانينها.

ب- نظرية التغير الاجتماعي: يمكن تعريف التغير الاجتماعي "بأنه كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي الشكل أو النظام الاجتماعي ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدورا اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن[3]، وهو أيضا كل تحول يقع في المجتمعات في فترة زمنية محدودة ويصب تركيبته أو بنيانه الطبقي أو نظمه الاجتماعية أو القيم و المعايير السائدة و قد يكون ماديا يستهدف تغيير اتجاهات الناس وقيمهم وعاداتهم وسلوكهم؛ وكذلك تلك التغيرات التي تطرأ على كافة جوانب الحياة في المجتمع

[1] عدلي محمود السمري، **قسم علم الاجتماع**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2002، ص70

[2] جمال معتوق، **مدخل إلى سوسيولوجيا العنف**. بن مرابط ، الجزائر، سنة 2011، ص225

[3] نبيل عبد الهادي، **مقدمة في علم الاجتماع التربوي** . دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، د ط 2009 ص169

ويتضمن ذلك الأسرة، الدين، الفن، قضاء وقت فراغ ...الخ أي هو تحولات جذرية في نواحي الحياة المختلفة التي يعيشها الناس في مجتمع ما.

لقد قام علماء الاجتماع بدراسة موضوع " التغير الاجتماعي " في المجتمعات المتحضرة واتخذت مناهجهم في دراسة اتجاهات محددة منذ أن كتب "**وليام أجبرن**" كتابه عن التغير الاجتماعي لأول مرة عام 1922 وكانت الدراسات والموضوعات التي درسها تمثل موقفا علميا جديدا في دراسة هذه الظاهرة، ويرى " **ماكيفر**" أن دراسة التغير الاجتماعي " إنما تنصب أساسا في بحث العلاقات الاجتماعية التي يكون متوازنا متغيرا منفصلا عن الثقافة التي تحسم نفسها في المجتمعات الباقية لمجتمع تتغير علاقاته الاجتماعية باستمرار"[1].

يمكن الاسترشاد بهذه النظرية في تفسير ظاهرة السرقة العلمية في انجاز مذكرات التخرج من وجهة نظر الأساتذة باعتبار أن الجامعة الجزائرية كمؤسسة اجتماعية لها عدة وظائف تؤديها منها البحث العلمي، والدراسات الأكاديمية ورسائل التخرج....، وللجامعة عدة عناصر تحتويها كالمدير، المسؤولين، الأساتذة، الموظفين والطلبة ولكل من هذه العناصر دور يؤديه داخل هذا النسق الاجتماعي، وهي تكوين طالب جامعي فإذا اختل دور كل من هذه العناصر داخل هذا البناء الاجتماعي، فإنه يصيب كل باقي الأجزاء الأخرى كتراجع دور الأستاذ المشرف وانعدام رقابته كليا أو جزئيا للطالب في إعداد مذكراته وعدم مناقشته في أعماله، وهذا ما يؤدي إلى عدم الاهتمام بالبحث العلمي، وعدم الحفاظ على الأمانة العلمية، مما ينجز عنه لجوء الطالب الجامعي إلى السرقة العلمية، وهذا بسبب ضعف التكوين الذي تلقاه الطالب في انجاز مذكرات التخرج، ولكن إذا تراجع دور الأستاذ والطالب في توجيه مسار البحث العلمي، فإن هذا الأخير تختل وظيفته ودوره داخل الحرم الجامعي، ومما يؤدي إلى عدم استثمار الوزارة الوصية ببحوث الطلبة الجامعيين، وكذلك عدم تفعيل القوانين والإجراءات التي تنص على حقوق الملكية الفكرية وغياب الأمانة العلمية، وهذا ما يجعل الطالب الجامعي يلجأ إلى السرقة العلمية من أجل إتمام مذكراته والوصول إلى الدرجة أو الشهادة العلمية التي تؤهله إلى الدخول في الحياة العملية.

ج- نظرية التقليد والمحاكاة: تؤكد هذه النظرية أن اكتساب السلوك المنحرف ناتج عن التقليد والمحاكاة، ويكون تحت تأثير البيئة الاجتماعية، فهو يشكل جزء من النشاط الاجتماعي، ويقول "تارد وهومتوسي":هذه النظرية أنه لابد من وجود مثل أو قدوة لأي نمط من أنماط السلوك يسعى الفرد إلى تقليده، وينتقل هذا التقليد من الأعلى إلى الأسفل، أي الأفراد يقلدون بعضهم بعض بصورة أكثر ظهور كلما كانوا متقاربين[2].

[1] عادل مختار الهواري ، **التغير الاجتماعي و التنمية في الوطن العربي**. دار المعرفة الجامعة ، القاهرة، ط1993، ص44

[2] حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع بحوث في علم الاجتماع الجنائي، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1982، ص154

ولإسقاط هذه النظرية على دراستنا فإن الطلبة الجامعيين يقومون بتقليد من سبقوهم في إعداد مذكراتهم ويكون تحت تأثير طبيعة الجامعة التي يدرسون فيها فإذا قام الطالب الجامعي بسرقة موضوع مذكرة ما وتمت مناقشة هذه المذكرة دون معاقبته أو كشفها من خلال الأستاذ أو الإدارة، فهنا يعتبر هذا الطالب قدوة لغيره، فتنتقل هذه السرقة من طالب إلى طلبة، لأنه يحدث عن طريق التجمهر فالانتقال يصبح جماعيا وليس فرديا لفعل التقليد، فتتحول هذه السرقة العلمية من سرقة بحوث ومعلومات بسيطة إلى أن تتعدى في سرقة مذكرات، وخاصة إذا كان الطالب على علم أن زميله أو من سبقه قام بسرقة علمية، وأنه في مستوى عالي أو لديه وظيفة مرموقة يصبح قدوة بالنسبة له ويسعى إلى تقليده لأنه يرى في نظره عدم اهتمام بقيمة البحث العلمي، كذلك غياب تطبيق القوانين في حق من قام بالسرقة العلمية، الإخلال بالنزاهة العلمية.

وفي الأخير يقوم بأخذ الشهادة العلمية، وهذا ما يؤدي بالطلبة الجامعيين إلى فعل التقليد من الآخرين والقيام بالسرقة العلمية، وتعتبر هذه الأخيرة جريمة في حق الأمانة العلمية.

سابعا :الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة بمثابة المرجع الرئيسي والأول لكل باحث لما لهذه الدراسات من أهمية بالنسبة للباحث، حيث تتناول نفس الموضوع وتدرس نفس الظاهرة أو تتقارب في مضمونها ومناهجها، حيث تمكن الباحث من توضيح معالم بحثه بشكل واضح، ليقوم بعد ذلك بتقديم إضافات متممة وجديدة لتلك الدراسة أو القيام بتناول تلك الدراسة من منظور أو زاوية لم تدرس بعد ولأجل ذلك اخترنا الدراسات التي رأينا بأنها تقدم لنا فائدة وذات أهمية في دراستنا هذه التي نحن بصدد انجازها.

أولا: الدراسات الغربية:

– **الدراسة الغربية الأولى:** هي دراسة قامت بها (ديبورا فيريي) في 2004 وهي دراسة وصفية تحليلية بعنوان محركات البحث أفضل من برمجيات كشف السرقات الفكرية وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد ومعرفة جودة البرمجيات الموجودة في الأسواق ومدى كفاءتها وكانت الفرضيات كالتالي:

– عدم إخضاع البحوث العلمية إلى الصبر الشامل عبر البرمجيات بهدف كشف السرقات لأن البحث العلمي يرتكز على الثقة المتبادلة.

– إمكانية إصدار برمجيات للبحوث المكتوبة بلغات أخرى، غير اللغات ذات الأصول اللاتينية كاللغة العربية.

وعن نتائج الدراسة قالت فولف: قمنا باختبار 26 برنامجا وخرجنا بنتائج مخيبة للآمال من حيث الفعالية كانت قدرة أفضل البرمجيات مريبة لأنها أشارت إلى وجود سرقات فكرية في بعض المقاطع التي لا تشكل في الواقع أية سرقة.

– معظمها من النوع المعقد بحيث يصعب استخدامه كما أنها لا تناسب طريقة العمل في الجامعات.

– **الدراسة الغربية الثانية:** دراسة2001 **auer et kruper** : والتي تناولت ظاهرة الانتحال لدى الطلاب في المحيط الأكاديمي، حيث أجروا مسحية خلال الأعوام 1990، 1992، 1995.

بينت أن 75 بالمائة من الطلاب يمارسون بعض السرقة في تقاريرهم وأن نسبة 80 بالمائة من طلاب المرحلة الجامعية مارسوا حالة أو أكثر من الغش، كما أظهرت الدراسة أن من بين العوامل التي تأثر في سلوكيات الطلاب نحو الانتحال وتدفعهم إليه هو عدم الجدية في التعليم والاتكال على جهود الآخرين والظروف والقيم المحيطة بالمجتمع وغياب التعليم الصحيح للاستشهاد العلمي ويمكن حل هده المشكلة من خلال التعاون بين الأساتذة والمكتبيين حيث يقوم المكتبيين بفحص تكليفات وبحوث الطلبة وتعليمهم استراتيجيات البحث في الانترنت، ففي السابق كان الطالب يذهب بنفسه إلى المكتبة ويمكث فيها ساعات طويلة للقراءة وبعدها يقوم بطباعة ما حصل عليه من معلومات بينما في الوقت الراهن وبمجرد لمسة من إصبعه وهو في مكانه يستطيع سرقة أي مادة علمية يحتاجها وينسبها إلى نفسه ودلك من خلال توظيف خدمات القص واللصق في الإنترنت، كما أشارت الدراسة إلى أن بعض الطلبة لا يدركون بالضبط المقصود بالانتحال وحتى لو عرفوا بأنه يمثل سلوكا خاطئا فقد لا يفهمون إلى أي مدى يمكن أن يطلق على السلوك بأنه انتحال وتبين من المسح الميداني أن الدين لا يتحملون بأنفسهم مصاريف الدراسة أكثر عرضة للانتحال من زملائهم الآخرين الدين يطالبون بدفع الرسوم وقد تفاوت موقف الأساتذة من ظاهرة انتشار الانتحال العلمي في المجتمع الطلابي لكن الأغلبية اتخذوا موقف الحياد من هده القضية بسبب صعوبة التحقق منها.

ثانيا: الدراسات العربية:

– **الدراسة العربية الأولى:** دراسة د. سالم بن محمد السالم جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بعنوان السرقات العلمية في البيئة الالكترونية:

ونبعت فكرة هده الدراسة نتيجة لما لاحظه الباحث من أن السطو على جهود الآخرين يعد جريمة لا تغتفر، وسلوكا مخالفا لشرع والقانون، مما يوحي بضرورة معالجة المشكلة في ضوء الأسلوب العلمي، وتوضيح الأهمية

المنوطة بحقوق الملكية الفكرية، ومناقشة أبرز التحديات التي تواجه حماية هذه الحقوق، ودلك كخطوة نحو الخروج بمقترحات تسهم في توفير بيئة معلوماتية أمنة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، مع التركيز على منهج الاستقراء والتحليل الوثائقي.

ومن أبرز نتائج الدراسة أن هناك العديد من التحديات التي تواجه الجرائم المعلوماتية، وتجعل من الصعب السيطرة عليها، بما في دلك التطورات التقنية الحديثة والمعاصرة، وضعف تأهيل الكوادر البشرية في المجال الأمني، وحداثة تجربتهم في المجال، وقصور التشريعات في معظم الدول، إضافة إلى تعقد ظاهرة القرصنة الالكترونية، وغموضها، وصعوبة تحديدها.

وبناءا على النتائج التي تم التوصل إليها فقد أوصى الباحث بوضع استراتيجية أمنية شاملة لمكافحة الجرائم المعلوماتية، بحيث تحتوي على منظومة متكاملة للتعامل مع البيئة الرقمية بتعقيداتها المتنوعة، بما في دلك التوعية بخطورة تلك الجرائم والحد من وقوعا، وتوضيح الآثار السلبية المترتبة عنها، ودلك من خلال التعاون مع جميع الجهات المعنية والأجهزة الإعلامية، وإقامة المؤتمرات والندوات، ونشر أخلاقيات الإنترنت.

– **الدراسة العربية الثانية:** دراسة بعنوان برمجيات كشف السرقة العلمية لكل من هيفاء مشعل الحربي، وميساء النمشي الحربي،(مقال) في 2014 تطرقنا في الجانب النظري للدراسة إلى التعريف بالسرقة العلمية وأنواع المصنفات الرقمية المحمية لحقوق المؤلف ثم أنواع السرقة العلمية وتقديم أمثلة عن ذلك ثم البرمجيات التي تستخدم للحد من السرقة العلمية.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة هذه الظاهرة وتم الاعتماد على استبيان ومقابلة وقد قسم الاستبيان على 38 عضو من أعضاء هيئة التدريس من مختلف التخصصات العلمية وتم إجراء المقابلة مع الدكتورة "فايزة دسوقي" حول برمجيات السرقات العلمية وما إذا كانت تعرضت لسرقة علمية وكيف تم اكتشافها، وتم استخدام محركات البحث لحصر برمجيات كشف السرقة العلمية، وعينة الدراسة حيث تم اختيار هيئة التدريس لخبرتهم الواسعة في هذا المجال والتي كانت كما سبق ذكرها 38 عضوا من مختلف التخصصات.

نتائج الدراسة:

– عدم استخدام هذه البرمجيات في المؤسسات التعليمية.

– نسبة أعضاء هيئة التدريس ممن تعاملوا مع برمجيات كشف السرقة العلمية 13,16%.

– قلة البرمجيات التي تدعم اللغة العربية.

– قلة البحوث والدراسات التي أجريت باللغة العربية عن برمجيات كشف السرقة العلمية.

– عدم الوعي الكافي لبرمجيات كشف السرقة العلمية.

ثالثا: الدراسات الجزائرية:

– **الدراسة الجزائرية الأولى:** هي دراسة لـ "بلقاسم حوام" بعنوان: السرقات العلمية تغزو الجامعات ودكاترة بشهادات كرتونية 2013، (مقال)

حيث ارتكزت على عشرات الأطروحات المزيفة والمسروقة وذلك لإيضاح الواقع الذي تعيشه الجامعة الجزائرية بسبب السرقة العلمية وهي من أسباب تراجع وضعف التسيير وغياب الكفاءة، والمتورطون هم أساتذة جامعيون ومسؤولون تبين أن شهاداتهم بنيت على أساس الوهم وهدا ما أدى بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي باتخاذ الإجراءات اللازمة من خلال جملة تطهير واسعة بالجامعات الجزائرية.

نتائج الدراسة:

– إدراج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي السرقات العلمية ضمن بنود أخلاقيات الجامعة، الذي صنف السرقات العلمية في خانة الأخطاء الجسيمة التي تؤدي بصاحبها إلى الطرد والمتابعة القضائية.

– إلزام ميثاق للأساتذة المشرفين بضرورة المتابعة الجيدة للطلاب والتحقق من كل المعلومات الموجودة في مذكرتهم.

– **الدراسة الجزائرية الثانية:** هي دراسة لطه عيساني بعنوان الممارسات الأكاديمية الصحيحة وأساليب تجنب السرقة العلمية بتاريخ 29 ديسمبر 2015،(مداخلة بملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي)

أشار إلى أن الطلبة والباحثين عند إعداد بحوثهم العلمية يعتمدون على عدة أبحاث ومؤلفات لكتاب آخرين، وهذا ما قد يعرضهم إلى الأخطاء البحثية والتي تصنف في خانة الممارسات المخالفة للأمانة العلمية، كما أشار إلى السرقات العلمية التي ترتكب دون قصد وهذا يعود إلى الجهل بتقنيات البحث العلمي.

– فالسرقة العلمية من أكثر الممارسات المنافية للبحث العلمي والمنتشرة في الأوساط الجامعية التي تمس بحقوق المؤلفين رغم التدابير والإجراءات القانونية التي من شأنها تلقين أبجديات البحث العلمي الأكاديمي

الصحيح والذي يبقى السبيل الأول للوقاية من عمليات السرقة العلمية والانتحال في الأوساط الأكاديمية حتى ولو كانت مقصودة.

نتائج الدراسة:

- الإجراءات القانونية لم تعد كافية للحد من السرقات العلمية.

- تشجيع الجامعات الوطنية في تبني التدابر التقنية المتمثلة في برمجيات كشف الانتحال.

- أول سبيل للوقاية من السرقة العلمية هو تعويد الباحثين على منهجية البحث العلمي.

1- أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

يمكن القول بأن الدراسة الحالية تتشابه مع الدراسات السابقة في أنها تتناول مفاهيم حول السرقة العلمية وكذلك أصول البحث العلمي، وقد اختلفت هذه الدراسات عن الدراسة الحالية بأن لكل منهم مجال ومجتمع مختلف عن دراستنا.

نلاحظ من خلال الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها أنها درست السرقات العلمية من جوانب مختلفة وذلك لفهم أسبابها ودوافع اللجوء إليها كما أنها اعتبرت من الأخطاء الجسيمة، كما بينت أن هناك برمجيات لكشف السرقة العلمية بالإضافة إلى القوانين التي تسلط على من يثبت قيامه بالسرقة العلمية.

2- موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

سنحاول من خلال دراستنا إضافة أبعاد ومعلومات حول موضوع السرقة العلمية لدى الطلبة الجمعيين ومن أهم النقاط التي سنحاول التطرق إليها في مذكرتنا:

- تأكيد أو نفي الفرضيات المشابهة لفرضيتنا.

- تحديد الجوانب التي سبق بحثها من موضوع الدراسة والجوانب التي لم تبحث من قبل.

- الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة في مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية.

- نقص تكوين الذي تلقاه الطالب يدفع به إلى السرقة العلمية.

- عدم فاعلية القوانين الردعية وغياب تطبيقها تؤدي بالطالب إلى القيام بالسرقة العلمية.

خلاصة الفصل:

يعتبر الإطار النظري للدراسة هو أساس البحث العلمي حيث يستند عليه الباحث من خلال تحديد الأسباب والأهداف الخاصة بموضوع بحثه إضافة إلى الأهمية العلمية التي يقدمها في بحثه كما يعرض الإشكالية الخاصة بالدراسة ويحدد من خلالها السؤال الرئيسي الذي يعتبر زاوية البحث الخاصة بالدراسة فيدعمها بفرضيات ويعمل على الإجابة عنها في الدراسة الميدانية أما الدراسات السابقة الخاصة بالموضوع فيستند عليها من جانب المتغيرات التي فسرت بها الظاهرة المدروسة كما يخصص المفاهيم الأساسية بموضوع يعمل على التعريف بها.

الفصل الثاني

البحث العلمي وأبرز أخلاقياته

الفصل الثاني: البحث العلمي و أخلاقياته

تمهيد:

أولا: مدخل عام للبحث العلمي

1- تعريف البحث العلمي.

2-خصائص البحث العلمي.

3- أهمية البحث العلمي.

ثانيا- أنواع البحوث العلمية والمشاكل التي تواجهها:

1- أنواع البحوث العلمية.

2- التقنيات المستخدمة في البحث العلمي.

3- مشكلات البحث العلمي.

ثالثا: أخلاقيات البحث العلمي.

1- مفهوم الأخلاقيات

2-أهمية الأخلاق

3-أخلاقيات البحث العلمي

4- أسباب الاهتمام بمبادئ البحث العلمي

رابعا: بيئة البحث العلمي والضوابط الأخلاقية وأهم الأخطاء الشائعة.

1- بيئة البحث العلمي.

2- الضوابط الأخلاقية للعملية البحثية.

3- الأخطاء الشائعة في السلوكيات والأخلاق الجامعية.

4- بعض الاعتبارات بالنسبة للسلوك الأخلاقي لدى الباحث العلمي.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

يتناول البحث العلمي المبادئ الأخلاقية التي يجب على الباحث الالتزام بها، ومع تطور العلوم والبحث العلمي وتعقيده ظهرت الحاجة إلى ضوابط تنظم ممارسات الطلبة والباحثين، ويعتمد الطلبة والباحثين عند القيام بإعداد بحوثهم العلمية على أبحاث ومؤلفات لكتاب آخرين، حيث يجب أن يكون أمينا ويفصح دائما عما إذا كان استخدم عمل شخص أخر، وهذا ما قد يعرضهم للوقوع في بعض الأخطاء البحثية التي تتنوع ما بين الأخطاء العفوية التي يمكن التغاضي عنها كونها لا تعتبر من قبل المخالفات العلمية، وبين الأخطاء المعتمدة والتي تصنف في خانة الممارسات المخالفة للأمانة العلمية، التي قد يترتب عنها عقوبات إدارية وقانونية ضد الباحث، وسواء تعمد الباحث ذلك أو لم يتعمد فإنه يتعرض للمسائلة والمتابعة نظير مساسه بحقوق الملكية الفكرية وإلا عدت ضمن السرقات العلمية وعمليات الانتحال المنظمة التي ترتكب عن سبق إصرار وتعمد من الباحث.

وعليه سوف نتطرق لتعريف البحث العلمي وخصائصه وأهميته ثم التطرق إلى أنواع البحوث العلمية والتقنيات المستخدمة فيه وكذا المشكلات التي تواجه البحث العلمي، ومن ثم سوف نتطرق إلى مفهوم الأخلاقيات وأهميتها في البحث العلمي وأخلاقيات البحث العلمي وأسباب الاهتمام بمبادئ الأخلاق في البحث العلمي كما تطرقنا إلى أن بيئة البحث العلمي فاعل في الأخلاق والضوابط الأخلاقية للعملية البحثية والأخطاء الشائعة في السلوكيات والأخلاق الجامعية، إضافة إلى بعض الاعتبارات بالنسبة للسلوك الأخلاقي لدى الباحث العلمي.

➢ أولا: مدخل عام للبحث العلمي

1- تعريف البحث العلمي: تتعدد التعريفات ولا يتفق الباحثون على تعريف محدد ولعل ذلك راجع إلى تعدد أساليب وأدوات البحث العلمي ودعم التجديد في مفهوم العلم.

البحث العلمي هو وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، والذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي.[1]

[1] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت، وكالة المطبوعات، 1973، ص18

كما يعرف بأنه محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها، وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق، ونقد عميق، ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء وإدراك، يسير في ركب الحضارة العالمية، ويسهم فيه إسهاما إنسانيا حيا شاملا.[1]

وفي تعريف أخر للبحث العلمي" هو طريقة ذو خطوات منتظمة في التفكير يستخدم في ضوئها أدوات متخصصة وخطوات متسلسلة واضحة للحصول على معالجات وحلول مناسبة للمشكلات المطروحة، بدلا من استخدام وسائل وطرق عادية.[2]

ولقد عرفه Hillway على أنه:" وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل مشكلة معينة وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بها المشكلة المحددة أو التي يحتمل أن تكون لها علاقة مع المشكلة".[3]

ويعرفه بوحوش وذنيبات على أنه" ذلك التحري والاستقصاء المنظم والدقيق الهادف للكشف عن حقائق الأشياء وعلاقتها مع بعضها البعض، وذلك من أجل تطوير أو تعديل الواقع الممارس لها فعلا".[4]

وتأسيسا على ما سبق يمكن تعريف البحث العلمي على أنه البحث الذي يكشف عن حقيقة ظاهرة ما وحلها بطرق وأساليب بحثية متبعة ويقوم بهذه العملية باحث متمكن ولديه كفاءات علمية تخوله للقيام بالبحث العلمي.

2- خصائص البحث العلمي: إن ما يميز البحث العلمي عن الأنشطة الأخرى من السبل والوسائل والأساليب التي نسلكها لتقديم إجابات عن الأسئلة التي تثار بشأن عالمنا، لما يحتوي عليه من أبعاد مادية وطبيعية واجتماعية، هو انه عبارة عن طريقة تتسم بكونها محاولة عقلانية مقصودة دقيقة ومنظمة ومعمقة، بمعنى أننا نكون بصدد عملية تنطوي على مراحل وخطوات منظمة تنظيما منطقيا لفهم الظاهر على حقيقتها بتقصي أسبابها والكشف عن المتغيرات التي أوجدتها وعلاقتها الارتباطية بغيرها من الظواهر والتنبؤ بمسارها.[5]

---

[1] د. ثريا عبد الفتاح ملحس، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 1960، ص24

[2] عبد العالي النعيمي، محمد توفيق البياني، طرق ومناهج البحث العلمي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، 25-24

[3] ed, Honghton Mifflin company, boston, p.5 Hillway, Tyrus, Introduction to Resach, 2nd

[4] عمار بوحوش ومحمد ذنيبات، مناهج البحث العلمي: الأسس والأساليب، مكتبة المنار، عمان، ص11-18

[5] حسن عبد الحميد محمد رشوان، أصول البحث العلمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص50

فالبحث العلمي يتصف بمجموعة من الخصائص التي لابد من توافرها لتحقيق غاياتها:

- **الموضوعية:** يجب أن يكون الباحث ملتزما المقاييس العلمية الدقيقة، حيث يعمل على وضع الحقائق والأدلة التي تدعم وتقوي وجهة نظره، وعليه أيضا أن يذكر الحقائق التي تتعارض مع حقائقه وتصوراته، على أن تكون النتيجة التي توصل إليها منطقية، وأن يعترف بالنتائج التي استخلصها حتى لو خالفت رأيه الذي بنى عليه بحثه.

- **المنهجية:** نسبة إلى الموضوع المتبع وهو طريقة تنظيم المعلومات بحيث يكون عرضها عرضا منطقيا سليما متدرجا للقارئ من السهل إلى الصعب ومن المعلوم إلى المجهول متنقلا من المسلمات إلى الخلافيات متوخيا في كل ذلك انسجام الأفكار وترابطها.

- **اعتماد الأساليب الصحيحة والهادفة:** وهذه الخاصية تعني أن يعمل الباحث على دراسة المشكلة التي يطرحها من كل الجوانب، وأن يجد حلا لها، على أن يستخدم طرقا علمية وهادفة تساعده في الوصول للنتائج المطلوبة.[1]

- **اعتماد القواعد العلمية كأساس:** يجب على الباحث أن يراعي في بحثه الأساليب العلمية التي تعتمد على قواعد علمية مطلوبة بشكل كبير خلال البحث في الموضوع، وإن إغفال أو إهمال أي من هذه القواعد يخل بشكل كبير بالنتائج التي سيتوصل إليها الباحث في النهاية.

- **الدقة وقابلية الاختبار:** أي يمكن إخضاع الظاهرة أو موضوع البحث المراد معالجته إلى اختيار بعض النظريات عن الظواهر التي يمكن أو يصعب اختيارها، فهي تحتوي على معلومات دقيقة وذات قيمة كبيرة.

- **التبسيط والاختصار:** إن ذروة الابتكار والتجديد في مجال العلم هو التبسيط المنطقي في المعالجة والتبادل المتسلسل للأهم ثم الأقل أهمية بالنسبة للظواهر موضوع الاهتمام ذلك انه من المعروف أن إجراءات البحوث أيا كان نوعها يتطلب الكثير من الوقت والجهد والتكلفة، الأمر الذي يحتم على الخبراء في مجال البحث العلمي السعي الحثيث إلى التبسيط والاختصار في الإجراءات والمراحل على متغيرات محدودة لأن اشتمال البحث على متغيرات عدة قد تضعف من درجة التعمق والتغطية للظاهرة أو مشكلة موضوع البحث.

[1] د. حمدان محمد زياد، البحث العلمي كنظام، سلسلة التربية الحديثة، دار التربية الحديثة، عمان، الأردن، 1989، ص03

– **التنبؤ:** استخدام نتائج البحث العلمي لاحقا في التنبؤ بحالات ومواقف مشابهة فنتائج البحث العلمي قد لا تقتصر على مجالات الاستفادة منها، واستخدامها لمعالجة مشكلة أنية بل قد تمتد إلى التنبؤ بالعديد من الظواهر والحالات قبل وقوعها.

– **الانفتاح الفكري:** وهذه الخاصية تتطلب من الباحث أن يحاول معرفة الحقيقة فقط دون يخلط بين أفكاره والتزاماته ومعتقداته، بمعنى أن لا يكون ملتزما في طرح رؤية واحدة فقط من منطلق تفكيره وحده، ويجب أن يكون ذا عقلية متفتحة على كل الأفكار الأخرى التي قد تعارضه، حتى لو لم تعجبه.[1]

وبالتالي فإن هذه الخصائص كلها تجتمع في البحث العلمي لكي تكون هناك معرفة مسبقة عنه قبل البدء بأي عمل، حيث يجب أن يتقيد بها الباحث ولا يخرج عن الإطار العام للبحث العلمي.

3–أهمية البحث العلمي:

إنّ الحاجة إلى الدراسات والبحوث والتعلم أضحت اليوم مهمة أكثر من أي وقت مضى، فالعلم والعالم في سباق للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تكفل الرفاهية للإنسان، وتضمن له التفوق على غيره، وإذا كانت الدول المتقدمة تولي اهتمامًا كبيرًا للبحث العلمي فهذا لخير دليل على أنَّها أدركت أنَّ عظمة الأمم وتطورها تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية، والبحث العلمي ميدان خصب ودعامة أساسية لاقتصاد الدول وتطوراته، و بالتالي يحقق الرفاهية لشعوبها والمحافظة على مكانتها الدولية، والبحث العلمي يعمل على تزويد المجتمع بالمعرفة والعلم والمساهمة الايجابية في ازدهاره وتقديم الحلول لمختلف المشاكل.

فقد أصبح البحث العلمي من ضروريات المجتمعات حيث يعتبر من الأمور المسلم بها في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث، نظرًا لاستخدامه في معالجة المشكلات التي تواجه المجتمع ولم يعد البحث العلمي مقتصرا على ميادين العلوم الطبيعية وحدها، ويمكن أن نلخص أهمية البحث العلمي في النقاط التالية:

– بالنسبة للباحث:

– البحث العلمي عبارة عن علم قائم بحد ذاته كسائر العلوم فهو منهجية منظمة مدروسة تفرز نتائج منطقية وموضوعية توظف في حل مشاكل المعرفة البشرية مما يؤدي لتقدم الإنسان.

– إنَّ البحث العلمي ينمي المردود السلوكي للأفراد كما ونوعاً ويزيد من نسب نجاح أعمالهم وبالتالي تزدهر حياتهم وتتوسع طموحاتهم.

[1] أبو سليمان عبد الوهاب إبراهيم، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، مكتبة الرشد، ط9، الرياض، 2005، ص27–28

– يمكّن الإنسان من معرفة الحقائق المحيطة به وكذا الظواهر التي يجهلها مما يساعده على فهم المسائل والقضايا التي تواجهه في حياته العملية.

– إثراء معلومات الطالب في مواضيع معينة.

– يتيح البحث العلمي للباحث الاعتماد على نفسه في اكتساب المعلومة.

– يسمح للباحث بالاطلاع على مختلف المناهج واختيار الأفضل منه.

– يساعد الباحث على التعمق في الاختصاص.

– يجعل من الباحث شخصية مختلفة من حيث التفكير والسلوك والانضباط.

– التعود على معالجة المواضيع بموضوعية ونزاهة ونظام في العمل[1].

*** بالنسبة للمجتمع:**

– المساعدة على فهم العالم الطبيعي: حيث يقول الدكتور محمد قاسم أن المسعى الإنساني من البحث العلمي هو "تفسير ما يحدث حولنا من ظواهر لفهم العالم الطبيعي"، والتنبؤ بظواهره وتعديل المعلومات حولها وذلك كله قصد التحكم والسيطرة على الطبيعة وقوانينها التي سخرها الله لخدمة الإنسان ومن أجل التقليل من الكوارث التي تنجم عن الجهل بها.

– التحكم في مصادر القوة: يقول فرنسيس بيكون إن المعرفة قوة والبحث العلمي أحد أهم لوازم امتلاك هذه القوة، ولا أدلّ على ذلك من الشواهد الواقعية لهذا العصر، وكيف أن الدول التي استطاعت أن تمتلك ناصية المعرفة والبحث العلمي لصالح برامجها التنموية والاقتصادية، جعلها ذلك تتجنب إملاءات وتدخلات الدول الأخرى في اقتصادها ومناهجها التربوية عكس الدول الفقيرة من المعرفة العلمية التي وجدت نفسها في ظل الوظيفة الجديدة للمدرسة التي سطرتها لها النظام العالمي الجديد لا تعدوا أن تكون عبارة عن أسواق استهلاكية لمنتجات الدول القوية.

– الوصول إلى الحقائق وتحسين أسلوب الحياة: حيث أن الثقة بالعلم والبحث العلمي هي الوسيلة الحقيقية لوصول الفرد الإنساني إلى الحقائق وتحسين أسلوب الحياة وذلك من خلال إيمان الباحث بأهمية العلم في إيجاد حلول مناسبة للمشكلات التي تواجهه[2].

– حل المشكلات الاقتصادية والبيئية والصحية والتعليمية والاجتماعية والسياسية.

---

[1] ممدوح عبد المومن صوفان، دليل أخلاقيات البحث العلمي، جامعة المنصورة، مصر، 2012، ص6

[2] محمد محمد قاسم، مدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص13

– التوصل لحل المشاكل العلمية والعملية التي تواجه المجتمع.

– البحث العلمي الدقيق يقود حتما إلى التقدم الرقي والازدهار لمختلف المجتمعات والشعوب.

– البحث العلمي هو نظام سلوكي يعمل على زيادة الإدراك البشري وتنمية قدرته على الاستفادة بكل ما تتوفر عليه الطبيعة ويوفر حياة حضارية كريمة للفرد والمجتمع[1].

ثانيا– أنواع البحوث العلمية والمشاكل التي تواجهها :

1– أنواع البحوث العلمية:

تقسم البحوث العلمية عدة تقسيمات، منها التقسيم حسب طبيعة البحوث، وحسب المناهج المستخدمة كما يلي:

1–1 التقسيم حسب طبيعة البحوث:

– **بحوث أساسية أو بحثه أو نظرية :** هي أنواع النشاط العلمي الذي يكون الغرض الأساسي المباشر منه هو التوصل إلى حقائق وقوانين علمية محققة، كما يؤسس للبحوث التطبيقية المستقبلية من ناحية ثانية، وأيضا له بعدا إنسانيا من جهة وبعدا تخطيطيا ينظر إلى المستقبل ويستعد له من جهة أخرى.

– **بحوث تطبيقية :** تشير إلى أنواع النشاط العلمي الذي يكون الغرض الأساسي والمباشر منه هو تطبيق المعرفة العلمية المتوفرة أو التوصل إلى معرفة لها قيمتها وفائدتها العلمية في حل بعض المشكلات الملحة، ويتولى القيام به مؤسسات البحث والتطوير في القطاعين العام والخاص، ويمكن أن يوجد في الجامعات بعض من أوجه البحوث التطبيقية.

– **بحوث التطوير :** وتهدف إلى نقل التكنولوجية المعاصرة وتطويعها لصالح البلد وتطوير تقنيات محلية تناسبه.[2]

1–2 التقسيم حسب المناهج والأساليب المستخدمة :

– **بحوث وصفية:** تهدف إلى وصف ظواهر أو أحداث أو أشياء معينة وجمع الحقائق والمعلومات عنها ووصف الظواهر الخاصة بها وتقرير حالتها كما توجد في الواقع، وتشمل البحوث الوصفية: الدراسات المسحية، دراسات الحالة، دراسات النمو.

– **بحوث تاريخية:** يركز البحث عادة على التغير والنمو والتطور في الأفكار والاتجاهات والممارسات سواء لدى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات الاجتماعية المختلفة.

[1] علي معمر عبد المومن، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة السابع أبريل، ليبيا، 2008، ص74

[2] تركي رابح، مناهج البحث في علوم التربية وعلم النفس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص18

- **بحوث تجريبية**: تبحث المشكلات والظواهر على أساس من المنهج التجريبي القائم على الملاحظة وفرض الفروض والتجربة الدقيقة المضبوطة، وتعتبر التجربة العلمية مصدرا رئيسا للوصول إلى النتائج أو الحلول للمشكلات التي يدرسها البحث العلمي، ويندرج ضمن هذا النوع من البحوث التجربة المعملية والتجربة الميدانية.[1]

ويرى آخرون تصنيف البحوث التي تتصل بالعلاقات الاجتماعية إلى:

- الدراسات الاستطلاعية (الكشفية أو الصيغية): يهدف إلى التعرف على المشكلة، وهذا النوع من الدراسة يقوم به الباحث عامة عندما يكون ميدان البحث جديدا، أو أن مستوى المعلومات عن البحث قليل.

- الدراسات الوصفية والتشخيصية :يقوم به الباحث لتحديد سمات وخصائص ظاهرة معينة تحديد كيفيا أو كميا.

- الدراسات التجريبية: حيث يقوم الباحث باختبار صحة الفروض العلمية عن طريق التجربة[2].

2- التقنيات المستخدمة في البحث العلمي:

يقع العديد من الطلبة والباحثين في فخ السرقة العلمية دون قصد منهم لجهلهم بأبجديات البحث العلمي وتقنياته الصحيحة وهذا يتضح من خلال تبريراتهم مثل، (لم أعرف كيف أقول بأسلوبي أن الإنترنت مجال مفتوح وعام ولذلك استخدمت المعلومات التي وجدتها، أو أردت الحصول على درجة أفضل، لم أفهم هذا الواجب) وعليه قامت بعض الجامعات بتخصيص دورات تدريبية تعنى بمنهجية البحث العلمي تعمل على تلقين الطلبة والباحثين تقنيات البحث العلمي وأبجدياته لحثهم من جهة على تحسين الخلق أي أن يكون نزيها وأمينا ومن جهة أخرى تمكينهم من الكفاءات اللازمة لممارسة البحث الأكاديمي الصحيح . وفيما يلي أهم الكفاءات التي من واجب كل طالب أو باحث إتباعها أو إتقانها لدعم البحث العلمي الأكاديمي الصحيح.

- **التوثيق:** يقصد بعملية التوثيق أو الاستناد إلحاق النص بمصدره الأصلي بصورة واضحة تمكن من إمداد القارئ بمعلومات كافية لتتبع مصدر كل معلومة، كما يعرف التوثيق بالاستشهاد " أي إثبات المصادر التي استقيت منها معلوماتك كأفكار، أي لابد من الباحث أو الطالب أن يشير إلى كل مرجع استقى منه المعلومة شرط أن يكون المصدر أو المرجع أصلي[3].

- **الاقتباس:** ويسمى بالاستشهاد، وهو يعني أن نقتبس معلومات أو كلمات أو أشخاص آخرين ونستخدمها في متن البحث. كما يعني الاقتباس أن " نستخدم كلام شخص آخر نص." ويكون الاقتباس على طريقتين هما:

[1] نفس المرجع، ص19-20

[2] بدر أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، ط8، الكويت، 1986، ص30-31

[3] وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، الاقتباس والسرقة العلمية في البحوث العلمية من منظور أخلاقي، ص11

- **الاقتباس المباشر:** ونقل يتم عن طريق المعلومات أو الكلمات حرفيا، كما وردت في النص الأصلي، أو هو القيام بنسخ ولصق النص الأصلي في المتن.

- **الاقتباس غير المباشر:** ويتم من خلال طريقتين هما: التلخيص وإعادة الصياغة.[1]

- **التلخيص:** يتم عن طريق اختصار عبارات وكلمات وأفكار النص الأصلي وتقديمها بالأسلوب الخاص للباحث دون أن يستخدم أي كلمة أو عبارة استخدمها صاحب النص الأصلي، ويتميز عن الاقتباس المباشر في أن التلخيص يشترط فيه أيضا ذكر المصدر في المتن بعد التلخيص مباشرة، ومن ثم الإشارة إليه في قائمة المراجع.

- **إعادة الصياغة:** هي إعادة كتابة الأفكار والمعلومات بالأسلوب الخاص للباحث دون ذكر أي كلمات أو عبارات من النص الأصلي مع مراعاة الحفاظ على نفس الأفكار.

وأهم مهارات وخطوات إعادة الصياغة، ضرورة قراءة النص وفهمه، وتحديد الأفكار الموجودة فيه، وإعادة كتابة النص بأسلوب الباحث دون الرجوع إلى النص الأصلي، وتشترك إعادة الصياغة مع التلخيص في أن كلاهما يشترط ذكر المصدر في المتن، ومن ثم الإشارة إليه في قائمة المراجع، وتختلف عنه في كون الباحث لا يلتزم عند إعادة الصياغة بإنجاز أو اختصار العبارات أو الكلمات.[2]

3- مشكلات البحث العلمي:

- **في العالم العربي:** يواجه البحث العلمي في الوطن العربي عامة عدة صعوبات ومشاكل وعقبات تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة، ومن أبرز الصعوبات والمشكلات التي تواجهه نذكر الاتي :

- **سيطرة النزعة الفردية على المجال البحثي،** بالإضافة إلى عدم اهتمام الكثير من مؤسسات التعليم العالي بفكرة البحث الجماعي الذي يشارك فيه فريق متكامل من الباحثين.

- **الاستخفاف بأهمية البحث العلمي،** إلى جانب السخرية من جهود المشتغلين في هذا المجال وعدم إعطائهم المكانة اللائقة التي يستحقونها من تقدير وتكريم.

---

[1] عمادة التقويم والجودة،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،سلسلة دعم التعلم في الجامعة،السرقة العلمية ما هي؟وكيف أتجنبها؟السعودية،2013،ص17

[2] عيساني طه، تمتين أدبيات البحث العلمي، الملتقى العلمي الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر 29 ديسمبر 2015، ص05

– عدم وجود تعاون كاف بين الأكاديميين والممارسين، إضافة إلى غياب لغة التفاهم المشترك بين الجانبين... إذ نادرا ما تنفق إحدى الوزارات أو المؤسسات أو الشركات على بحوث تطبيقية، أو تستعين أو تسترشد بنتائجها وتوصياتها المطروحة.

– هدر طاقات الشباب وعدم استغلال طاقات الشباب الطموح ممن لديهم أفكار مستحدثة، في معالجة مشكلات بحثية يشهدها القرن الجديد... بفكر بحثي حر قوى لتشخيص الأسباب الحقيقية لهذه المشكلات وتحديد العلاج المناسب لها.

– هناك الكثير من البحوث وخصوصا الأكاديمية لا يتم الإفادة منها بالشكل المطلوب ويتم وضعها على الرفوف، ما يعني أن الجهد الذي بذل في البحث والدراسة يذهب هباءً.

– نقص التمويل ورأس المال حتى في الأحوال التي نجد فيها اهتمام البحث العلمي نجد أن هناك نقص في تمويل البحوث العلمية، وعدم تخصيص الميزانيات الكافية لإجراء البحوث بالطرق المناسبة.

– **المشاكل الإدارية**: تتمثل في عدم وجود سياسة وخطة إستراتيجية للبحث العلمي قائمة على التخطيط والدقة والموضوعية بدل من العفوية، كما انه لا يوجد تنسيق بين الدول العربية في مجالات البحث العلمي.

– **المشاكل السياسية**: وتتمثل في عدم الاستقرار ، الذي يساوي التخلف الحضاري والتخريب، وأغلب الدول العربية ليست مستقرة.

– **مشاكل تتعلق بالباحث والمؤسسة البحثية**: الباحث من أهم عناصر البحث العلمي وعدد الباحثين نسبتهم ضئيلة وهذا مؤشر سلبي إضافة إلى هجرة العقول العربية أثر سلبا على البحث العلمي في الوطن العربي[1].

– **في الجزائر**: رغم الجهود المبذولة من قبل الجزائر حول البحث العلمي من أجل تطويره وترقيته، إلا أنه يعاني ويواجه مشاكل تؤول دون تحقيقه، وفيما يلي جملة من العراقيل التي تواجهه:

غياب المحيط المناسب: ظروف أساتذة التعليم العالي في الجزائر والعاملين في أضعف بكثير مما تنص عليه المعايير العالمية الخاصة بقانون أساتذة التعليم العالي المتفق عليه عام 1997 من طرف المؤتمر العام لليونسكو.

ضعف التخطيط والتسيير: إن سياسة لبحث العلمي في الجزائر منذ 1962 إلى غاية وقتنا الحاضر، تميزت بعدم وجود رؤية محددة الأهداف لنشاطات البحث المختلفة، بالإضافة على مشكلة عدم استقرار للهيئات المشرفة على العملية، كما أن هناك مشكلة على مستوى تطبيق برامج البحث وبداية المشروع في المراحل

[1] عبد العظيم الطيب مصطفى، ضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، مج6، 2013، ص104-105

الموالية من إجراءات التقييم والتنفيذ، المتابعة والتحفيز، فعملية البحث لا تعتمد على عملية تقييمية ومتابعة صارمة.

غياب القوانين المرنة والتشريعات في تسيير فرق ومخابر البحث: رغم اعتماد كثير من مخابر البحث وتأطيرهم وبعدد هائل من الباحثين، وتخصيص اعتمادات مالية لها، وإن كانت هذه العملية تبدو جديرة بالتثمين، إلا أن الباحثين فوجئوا بالقوانين التطبيقية للمرسوم التنفيذي رقم 244-99 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999، والذي يحدد قواعد إنشاء المخبر وتنظيمه وسيره بموجبها.[1]

التوجيه لبحث النظري على حساب البحوث الميدانية: بالإضافة على الصعوبات القائمة على مستوى المؤسسات الاقتصادية، التي لا تسمح بتشجيع البحوث النظرية في العلوم الإنسانية.

مشاكل التسيير وتمويل البحث العلمي: إن مشكلة تسيير وتمويل البحث مطروحة بحدة، فإن كان دعم الدولة يبقى ضروريا ويتعين رصد الاعتمادات المالية لكفيلة بتمويل المشاريع البحثية المختلفة، إلا أن مساهمة الشركاء الاقتصاديين المعنيين بالبحث العالمي من مؤسسات خاصة وعمومية في الجزائر، يبقى المستوى المطلوب.

وبالتالي فإن مشكلة البحث العلمي أو مشاكله تؤرق البحثين والمهتمين به في مختلف المجالات، مشاكل تحول دون قيامهم بواجبهم سواء على مستوى الجامعة في حد ذاتها أو جوانب أخرى: اجتماعية، اقتصادية، وحتى سياسية.

ثالثا: أخلاقيات البحث العلمي

1- مفهوم الأخلاقيات: مصطلح يحدد المبادئ والقيم وكذلك الواجبات والالتزامات التي ينبغي أن يلتزم بها الإنسان، وعليه فأخلاقيات أي مهنة هي مجموعة من المعايير السلوكية التي يجب أن يلتزم بها صاحب المهنة.[2]

[1] سليمة عشوري، دور المخبر العلمية في ترقية البحث العلمي بالجامعات الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربية، 2014-2015، ص114

[2] ممدوح عبد المنعم صفوان وآخرون، دليل أخلاقيات البحث العلمي، يناير 2012، ص10

كما تعرف الأخلاق بأنها: صفة في النفس تظهر أثارها في الكلام والسلوك العملي والمظهر الخارجي والصحبة المختارة، ويقصد بصفة النفس أن الخلق عبارة عن أمر حسن أو قبيح داخل النفس، تصدر عنه الأعمال أو التصرفات بتلقائية ويسر من غير حاجة إلى تفكر وتأمل.[1]

ويقصد بعلم الأخلاق: العلم الذي يبحث فيما ينبغي أن يكون عليه الإنسان وما ينبغي أن يعمل، وعادة ما يستعين الإنسان بالفكر لمعرفة القوانين والقواعد التي تنظم سلوكه وأماله، وعلم الأخلاق يوضح لنا الحياة الأخلاقية ويعرفنا بغاية الحياة، ويحدد لنا المقاييس والمعايير الأخلاقية، التي نح1كم بها على الأفعال والتي يميز بها الخير والشر.[2]

ومنه فإن الأخلاق العلمية للباحث: هي مجموعة المبادئ والواجبات الأخلاقية المتعلقة بنشاط بحثه فيتوجب عليه أن يلتزم واجبات ومسؤوليات يتطلبها البحث العلمي كي لا يتعرض هو أو يعرض عمله للطعن.

2- أهمية الأخلاق :

للأخلاق أهمية كبيرة لما لها من تأثير على حياة الأفراد وتوجيهها وبالضرورة التأثير على نمطية المجتمع وصلاحه وإنتاجيته، فالأخلاق الحسنة هي ميزة لسلوك الإنسان عن سائر المخلوقات، حيث يتميز التصرف الإنساني في قضاء حاجاته ورغباته بالعقلانية والرشادة التي توجهها أخلاقه التي تعطيه قيمة إنسانية إضافية يفتقر إليها غيره من الكائنات الحية.

ترتبط الأخلاق بركائز أساسية تساعد على تحقيقها وتقويتها لدى الإنسان لتصبح نمطية في سلوكه ،وهذه الركائز هي:

الدين: حيث يعتبر المنهل الرئيس ي الذي تنشأ فيه القيم الأخلاقية وتنمو، كما يعتبر الدين عاملا حاسما لتثبيت الخلق وعدم تغيره.

الضمير: وهو المحكمة التي تقيم للفرد تصرفاته ومدى أخلاقيتها، ويرتبط الضمير الحي اليقظ بمدى ارتباط الإنسان بدينه وبتعاليمه.

[1] د. عبد الله بوجرادة، أخلاقيات البحث العلمي والسرقة العلمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016-201، ص03

[2] د. رشا البارودي، أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، 2003، ص05

القانون: وارتبط ظهوره بتطور الحياة الإنسانية وتعتبر القواعد القانونية قواعد عقابية لمخالفة الأخلاق الحسنة[1].

الإطار الأخلاقي وملامحه في الإسلام: حدد الإسلام إطارا واضحا للأخلاق الإنسانية، ووضح ملامحها من خلال ما يلي:

سمو المصدر: الأخلاق والقيم في الإسلام مصدرها الله تعالى، حدد ملامح الإطار الأخلاقي من خلال السيرة والأفعال النبوية المباركة.

ارتباط الأخلاق بالعقيدة: حيث ارتبطت الأخلاق في الإعلام بالإيمان والتوحيد، من خلال ارتباط الإيمان بالأقوال والأفعال للإنسان المسلم، كما ارتبطت الأخلاق بعقيدة التوحيد واليوم الآخر والحساب والعقاب، فالمسلم ملزم بالالتزام بالأخلاق لأن مكارمها ستجعله من المجازين والفائزين يوم القيامة.

ارتباط الأخلاق بالأفعال: وذلك من خلال متلازمة فرضها الإسلام، فالخلق الفاضل يؤدي إلى الفعل الفاضل، وهي سمة الإنسان المسلم عموما.

الثبات والمرونة: إن الأصل في الأخلاق هو الثبات لكونها ربانية المصدر، والاستقرار على نهجها هو الأصح وما غير ذلك هو مؤقت وشاذ عند الإنسان، ومع ذلك تعامل الإسلام بمرونة إذا ما تعلق الأمر بمصلحة الإنسان وبقائه، فالنبي رخص أن تكون الحرب خدعة ومراوغة، والخداع والمراوغة من الأخلاق السيئة التي يرفضها الإسلام[2].

3- أخلاقيات البحث العلمي:

الأمانة العلمية: من القواعد الجوهرية لإعداد البحث العلمي الالتزام بدقة الأمانة العلمية من خلال نسب الآراء إلى أصحابها وضرورة العودة إلى البحوث الأصلية .فالأمانة العلمية مسألة تتعلق بالفرد والمجتمع معا، والالتزام بها واجب على الفرد وحق للمجتمع الذي يشجع البحوث العلمية، وتقتضي الأمانة العلمية الرجوع إلى المصادر والاستفادة منها، وتتركز في البحث على جانبين أساسيين هما:

- الإشارة إلى المصادر التي استقى منها الباحث معلوماته وأفكاره منها مع ذكر البيانات الأساسية والقائمة الكاملة للمصادر وأصحابها والمكان والصفحات التي وردت فيها، وما شابه ذلك من الإشارات الضرورية التي تكفل النقل الأمين لمختلف أنواع المعلومات.

[1] مقداد يجن، علم الأخلاق الإسلامية، دار عالم الكتب، الرياض، 1992، ص04

[2] عادل مناع، الإطار الأخلاقي في الإسلام، أطلع عليه في الموقع: www.said.net/arabic/694.html

- التأكد من عدم تشويه الأفكار والآراء التي نقل الباحث عنها معلوماته[1].

الالتزام بالنزاهة العلمية: وتكون من خلال عرض الآراء عرضا موضوعيا محايدا دون تشويه .كما يتطلب العرض أن يكون أخلاقيا خاليا من الذاتية والتمييز، حيث تتاح الفرصة للجميع لعرض أفكارهم بوضوح دون تمييز عرقي أو ديني، كما تتطلب النزاهة العلمية أن يكون عرض الآراء كاملا غير منقوص لاعتبار أن بتر المعلومات أو الآراء يعبر عن سياسة غير نزيهة[2].

التخلق بالتواضع العلمي: التواضع سمة سلوكية للإنسان الصالح، وهو من أخلاقيات المؤمن، فإذا سلك الفرد مسلك المعرفة والعلم يصبح التواضع لديه من الواجبات، وفي ضوء هذا الإدراك السلوكي فإن الباحث العلمي مهما تعمق في علمه يبقى مطالب دائما بالتخلق بالتواضع العلمي بتجنب استخدام عبارات الجمع والأنا والتملق، والمبالغة في الإطراء وعدم نقد الآخرين دون مبررات.

إن تواضع الباحث وعدم ترفعه على الآخرين الذين سبقوه في مجال بحثه أمر في غاية الأهمية، لأن الباحث مهما وصل إلى مرتبة متقدمة في علمه وبحثه ومعرفته في مجال وموضوع محدد فإنه يبقى في حاجة إلى الاستزادة من العلم والمعرفة، لذا فإنه يحتاج إلى التواضع أمام إنتاجات وأعمال الآخرين.[3]

الموضوعية: تعد الموضوعية مسألة ضرورية في البحث العلمي تمكن الباحث من تطبيق خطوات المنهج العلمي في البحث، وبالتالي الوصول إلى نتائج يمكن الوثوق بها، ومن ثم تطبيقها وتعميمها .وتعرف الموضوعية بأنها "دراسة الظواهر والمشكلات كأشياء خارجية ومستقلة عن الباحث لأنها تمثل أحد القواعد المركزية للروح العلمية التي تتضمن استقلالا فكريا " وتعرف الموضوعية العلمية كذلك بأنها" :تنحية كل اعتبار انفعالي أو عاطفي أو قيمي أو طائفي أو إقليمي أو التحرر من سلطة العرف الاجتماعي في دراسة الظاهرة أو المشكلة الاجتماعية " وتتطلب الموضوعية العلمية في البحوث الاجتماعية من الباحث العلمي ما يلي:

-الابتعاد عن الأفعال القيمية والانفعالية والشخصية.

-الالتزام بالحياد الأخلاقي لأن ذلك سوف يوصل إلى صياغة قواعد نظرية حقيقية تعبر عن واقع المجتمع.

-احترام آراء الغير ولو كانت متباينة لأن الموضوعية تعني ملاحظة الحقيقة كما هي وتفسيرها علميا والكشف عن العلاقة المتداخلة بين الظواهر الاجتماعية[4].

---

[1] عامر قنديلجي، إيمان السامرائي، البحث العلمي الكمي والنوعي، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009، ص34

[2] عبد القادر الشيخلي، قواعد البحث القانوني، الجوانب الشكلية والموضوعية، دار الثقافة، ط2، عمان، الأردن، 2010، ص159

[3] السعيد مبروك إبراهيم، ابحث العلمي ودوره في التنمية في العالم الرقمي، دار الوفاء، ط1، الإسكندرية، مصر، 2015، ص16

[4] فهمي سليم ألغزوي وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2003، ص417-419

البحث وراء المسببات الحقيقية لأحداث الظواهر: الاعتقاد بأن لأي حدث أو ظاهرة مسببات، ووجوب دراسة الأحداث والظواهر التي يدركها الباحث من حوله، ويبحث عن مسبباتها الحقيقية، وعدم الاعتقاد في الخرافات، وعدم المبالغة في دور الصدفة، وعدم الاعتقاد في ضرورة وجود علاقة سببية بين حدثين معينين لمجرد حدوثهما في نفس الوقت أو حدوث أحدهما دون الآخر

توخي الدقة وكفاية الأدلة للوصول إلى القرارات والأحكام: تكون من خلال الدقة في جمع الأدلة والملاحظات من مصادر متعددة موثوق بها، وعد التسرع في القرارات ما لم تدعمها الأدلة والملاحظات الكافية.

الاعتقاد بأهمية الدور الاجتماعي للعلم والبحث العلمي: إن الإيمان بدور العلم والبحث العلمي في إيجاد حلول علمية لما تواجه المجتمعات من مشكلات وتحديات في مختلف المجالات التربوية والاقتصادية والصحية مسألة ضرورية، لأن الإيمان بالعلم يتعارض مع الأخلاق والقيم الدينية وتوجيه العلم والبحث العلمي إلى ما يحقق سعادة ورفاهية والبشرية.

قضية تمويل البحث: في كثير من الأحيان يقوم الباحثون الاجتماعيون ببحوث تمول عن طريق أشخاص أو مؤسسات معينة حكومية أو غير حكومية تفرض على الباحث موضوع البحث وخطته، وبالتالي تتدخل بطريقة غير موضوعية في التوصل إلى نتائج معينة تخدم أغراضها الشخصية .وهذا الأمر يتعارض مع الأسس العلمية للبحث والالتزامات الأخلاقية للباحث الاجتماعي .فماذا يكون موقف الباحث الاجتماعي في هذه الحالة؟ فإذا رفض هذا الأخير هذه التوجهات من الرعاة فقد يفقد التمويل، وبالتالي قد يتوقف البحث بينما إذا وافق الباحث على هذه التدخلات فإنها تفقده موضوعيته العلمية، لهذا يجب أن يكون هناك اتفاق من البداية بين الباحث والممول تحدد من خلاله المسؤوليات والواجبات على أن يتقبل كل طرف نتائج البحث مهما كانت ومحاولة الاستفادة منها[1].

4- أسباب الاهتمام بمبادئ الأخلاق في البحث العلمي:

باتساع مجال العلوم الاجتماعية وتعدد طرق البحث والتحليل وتزايد الاهتمام بالمبادئ الأخلاقية المتعلقة بإجراء البحث، لاقت حقوق المشاركين ومصالحهم والتزامات الباحثين كثيرا من الجدل في التخصصات العلمية الاجتماعية المختلفة، وقد تبنت غالبية المؤسسات العلمية قوانين أخلاقية وفق متطلباتها الاختصاصية الخاصة فلا يقصد عند البحث انتهاك حقوق ومصالح المشاركين بالبحث، فالهدف الوحيد للبحث هو المساهمة في تطوير معرفة نظامية قابلة للتحقق، تتطلب كل مرحلة من مراحل عملية البحث دراسة وتفكير للاعتبارات الأخلاقية بالإضافة إلى الاعتبارات العلمية المحضة، تثار القضايا الأخلاقية من خلال أنواع الإشكاليات البحثية التي يحاول علماء الاجتماع اكتشافها والطرائق المستخدمة للحصول على بيانات صحيحة وذات مصداقية، قد تنشأ من القضايا

[1] ماجد محمد الخياط، أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية، دار الراية، ط1، الأردن، ص332-333

الأخلاقية من مشكلة البحث نفسها،[1] مثل: الهندسة الوراثية أو المواقع التي يتم إجراء البحث فيها (المستشفيات، السجون) أو الإجراءات التي يتطلب تصميم البحث أو نوعيه الأفراد المشاركين في البحث (الفقراء، الأطفال).

رابعا- بيئة البحث العلمي والضوابط الأخلاقية وأهم الأخطاء الشائعة

1- بيئة البحث العلمي فاعل في الأخلاق:

يقودنا الفرع السابق للحديث عن بيئة البحث العلمي ودورها في تشكيل الانحراف الأخلاقي، ووفقا لديفيد رزنيك، فإن هناك خمسة عوامل رئيسية تساهم في الانحرافات الأخلاقية في العلم، رغبة منا في اعتبار ورقتنا هذه نقطة انطلاق وفهم موسع لموضوع الأمانة العلمية.

أولى تلك العوامل التي تكلم عنها رزنيك، تتمثل بكون " العلم بالنسبة إلى معظم العلماء مهنة " وما يترتب على تلك الحقيقة من السعي اللاهث نحو نشر المؤلفات والحصول على وظائف، وبالتالي نجد البعض يساوي بين الأمانة العلمية وانتهاك المبادئ الأخلاقية في سبيل التقدم المهني.

أما العامل الثاني: فيتمثل بإشكالية التمويل البحثي غير المستقل والمشروط، وبالتالي احتمالية محاباة النتائج وفقا لمصالح الجهة الممولة.

أما العامل الثالث: المكافآت المالية المرتبطة بالابتكارات البحثية، وبالتالي اعتماد الغاية مبررا للوسيلة.

أما العامل الرابع: فيرتبط ب " آليات التصحيح الذاتي للعلم بالغة الصرامة " والتي تتمثل بعدم فعالية تحكيم النظراء في كشف الخداع أو الخطأ، إضافة إلى الإهمال الذي تلقاه ا لأطروحات والأوراق البحثية لدى المحكمين الذين ليس لديهم الوقت الكافي لفحصها ومراجعتها . ويذهب البعض أبعد من ذلك، فيصرحون بأن كثيرا من الأوراق البحثية لم تقرأ البتة.

أما العامل الخامس: فله علاقة بعلم التربية وإسهامه في تشكيل السلوك الأخلاقي لدى الباحثين.

وبذلك يعاود رزنيك ليؤكد على خطورة التعامل مع الانحرافات أو الأخطاء الأخلاقية بوصفها شذوذا، وبالتالي التقليل من خطورتها، فهو يرى أن تلك الانحرافات تأتي وليدة لجملة من العوامل التي تشكل بمجملها بيئة البحث العلمي، لذلك لا بد من التعامل مع كل حالة انحراف أخلاقي في العلم بجدية وحزم[2].

2- الضوابط الأخلاقية للعملية البحثية:

[1] دافيد ناشيماز، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة ليلى الطويل، دار بترا للنشر والتوزيع، ط1، سوريا، 2004، ص85-86

[2] رزنيك دايفيد، أخلاقيات العلم، ت. عبد النور عبد المنعم، العدد316، نقلا عن رشاد توم، الأمانة العلمية، الكويت، 2005، ص09

إن ما يميز العملية البحثية مجموعة من الضوابط الأخلاقية التي يجب أن تتوفر في شخص الباحث، وفي طريقة بحثه، حيث تعتبر القيمة الأخلاقية العمل الايجابي "و"تجنب الضرر" الأساس الذي تبنى عليه المبادئ الأخلاقية للبحث العلمي.

إن الضوابط الأخلاقية تصاحب كل مراحل العملية البحثية وفق ما يلي:

– الضوابط الأخلاقية أثناء تخطيط البحث: وتتحكم هذه الضوابط في مرحلة التفكير والتخطيط للبحث من حيث:

أ– أن لا تتطابق الخطة البحثية مع أي دراسة أخرى، وإن استدعت الضرورة التطابق أو التشابه يجب الإشارة الواضحة لذلك أثناء البحث ومبررات هذا التشابه والتطابق.

ب– تجنب أن تؤدي الدراسة أو البحث إلى إلحاق ضرر ظاهر أو محتمل لأشخاص آخرين بأي شكل من الأشكال[1]

– الضوابط الأخلاقية أثناء جمع البيانات: وهنا يمكن حصر أغلبية اختراقات الضوابط الأخلاقية، حيث يجد الباحث إشكالية التوفيق بين المعلومات المتاحة وآرائه وأفكاره، بالإضافة إلى حصر المعلومات التي تخدم الموضوع دون إقصاء أي معلومة قد تغير أو تتحكم في صحة النتائج المطروحة.

– الضوابط الأخلاقية أثناء معالجة البيانات: إن المأزق الأخلاقي الأكبر الذي يتعرض له الباحث هو كيفية معالجة البيانات، واستخدامها للوصول إلى النتائج الصحيحة والمنطقية للبحث، لذلك من عدم الأخلاق البحثية أن يتعامل الباحث مع المعلومة ليتوصل إلى نتائج تدعم أفكاره ومعتقداته مستخدما في ذلك المنهج والأدوات البحثية الخاطئة، هذه الممارسة تدخل في إطار التضليل وتغيير المسار البحثي عن المسار المنطقي والموضوعي.

– الضوابط الأخلاقية المتعلقة بالأمانة العلمية: تصاحب الأمانة العلمية كل مراحل البحث العلمي لأنه في الأصل يجب أن يكون الباحث أمينا في أداء واجبه البحثي..وتتنوع أشكال انتهاك الضوابط الأخلاقية في الأمانة العلمية[2] حسب ما يلي:

- الاختلاق أو الفبركة: أي أن يختلق الباحث نتائج غير واقعية دون أن يقوم بأي عملية بحثية.

- التزييف: تزييف النتائج المتعارضة مع نتائجه البحثية عوض أن يعبر أو يعدل في أدواته البحثية

- السرقة الكاملة: بأن يسرق الباحث عمل غيره بأكمله بحذف اسم صاحب العمل البحثي وتعويضه باسمه دون أي تغيير في المحتوى أو في الأدوات البحثية.

[1] أحمد كردي، أخلاقيات البحث العلمي، من الموقع: (Kenanaonline.com/user/almedkordy/posts)

[2] ميثاق أخلاقيات البحث العلمي، أطلع عليه من الموقع: (www.fopen.zu.eog/pdf)

– النقل الحرفي للبحث أو جزء منه (فقرات أو رسوم أو بيانات): أي أن يقوم الباحث بنقل حرفي للبحث أو جزء منه دون الإشارة إلى المرجع المستخدم، مع عدم التقيد بشروط الاقتباس والنقل من الأعمال العلمية الأخرى، أو أن يلجأ إلى استخدام رسوم بيانية أو صور دون إسنادها إلى أصحابها الأصليين.

– سرقة مجهود باحثين آخرين: أي أن يلجأ الباحث إلى إسناد عمل بحثي، قام به بالتعاون مع فريق باحثين ونسبه إلى نفسه مع أن العمل البحثي اشترك في انجازه وتعاون على إتمامه أعضاء آخرون لهم الحق فيه.

– كتابة قوائم الباحثين المشاركين في العمل البحثي: جرى العرف أن يكتب في الورقة البحثية أسماء الباحثين المشاركين في البحث بناء على الدرجة العلمية أو الأقدمية أو حتى المناصب الإدارية التي يتولاها هؤلاء الباحثين، لكن ضوابط الأمانة العلمية تقتضي أن ترتب الأسماء بناء على إسهام كل باحث في العمل البحثي وحجم المجهود المبذول في انجازه.

– تكرار نشر البحث الواحد أو إرسال البحث لأكثر من جهة نشر: لا يحق للباحث المشاركة بنفس العمل البحثي في أكثر من ملتقى أو نشره في أكثر من مجلة علمية، كما لا يحق للباحث أن يرسل عمله العلمي لأكثر من جهة ناشرة في نفس الوقت.

– سرقات علمية بأشكال مختلفة: ويندرج ضمن هذه السرقات العلمية إدراج بعض الفقرات الواردة في بحوث غيره من الباحثين مع تغيير في الألفاظ والعبارات المستخدمة وأيضا إدراج فقرات وردت في أعمال سابقة للباحث في بحوث جديدة يراها تخدم بحثه وتدعم أفكاره[1].

3–الأخطاء الشائعة في السلوكيات والأخلاق الجامعية:

-الالتزام فقط بالقواعد بالقوانين المنظمة للعمل.

-الأخلاق والسلوكيات مسألة بين العبد وربه، وهنا قال رسو الله صلى الله عليه وسلم("كذبوا لو أحسنوا الظن لأحسنوا العمل.)

-الأخلاق والسلوكيات تقررهما الجامعة بقوانينها وقواعدها وليس الفرد أو عضو هيئة التدريس.

أي أن الفرد ليست له الصلاحية في وضع السلوك والخلق وفق إرادته ولكن الجامعة هي المسئولة عن وضعها.

4– بعض الاعتبارات بالنسبة للسلوك الأخلاقي لدى الباحث العلمي:

[1] محمود محمد فهمي، عدم الأمانة في البحوث العلمية، أطلع عليه من الموقع: (www.eng.tantan.edu.eg/files/pdf)

– **الحرية الفكرية والعلمية:** عدم تدخل الكلية أو الجامعة في اختيار الباحث لموضوع بحثه الذي يراه مناسبا لخدمة قضايا مجتمعه، كما أن له الحرية العلمية في النقد الموضوعي لما سبق نشره من أبحاث في مجاله التخصصي.

– **الإبداع:** يجب أن يتصف مشروعك بالإبداع والأصالة حيث يجب أن يكون معلوما لديك أن ذكائك الإبداعي في مقدرتك على توليد أفكار جديدة، وحل المشكلات بطريقة جذرية وقدرتك على الإنتاج المتميز عن الآخرين.

– **المصداقية:** يجب أن تكون نتائج بحثك صادقة، وأن تكون أمينا جمعها وتدوينها دون زيادة أو نقصان، وألا تكمل أية معلومات ناقصة أو غير كاملة معتمدا على الظن، ولا تحاول إدخال بيانات معتمدا عل نتائج النظريات، أو أبحاث الآخرين.

– **الخبرة:** يجب أن يكون العمل الذي تقوم به في البحث العلمي مناسبا لمستوى خبرتك وتدريبك أولا أعد العمل المبدئي ثم فهم النظرية بدقة قبل أن تطبق المفاهيم أو الإجراءات، وسيكون الشخص الخبير في مجال بحثك خير دليل ومساعد لك في اختيار الأشياء التي ينبغي عليك النظر فيها.

– **الموافقة وحق الانسحاب:** ويقصد بها الحصول على الموافقة سابقة من الذين تود العمل معهم خلال فترة البحث، فعدم التخطيط المبدئي للبحث المراد تقديمه قد تنجر عنه أخطاء ومشاكل غير متوقعة، فالناس لديهم الحق في الانسحاب من الدراسة في أي وقت[1].

– **الأمل المزيف الكاذب:** لا تجعل المشاركين معك يعتقدون من خلال تفسيراتك بأن الأمور سوف تتغير بسبب بحثك أو مشروعك الذي تجريه، ولا تعط وعودا خارج نطاق بحثك أو سلطتك أو مركزك أو تأثيرك.

– **مراعاة مشاعر الآخرين:** قد يكون بعض المشاركين معك في البحث أكثر عرضة للشعور بالانهزامية أو الاستسلام بسبب عامل السن أو عدم القدرة على الفهم أو التعبير، لذا يجب مراعاة مشاعرهم.

– **استغلال المواقف:** لا تستغل المواقف لصالح بحثك، فلا تفسر ما تلاحظه أو ما يقول الآخرين بشكل غير مباشر حتى تخدم بحثك.

– **تعارض المصالح:** يجب على الباحث عدم عرض النتائج وتطويعها بما يتناسب مع رغبة الجهة المانحة للدعم المادي للبحث أو الأخذ في الاعتبار أية ظروف سياسية التعامل بتجرد كامل وحيادية تامة مع البحث العلمي ونتائجه.

[1] –دليل أخلاقيات البحث العلمي.Guide to scientific ethics research وحدة تقييم الأداء وضمان الجودة، كلية العلوم جامعة المنصورة،

- **سرية المعلومات:** عليك حماية بحثك وأساليبك البحثية ونتائجك حتى انتهاء الدراسة وتحقيق أهدافك، فربما تقودك إلى براءة اختراع أو يترتب عليها حقوق ملكية فكرية.

- **الشفافية:** الشفافية الكاملة من تعامل الباحث من أجزاء البحث العلمي سواء في اختيار الموضوع أو إجراء التجارب أو تحليل النتائج أو عرض النتائج أو تفسير النتائج أو نشر البحث، الشفافية والانفتاح مع الزملاء بالقسم والكلية مع المؤتمرات العلمية مع ورش العمل، مع تقبل النقد والتعديل المقترح.

- **الاعتماد على الذات:** في جمع المادة العلمية والإلمام المعرفي وتحليل النتائج في ضوء آخر ما تم التوصل إليه من حقائق علمية في هذا المجال.

- **الأمانة العلمية:** وهي قيمة وخلق مطلق لا يحتمل التأويل أو القسمة على اثنان كما أنها الابتعاد على سلق أو اختراع أو تزوير أو حذف أو إضافة نتائج أو التمثيل الخاطئ للنتائج والادعاء بأنها علمية.

- **وعي الباحث بالقوانين العامة والخاصة:** يجب على الباحث الإلمام بالقوانين العامة وقانون تنظيم الجامعات بصورة خاصة وكذلك كل ما يصدر من تعديلات لهذه القوانين واللوائح التي تنظم عمل كل عضو هيئة التدريس بالجامعة والكلية وتنظم خاصة منظومة البحث العلمي، كما يجب التفرقة بين التعامل الحرفي بالقوانين ومذكراتها التفسيرية وروح القوانين.

- **الإلمام بحقوق الملكية الفكرية وبراءة الاختراع:** البحث العلمي الحاذق يؤدي إلى نتائج يمكن أن يترتب عليها حقوق للباحث والكلية والجامعة وهناك قوانين تنظيم ذلك فيجب على الباحث الإلمام بها حتى يتسنى له الاستفادة منها.[1]

[1] نفس المرجع، سبق ذكره.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا حول البحث العلمي وأخلاقياته تبين أن هذا القطاع هو أهم ما تتطلع إليه أي دولة وتعتبره من الأولويات، فهو بمثابة استثمار بالغ الأهمية كونه يغطي كل الميادين، ضف على ذلك تعتبره من المعطيات المهمة المعترف بها دوليا وهي تعول علي لأجل إحداث الطفرة العلمية وإنتاج.

الفصل الثالث

الملكية الفكرية والسرقة العلمية

الفصل الثالث: الملكية الفكرية والسرقة العلمية

تمهيد.

أولا: ماهية الملكية الفكرية

1- نظرة تاريخية حول الملكية الفكرية.

2- تعريف الملكية الفكرية.

3- أهمية حقوق الملكية الفكرية.

4-حقوق المؤلف في الجزائر.

ثانيا: ماهية السرقة العلمية.

1 - تعريف السرقة العلمية.

2-أسباب السرقة العلمية

3-أنواع السرقات العلمية

4-أثار تفشي السرقة العلمية

5-السرقة العلمية في الجزائر وكيفية مكافحتها.

5-1 آليات وتدابير مكافحة جريمة السرقة العلمية في ضوء القرار الوزاري 933 (2016).

5-2 برمجيات مختصة في كشف السرقة العلمية.

5-3 العقوبات المترتبة عن السرقة العلمية وفق القرار الوزاري رقم 933.

خلاصة الفصل

تمهيد:

الملكية الفكرية كمفهوم، وبالرغم من قدمها وقدم الدراسات عنها، إلا أنها تشهد اليوم خروقات وتجاوزات تمس بقيمتها وقيمة أصحابها ومالكيها، الذين يتعبون في إنتاج أفكارهم وإبداعاتهم، سواء كانت مؤلفات أو مقالات وحتى مذكرات التخرج، ومن أهم هذه الخروقات وأكثرها ضررا ما يسمى "بالسرقة العلمية"، ظاهرة وإن لم تكن معروفة بالشكل اللازم، إلا أنها تعود لزمن قديم، ولكنها زادت بشكل رهيب خاصة في الأوساط الأكاديمية.

ومنه تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية الملكية الفكرية من خلال إلقاء نظرة تاريخية حولها ثم تقديم تعريف شامل لها وبعده إبراز أهمية الملكية الفكرية التي مهدت لحقوق المؤلف ثم تقديم تعريف لحق المؤلف، ومن ثم حق المؤلف من حقوق الملكية وبعده تكلمنا عن حقوق المؤلف في الجزائر.

أما في ثانيا فقد ارتأينا إلى تعريف السرقة العلمية وتحديد أسبابها وأنواعها والآثار المترتبة عنها، ومن ثم تكلمنا عن السرقة العلمية في الجزائر وعن آليات وتدابير الوقاية منها وبعده أهم البرمجيات المختصة في كشف السرقة العلمية، لنختم الفصل بالعقوبات المترتبة عنها وفق القانون الوزاري رقم933.

أولا: ماهية الملكية الفكرية

1- نظرة تاريخية حول الملكية الفكرية: عرفت البشرية منذ بداياتها الإنتاج الفكري، ويمكننا التدليل على ذلك من خلال الحفريات التي اكتشفت وما بها من رسوم وأدوات مصنوعة من النجارة والخشب، فقد كان ذلك أول محاولة للإنسان دون قصد، وضف من خلالها الإبداع الفني ليواجه به قسوة الطبيعة ويسيطر عليها، فاخترع السهم والفأس والنار، وحاول التعبير عن رأيه بالإشارة والرموز ثم بالكلام وكان ذلك بداية انفصال الإنسان عن عالم الحيوان غير الناطق وأيضا بداية الإنتاج النصي والفكري.

كان اليونان يودعون نسخا من مصنفاتهم في مقر المكتبة الوطنية، للاطلاع عليها من الناس داخل المكتبة، وهذا هو النظام المعروف لدينا اليوم بالإبداع القانوني للمصنفات لحمايتها قديما والآن من السرقة والتقليد

أما عند البطالسة نقل بعض الشعراء أبياتا من الشعر عن غيرهم من الشعراء أثناء المباراة الأدبية، التي أقيمت بدينة الإسكندرية، فصدر على اثر ذلك أمر إمبراطوري بمعاقبتهم بتهمة السرقة، والقانون الروماني لم يفرق بين ملكية الشيء المادي كالورق أو الجلد الذي يكتب عليه المسروق وبين الحق الأدبي نفسه، فالفقهاء الرومان يقولون:" إن من يكتب مصنفا مسروقا من غيره على الورق أو الجلد يكون له الحقائق الملكية".

فالقانون الروماني لم يفرق بين ملكية الشيء، الذي دون عليه الإنتاج الأدبي أو العلمي أو الفني، وبين الحق الأدبي نفسه، وفي هذا تناقض مع الأمر الإمبراطوري المشار إليه، وهو اعتداء على الحق الأدبي لصاحب المصنف الأصلي.

أما عند العرب لم تكن توجد أية قوانين حول السرقات العلمية الأدبية لذلك فإن كبار الشعراء العرب تم اتهامهم بالسرقة والسهو على الأشعار من غيرهم، لأن أمر السرقة هذا من الأفعال المشينة عند العرب، فقد كان هناك أوصاف كثيرة تحط من شأن المعتدي، وتصل إلى تحطيم كيانه بين الشعراء والأدباء.[1]

2- تعريف الملكية الفكرية:

التعريف اللغوي للملكية الفكرية: قيل أن كلمة "ملكية PROPERTY"، قد جاءت من الكلمة اللاتينية PROPRUIS، والتي تعني المالك أي حقق الإنسان فيمل يتعلق بثمرة فكره ومصطلح فكري، فهي صفة من اللاتينية التي تعني أيضا غير مادي، غير محسوس، وماله حقيقة معنوية بالاستقلال عن أي دعم مادي بحت، والملكية الفكرية PROPRIETE تعبير عام يشمل على الملكية الأدبية والفنية والملكية الصناعية، وهي مالا يتعلق بتحقيق عمل وإنما بتصوره خلاف مادي.[2]

التعريف الاصطلاحي: نظرا لوجود قانون خاص لكل مفردة من مفردات الملكية الفكرية، إضافة إلى حداثة التشريعات، وازدواج طبيعة الملكية الفكرية، يصعب دمج كل مفرداتها ضمن تعريف واحد وعليه حقوق الملكية الفكرية حقوقا قانونية تحفظ الابتكارات، والاختراعات الفكرية في كافة المجالات الصناعية والعلمية والأدبية.

وأكثر ما يظهر لنا أهمية وتطور الملكية الفكرية على الصعيد المحلي والدولي، هو اهتمام وتسارع جميع الدول حاليا إلى سن القوانين المنظمة لحقوق الملكية الفكرية، وكذلك الاهتمام الدولي عن طريق المنظمات والمؤسسات الدولية التي اهتمت بالملكية الفكرية، وأولتها اهتماما خاصا عن طريق عقد المؤتمرات والندوات الخاصة بالملكية الفكرية حيث تتناول فيها دراسة الملكية الفكرية وبيان أهميتها وإيجاد الطرق والوسائل التي يكفل حمايتها سواء على الصعيد المحلي أو الدولي.[3]

3- حقوق المؤلف من الملكية الفكرية

3-1 تعريف حقوق المؤلف:

[1] عبد الجليل فضيل البر عصي، نشأة حقوق الملكية الفكرية وتطورها، مجلس الثقافة العام، طرابلس، 2006، ص17

[2] Jermy Philips ; Alisen Fift. Introduction to intellectual property low.1990.p.03

[3] محمود محمد الكمالي، إياد محمود درويش، ، المرجع السابق، ص227

التعريف اللغوي : التأليف لغة من ألف الشيء إذا انظم إليه دائما وغالبا، وعرف أيضا التأليف بأنه (إبداع العالم أو الكاتب بما يحصل في الضمير من الصور العلمية في كتاب ونحوه).[1]

التعريف الاصطلاحي: عرف حق المؤلف على أنه مصطلح قانوني يصف الحقوق الممنوحة للمبدعين فيما يخص مصنفاتهم الأدبية والفنية، ويغطي حق المؤلف طائفة مصنفات واسعة، من الكتب والموسيقى واللوحات الزيتية والمنحوتات والأفلام إلى البرامج الحاسوبية وقواعد البيانات والإعلانات والخرائط الجغرافية والرسوم التقنية.

وعرف أيضا: بأنه يشمل المصنفات الأدبية مثل الروايات والقصائد الشعر والمسرحيات والمصنفات المرجعية والصحف *وبرامج* الحاسوب وقواعد البيانات والأفلام والقطع الموسيقية وتصاميم الرقصات والمصنفات الفنية مثل الرسوم والصور الشمسية ومصنفات الهندسة المعمارية والخرائط الجغرافية.[2]

4- أهمية حقوق الملكية الفكرية:

يرى مناصري هذه النظرية أن حق المؤلف هو من حقوق الملكية الفكرية وبالتالي فإن خصائص حق الملكية هي خصائص حق المؤلف، ومرد هذه النظرية هو الفقه الروماني، كما سبق لنا ذكره في عناصر سابقة، حيث أنه يخلط بين الشيء والحق الواقع على ذلك الشيء، فحق الملكية يقع على شيء مادي محسوس والحق بحد ذاته هو أمر معنوي حيث صبغوا خصائص الشيء المادي على الحق الواقع عليه أي محل حق الملكية ماديا كالشيء الواقع عليه وبالتالي قسم الرومان الحقوق:

إلى حقوق مادية وهو حق الملكية وما عدا حق الملكية اعتبروها حقوقا غير مادية، وفق أصحاب هذه النظرية فإن حق الملكية هو الحق العيني الذي يخول صاحبه من السلطات ما يمكنه من الحصول على منافع الشيء، وبما أن حق الملكية قانونيا يمنح صاحبه سلطة الاستعمال والاستغلال والتصرف فقد رأى الجانب الفقه استنادا لما سبق أن حق المؤلف الذي يتمتع بالحق المالي على مصنفه ولما كان بإمكانه التصرف بالحق المالي فإن ذلك من وجهة نظر الفقه كان لاعتباره من حقوق الملكية كما أن الأشياء المعنوية تصلح لأن تكون محلا للحقوق المالية.

[1] الشهراني، حسين بن معلوي، حقوق الاختراع والتأليف في الفقه الإسلامي، دار طيبة، ط1، 2005، ص83

[2] جميعي حسن، حق المؤلف والحقوق المجاورة في سياق الانترنت، ندوة الويبو الوطنية، عن الملكية الفكرية لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الحقوق في الجامعة الأردنية، عمان، 2004

وبالتالي من الجائز حجزها أو التنازل عنها، فمن هذا المنطلق نجد أنه باعتبار حق الملكية معنوي فإنه بذلك يمنح صاحبه أكبر قدر من الحماية والحقوق.[1]

5- حقوق المؤلف في الجزائر:

أصدرت الجزائر القانون الوطني لحقوق التأليف عام 1973، وكذلك الديوان الوطني لحق التأليف ويحمي هذا الأخير المصالح المعنوية والمادية للمؤلفين ويعتبر بسيطا بين الورثة ومستغلي المصنفات وهو الوحيد الذي يمنح التراخيص كما أنه مثل جميع الجمعيات الأجنبية وهو الذي يقوم بتحصيل الإيرادات المالية، التي يوزعها على مستحقيها ويتميز هذا القانون بعدم تدخل الدولة في التوجيه ولا في تبني المصنفات وتبقى هذه المصنفات لأصحابها وللورثة بعدهم مدة 15 سنة، كما أن الدولة يمكنها شراء المصنف ونشره ولو دون موافقة صاحبه.[2]

ثانيا: ماهية السرقة العلمية

1- تعريف السرقة العلمية: هي كل شكل من أشكال النقل غير القانوني في المنشورات والبحوث العلمية والرسائل والمذكرات الجامعية.

كما يُمكن تعريفها أيضًا بأنها: إعادة عمل الآخرين دون إشارة للمنشأ، أي إعادة مصطلحات أو أفكار الآخرين والسطو على مجهداتهم واستغلال إنتاجهم الفكري دون إشارة إلى صاحبها الأصلي، وذلك باستخدام أساليب متنوعة منها آلية " نسخ، لصق"، حيث أن هذه الآلية هي " شكلٌ صريحٌ من أشكال السرقة العلمية أو الانتحال الأكاديمي، خاصة في مجال العلوم الإنسانية ".[3]

وقد عرفها القرار الوزاري رقم 933 الصادر عن وزارة التعليم العالي الجزائرية، في المادة الثالثة منه، بقوله " تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يُشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى[4]."

كما تعرف السرقة العلمية بأنها انتهاك لحقوق الطباعة، ففي حالة الفشل في الحصول على موافقة المؤلف الأصلي قد تؤدي إلى أضرار وغرامات وملاحقات قضائية، وعلى ما هو أسوء من ذلك كما أنها تحط من

---

[1] صونية حقاص، حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، لجزائر، 2013/2012، ص23.

[2] عبد الجليل فضيل البرعصي، المرجع السابق، ص35

[3] Jean-Noël Darde. La tolérance au plagiat et la protection des plagiaires. Parmi les causes principales du plagiat universitaire.in :www.archeologie-copier- coller.com

[4] القرار رقم 933، المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، والصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 28جويلية2016، ص03

أعمال الآخرين وتعطي السارق الحق في التفوق غير العادل على أقرانه الذين يعتمدون على أنفسهم في انجاز أعمالهم البحثية الخاصة، وتمثل انتهاكا لميثاق الأمانة العلمية، ولسمعة برامج البحث والجامعات وحتى الدول.[1]

ويعرف صابر البليدي السرقة العلمية بأنها: كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور، أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية، أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.[2]

وفي تعريف آخر السرقة العلمية هي أي شكل من أشكال النقل غير القانوني، وتعني أن تأخذ عمل شخص آخر وتدعي أنه عملك، وهو عمل خاطئ سواء كان متعمدا أو غير متعمد، فالمتوقع من كل طالب أن يقتفي أثر المعلومات ويكون على دراية حين يستخدم عمل شخص آخر.[3]

وبالتالي فإن السرقة العلمية تعد نوعا من الخداع وخيانة الأمانة، كونها تنطوي على تقديم مشوه لأعمال الآخرين وادعاء ملكيتها ففي جميع الحالات تمثل غش من الفاعل بعدم ذكره لمصدر المعلومات ذكر دقيق وواضح كما تقتضيه أصول ومبادئ البحث العلمي من منهجية وأمانة علمية وروح البحث بصفة خاصة، فكثيرا ما يقوم الطلاب باستخدام صياغة من مواد منشورة بما في ذلك المعلومات المتاحة على شبكة الانترنت، دون استخدام علامات الاقتباس أو ذكر المصدر، كما قد يكون ذلك عن طريق نقل المعلومات من الانترنت ونشرها في مكان في مكان آخر دون الاستشهاد السليم.

2- أسباب السرقة العلمية:

إن السرقة العلمية هي واحدة من المشاكل والجرائم التي تعرفها الجامعات العالمية عموما والجامعات الجزائرية على وجه الخصوص، حيث يؤدي ارتكابها إلى انتهاك حقوق الملكية الفكرية والتأثير على جودة البحث العلمي. ولعل لجوء الطالب أو الأستاذ أو الباحث إلى السرقة العلمية مردُّه مجموعة من الأسباب يُمكن ذكر البعض منها بإيجاز على النحو التالي:

غياب الوازع الأخلاقي: تقول الأستاذة " Geneviève KOUBI السرقة العلمية تتعارض مع علم الأخلاق، "أي أن مرتكب جريمة السرقة العلمية طالبا كان أو باحثا أو أستاذاً لا أخلاق له، لأن الأخلاق ببساطة تتنافى مع

[1] هيفاء مشعل الحربي، النمشي الحربي، برمجيات كشف السرقة العلمية، دراسة وصفية تحليلية، جامعة طيبة، 2014-2015، ص09

[2] العربصابر البليدي، السرقات العلمية تنسف قيمة الجامعة في الجزائر، تم الاطلاع عليه من الانترنت: https://alarab.com.uk

[3] ضو مفتاح محمد عمق، الاقتباس والحقوق الفكرية للمؤلف في النظرية والتطبيق، منشورات أكاديمية الدراسات، طرابلس، ليبيا، ص96

الجريمة، فمن لا يملك ملكة البحث العلمي ولا يبذل مجهودًا في مجال النشر الاكاديمي ليس له ان يسطو على الانتاج العلمي لغيره، ولهذا فالسرقة العلمية هي جريمة اخلاقية قبل ان تكون جريمة علمية.

– قِصر الوقت وصعوبة البحث: من الأسباب المؤدية إلى السرقة العلمية هو الضغط الذي يعيشه الطالب أو الباحث أو الأستاذ لاستكمال بحثه مع ضيق وعدم كفاية الوقت، وكذا التسهيلات التي يوفرها العصر الرقمي...الخ. كما أن لصعوبة البحث دافعٌ أساسي في اتجاه "المنتحِل" إلى السطو على أبحاث غيره ومجهوداتهم الفكرية، لتجاوز تلك الصعوبات والتقدم السريع في إنجاز بحثه أو رسالته.

– عدم إلمام الطالب أو الباحث بالأساليب الصحيحة للبحث العلمي: أي عدم معرفة الطالب بالطرق والمناهج الصحيحة لإنجاز البحوث العلمية وفقا لقواعد النزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية، التي تُجنبه من ارتكاب جريمة السرقة العلمية، ونتيجة جهله بتلك الطرق والمناهج يقع عن غير قصد في فخِّ السرقة العلمية.

– السعي نحو الحصول على الترقيات والدرجات العلمية الأعلى: إن غياب الإرادة في البحث العلمي يُشكِّلُ دافعًا قويًّا نحو ارتكاب جريمة السرقة العلمية، حيث يسعى بعض الطلبة والباحثين والأساتذة إلى القيام بإنجاز المذكرات والبحوث العلمية والمقالات ليس حبًّا في التأليف والقيام بالبحث العلمي، وإنما لكسب المال والحصول على الترقية في الرتبة بالنسبة للأساتذة، أو الحصول على مستوى علمي وشهادة علمية أعلى بالنسبة للطلبة.

– غياب ثقافة العقاب وبروز ثقافة التسامح: من الأسباب الرئيسية للسرقة العلمية في الجامعات هو التسامح مع مرتكبي هذه الجريمة، وفي بعض الأحيان يكون هذا التسامح منظَّمًا، حيث يتمتع به بعض "المُنتحلين" Les plagiaitمن قِبل سُلطات الجامعة وإدارتها (رئاسة الجامعة، المجالس العلمية، لجان البحث على مستوى الجامعة ... الخ) من خلال توفير حماية قوية لهم من أي محاولات متابعة إدارية أو قانونية، والحقيقة أن التسامح "المُنظَّم" وسياسة اللاعقاب لا يستفيد منها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والباحثين فقط، وإنما يشمل الطلبة في بعض الأحيان أيضا[1].

– العجز والتكاسل العلمي: فمنهم من لا يملك ملكة البحث العلمي، ولا يقوى على خوض غماره، وسبر أغواره، بل لا يقوى على ذلك، مما يدعوه على التكاسل عن الكتابة كما نراه في بعض المشاهير الذين يستطيعون الكتابة ولكنهم يتكاسلون عن ذلك، ويجد أن كتابة غيره أسهل وأسرع.[2]

[1] Jean-Noël darde. Helene Maurel-Indart et Mathieu Touzeil-Divina. Editions L.G.D.J.2011. p02

[2] تليمة، عصام، السرقات العلمية لماذا؟ منتدى شبكة أنا المسلم للحوار الإسلامي، متاحة على الرابط: www.muslim.org

– إحساسه بأنه لن يكشفه أحد بحكم موقعه ونفوذه: ومن الدوافع التي تجعل لصوص العلم وسارقيه يتمادون في غيهم إحساس الواحد منهم بأن أمره لن يكتشف، وأنه شخصية كبيرة، أو معروفة، أو لها وزنها بحكم الموقع الفكري، أو النفوذ المادي، وينسى هؤلاء أن الله رقيب عليهم.

3– أنواع السرقات العلمية:

لمعضلة السرقة العلمية داخل الأوساط الجامعية أنواع وأشكال كثيرة ولعل أكثرها شيوعا الأمثلة التالية:

– **أخذ معلومات دون بيان المصدر:** من أنواع السرقة الشائعة أن يأخذ الطالب أفكار شخص آخر ولا ينسبها لهذا الشخص كالآتي: يكتب الطالب: أرى أن من أصعب الأزمات التي تعاني منها الأمة اليوم هي غياب العقل المنهجي، والصواب أن يكتب الطالب مثلا: أتفق مع الدكتور الأنصاري أن من أصعب الأزمات التي تعاني منها الأمة اليوم هي غياب العقل المنهجي.

– **النقل من الانترنت:** إن توافر المعلومات الالكترونية بهذا كم الهائل من الطلاب على استخدام هذه المعلومات وادعاء أنها لهم، فاستخدم خاصية "القص واللصق" يجعل نقل المعلومات من شبكة الانترنت أمرا سهلا، كما انه من السهل أيضا أن تفقد عنوان الموقع الذي حصلت منه على المعلومات.

والنقل من الانترنت دون ذكر الكاتب أو إعطاء مصدر المعلومات يعد سرقة علمية ولا يختلف عن النقل من الكتاب أو مقال في مجلة علمية دون الإشارة إلى المرجع.[1]

– **السرقة العلمية باستعمال الكلمات:** وهي اقتباس جملة من احد المصدر وتغيير بعض كلماتها لتبدو مبتكرة ولتجنب ذلك يجب الحرص على وضع اقتباس مهما كان حجمه بين علامتي تنصيص وذكر اسم مؤلف الكتاب أو المقالة المأخوذ منها ويفضل ألا يميل الباحث للاقتباس ذا فائدة خاصة في المسالة التي يحاول طرحها، ولابد أن نشير هنا على أن بعض حالات الاقتباس تستدعي إعادة صياغة الكلام المقتبس، لكن ذلك يمنع ذكر المصدر الأصلية المقتبس منها، مع الإشارة إلى تغيير الصياغة.

– **السرقة العلمية للأسلوب:** المقصود بها إتباع طريقتين، كتابة المقالة الأصلية جملة بجملة ومقطعا بمقطع، فهذه سرقة علمية، مع أن المكتوب لا يتطابق مع الوارد في النص الأصلي، ولا مع طريقة ترتيبه، وهي سرقة للتفكير المنطقي الذي اتبعه المؤلف (باستخدام الاستعارة) الأصلي في هندسة علمية.

[1] عمادة التقويم والجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة الدعم التعلم والتعليم في الجامعة، السرقة العلمية: ما هي؟ وكيف أتجنبها؟ المملكة العربية السعودية، 2013، ص12

– **السرقة العلمية باستخدام الاستعارة:** نستخدم الاستعارة إما لزيادة وضوح الفكرة، أو لتقديم شرح يلمس حس القارئ ومشاعره بطريقة أفضل من الوصف الصريح المباشر لعنصر أو العملية، لذا فالاستعارة وسيلة من الوسائل المهمة التي يعتمد عليها المؤلف في توصيل فكرته، ويحق له إذا لم يستطع صياغة استعارة خاصة به، اقتباس الاستعارات الواردة في كتابات الآخرين شريطة رد مرجعيتها لأصحابها الأصليين.

– **السرقة العلمية للأفكار:** في حالة الاستعانة بفكرة أبدعها باحث ما ، أو اقترح مقدمة لحل مشكلة ما، يجب نسبها له بوضوح، ولا يجب الخلط هنا بين الأفكار والمفاهيم الخاصة، وبين مسلمات المعرفة التي يحتاج الباحث إلى نسبها لأحد، ولكن إذا استعان الباحث بأفكار جديدة لآخرين أثناء بحثه فإن ذلك يتطلب منه الدقة في نسبتها إلى أصحابها.[1]

– **السرقة عن طريق الترجمة:** نوع أخر من السرقات العلمية يقوم به لصوص الكلمة، وذلك بترجمة نص أجنبي مقالا كان أو بحث أو رواية، إلى لغة أخرى على أساس أنه عمل من إنتاجه وأنه ليس مترجما، وبذلك يأكل حق المؤلف الأصلي صاحب الفكرة الأصلية والمادة الأساسية، وأهم الأمثلة في هذا الباب المجتمع الأكاديمي (الجامعات ومؤسسات البحث العلمي) حيث ظهر أكاديميون يسرقون أبحاث منشورة ومطبوعة في مجلات علمية دولية، ويقدمونها في الجامعة طلبا للترقية أو الحصول على درجة علمية.

– **سرقة عناوين الكتب المشهورة:** بعدما نجح الكتاب الشهير "لا تحزن" للشيخ الدكتور عائض القرني، ظهرت عدة مؤلفات تحمل نفس العنوان، وقد يحتال أحدهم حتى لا يتهم بالسرقة فيجعل العنوان "لا تحزن....إن الله معنا"، بحيث تكون الجملة الأولى "لا تحزن" بالخط العريض الواضح وكون الأخرى "إن الله معنا" بخط خفيف رفيع.[2]

4– آثار تفشي ظاهرة السرقة العلمية:

إن تفشي ظاهرة السرقة العلمية في الوسط الأكاديمي تنذر بمعضلة كبيرة، تقف أمام انجازات البحث العلمي، وتفيض أركانه فمن الآثار المترتبة عن انتشار السطو العلمي وتفشيه نذكر ما يلي:

– تقضي على ملكة البحث العلمي النزيه وتجعل الباحث لا يبالي من أين أتى بالمعلومة ولا مصدرها، وتنشئ عقليات هشة علميا، متهرئة فكريا، ويكون نتاجها أن تكون الأمة فراغا من كل عقلية بحثية.

[1] هيفاء مشعل الحربي، مرجع سبق ذكره، ص12–13–46

[2] بن محمد أل مبارك، قيس، السرقة العلمية لماذا؟ منتدى شبكة أنا المسلم للحوار الإسلامي، متاح على الرابط: www.muslm.org

– تصيب الباحثين بالسلبية واليأس والإحباط، فقد ذكر الأستاذ فهمي هويدمي في مقال له بعنوان "دكتوراه للبيع" أن أحد الذين يستأجرون بالمال لكتابة رسائل علمية لآخرين حضر مناقشة الرسالة، وقد نال مقدمها درجة الدكتوراه بامتياز مع مرتبة الشرف الأولى، وليس لمن نال الدرجة أي جهد يذكر، عندها صعق المسكين الذي كتبها، وهو لم يستطع لعوزه وفقره أن يكمل دراساته العليا، فخرج مباشرة من قاعة المناقشة إلى نهر النيل، ليلقي بنفسه من فوقه منتحرا، مكتئبا لما جرته إليه الظروف.[1]

– تقتل موهبة الإبداع والتنافس، فمن ملك المال فقد ملك العلم أيضا، وإن كان بالشراء كالبيع، لما يزهد الباحثين النابهين في التفوق والتنافس والإبداع.

– تؤدي ظاهرة السرقات العلمية إلى حصول باحثين على درجات علمية لا يستحقونها.

– تدخل المجتمع الأكاديمي عناصر فاسدة دخيلة عليه، تفسد أكثر مما تصلح.

– يعتلي الكثير من هؤلاء مناصب إدارية حساسة في الوسط العلمي، مما يجعل البحث العلمي ألعوبة في أيدي مجموعة من اللصوص والانتهازيين.

– يتتلمذ على أيدي هؤلاء طلاب وباحثين، وفاقد الشيء لا يعطيه، فلن يخرج هؤلاء اللصوص إلا من على شاكلتهم في الأغلب.

– ترتفع معدلات الفساد المالي والإداري في المجتمع الأكاديمي، ويصبح بذلك هيئة فاسدة داخل المجتمع، لا تفيد إن لم تضر.[2]

– تجعل المجتمع يستمرئ السرقة ويتعود عليها.

5– السرقة العلمية في الجزائر وكيفية مكافحتها

5–1 السرقة العلمية في الجزائر:

تتكرر السرقات العلمية في الجامعات الجزائرية، وهي سرقات تخل بنزاهة الطلبة والأساتذة الذين يرتكبون هذا الجرم، الذي بدوره يخل بقيمة البحث العلمي، الذي أصبح فاقدا في معظمه للنزاهة والمصداقية والمهنية العلمية فرغم إدراج وزارة التعليم العالي والبحث العلمي السرقات العلمية ضمن بنود وأخلاقيات الجامعة، التي تصنفها في خانة الأخطاء الجسيمة التي تؤدي بصاحبها إلى الطرد والمتابعة القضائية، إلا أن السرقات العلمية متواصلة والوزارة تستقبل سنويا العديد من الشكاوي والمراسلات المتعلقة بسرقات علمية مختلفة.

[1] عصام تليمة، السرقة العلمية ظاهرة العصر، الوعي الإسلامي، المجلد536، 2009، ص22

[2] محمد مسعد ياقوت، السرقات العلمية مشكلة متفاقمة، رابطة أدباء الشام، 21 تشرين الثاني، 2009، http://www.odabasham.net

ومن جهته يرى الأستاذ "محمد داود" رئيس وحدة البحث "الألف" في الجامعة في جامعة وهران أن الأمانة العلمية أخلاق وقيم، إذ يقول بهذا الشأن "الأمانة العلمية هي في صلب البحث العلمي وفي إنجاز البحوث والمذكرات والرسائل الجامعية، بل هي من أخلاق المثقفين والباحثين والأساتذة وإن من يسرق أفكار الآخرين وينسبها لنفسه كمن ارتكب جرما كبيرا.

وفي ذلك السياق يرى "محمد الأمين بحري" أن السرقات العلمية في الجامعة الجزائرية هي نتيجة منظومة متعددة الخلفيات والحلقات، إذ قال بصريح العبارة "لئن كان الطالب أو الأستاذ هو الحلقة الأخيرة التي تعلق بها تهمة السرقة العلمية، إذ تم اكتشافها فإن وراء هذه الضحية الأخيرة منظومة متعددة الحلقات فقد فيها الباحث أصول التكوين العلمي وأخلاقيات البحث، والرقابة البيداغوجية، والتأطير السليم وخلق كل ذلك سياسة تعليمية صارمة تفرض قانونها على الجميع.

وبالتالي فإن ظاهرة السرقات العلمية أو الأدبية أصبحت شائعة بشكل ملحوظ، تمتد جذورها داخل الجامعات الجزائرية، إذ أنها ظاهرة قديمة، وجدت منذ قدماء اليونان وعليه بموجب القرار 933 الذي أصدره الوزير والصادر بتاريخ 28-07-2016 الذي شمل تصنيفات للسرقة العلمية من بينها تعريفها

حيث أن هذا القرار يعتبر كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت الانتحال وتزوير النتائج والغش في الأعمال العلمية المطالب بها.[1]

5-2 آليات وتدابير مكافحة جريمة السرقة العلمية في ضوء القرار الوزاري 933 (2016)

- الآليات والتدابير الوقائية:

- **التحسيس والتوعية بخطورة جريمة السرقة العلمية:** يُعَدُّ من أهم التدابير المقرَّرة قانونًا بموجب القرار الوزاري 933 (2016)، حيث يكون ذلك بتنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة والباحثين، لاسيما أولئك الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه، حول القواعد الصحيحة لإجراء البحوث العلمية، وإعداد أدلة إعلامية حول مناهج التوثيق العلمي عقب الدورات التكوينية والأيام الدراسية والندوات والملتقيات العلمية، لتجنب الوقوع في فخ السرقة العلمية.

[1] نوارة لحرش، الجامعة الجزائرية وتزييف السرقات العلمية، ملتقى الإبداع العربي والثقافة الإنسانية، العدد93، الدوحة، 2015، دون صفحة

كما تكون التوعية بخطورة جريمة السرقة العلمية أيضًا بإدراج أخلاقيات البحث العلمي كمقياس يُدرَّس للطلبة طوال مسارهم الدراسي في مؤسسات التعليم العالي، وذلك لترسيخ هذه الأفكار والمعلومات والمكتسبات في ذهن الطالب، وتحضيره من كل الجوانب للقيام بعملية التأليف (مذكرات جامعية، مطبوعات، مقالات، مداخلات، بحوث علمية ... الخ).

كما يتعيَّنُ على كل طالب أو أستاذ باحث أو أستاذ باحث إستشفائي جامعي أو باحث دائم عند تسجيل موضوع بحث أو مذكرة أو أطروحة إمضاء التزام بالنزاهة العلمية، يودع لدى المصالح الإدارية المختصة لوحدة التعليم والبحث في المؤسسة الجامعية المسجَّل بها، وفي حالة مخالفة هذا الالتزام تُوقَّعُ عليه العقوبات المقررة قانونا. لأن السرقة العلمية تحدٍّ للأسرة الجامعية في صميم عملها وانتهاك حقيقي لـ "ميثاق شرف" الجامعة.[1]

_ تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في مجال تنظيم التأطير والرقابة: يُعدُّ كل من تنظيم التأطير والرقابة على المنشورات والأعمال البحثية من أهم التدابير الوقائية التي نص عليها القرار الوزاري 933 للحَدِّ من حدوث السرقات العلمية في الجامعات الجزائرية، ومن هذه التدابير نذكر ما يلي:

أولا: تفعيل دور المجالس العلمية للمؤسسات الجامعية: من الواضح جدًّا أن المجالس العلمية لها دورٌ كبيرٌ في تسيير، ضبط وتنظيم التأطير في الجامعة الجزائرية، حيث تتمتع هذه المجالس بصلاحيات واسعة في مجال الرقابة على المذكرات والرسائل والبحوث العلمية.

ثانيًا: التزام مؤسسات التعليم العالي باتخاذ تدابير رقابية فعالة: بالإضافة إلى تفعيل دور المجالس العلمية بالمؤسسات الجامعية للحدِّ من السرقة العلمية ومكافحتها، يجب على مؤسسات التعليم العالي اتخاذ تدابير وإجراءات رقابية مكملة جاء النص عليها في طيات القرار الوزاري 933 (2016) ومنها:

– تأسيس قاعدة بيانات رقمية، على مستوى كل مؤسسة جامعية، تتضمن كل الأعمال المنجزة من قِبل الطلبة و الأساتذة والباحثين.

– لتأسيس قاعدة بيانات رقمية للأساتذة والباحثين تشمل سيرهم الذاتية، منشوراتهم، مجالات اهتماماتهم العلمية و تخصصاتهم، للاستعانة بهم في مجال تقييم أنشطة البحث العلمي ذات الصلة بتخصصاتهم، لتحسين الجودة في مجال البحث العلمي في الجامعة الجزائرية[2].

[1] القرار الوزاري رقم933، يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، المادة 4-5، الجزائر، 20جويلية2016.
[2] نفس المرجع، المادة 6-7

– الاستعانة ببرامج كشف الانتحال الأكاديمي والسرقة العلمية، من خلال شراء حقوق استعمال هذه البرامج أو استغلال تلك البرامج المجانية المتوفرة على الشبكة العنكبوتية، مع العلم أن البرامج المجانية أكثر فعالية من البرامج المشفَّرة.

*** الآليات والتدابير العقابية :**

لمَّا كانت الآليات الوقائية غير كافية للحدِّ من جريمة السرقة العلمية كان لابد من إقرانها بآليات عقابية، لإعطائها قوة ردعٍ أكبر، وأهم هذه الآليات إنشاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية على مستوى كل مؤسسة جامعية، حيث يقوم هذا المجلس بمباشرة إجراءات النظر في الإخطارات عن السرقات العلمية وتوقيع العقوبات على مرتكبيها. وفيما يلي تفصيل كل هذا على النحو التالي:

– **نظرة حول مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية:** هو هيئة تتكون من عشرة (10) أعضاء من مختلف التخصصات، يتم اختيارهم من بين الأساتذة الدائمين والأساتذة الباحثين الناشطين على مستوى المؤسسة الجامعية، لعهدة من أربع (04) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويرأسه شخصية علمية ذي سمعة مؤكدة ومن ذوي الرتب العلمية الأعلى في المؤسسة الجامعية، ويُقدِّمُ المجلس حصيلة سنوية عن نشاطاته لمسؤول المؤسسة الجامعية.

– **مباشرة إجراءات النظر في الإخطار عن السرقة العلمية:** سبق القول أن مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية بالمؤسسة الجامعية يقوم بدراسة كل إخطار بشأن السرقة العلمية، وإجراء التحقيقات اللازمة حول ذلك، فما مضمون هذه الإجراءات بالنسبة للطالب أولاً، وبالنسبة للأستاذ ثانيًا؟.

أولاً: إجراءات النظر في الإخطار عن السرقة العلمية بالنسبة للطالب: نص القرار الوزاري 933 (2016) عن إجراءات النظر في الإخطار بالنسبة للطالب الجامعي، حيث يُمكن لأيِّ شخصٍ أن يُبلِّغ بوقوع سرقة علمية من قِبل طالبٍ ما، ويتمُّ ذلك بتقرير كتابي مفصَّل ومرفق بكل الوثائق والأدلة المادية حول السرقة العلمية يُقدَّم إلى مسؤول وحدة التعليم والبحث، هذا الأخير يقوم بإحالة الملف فورا إلى مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية لدراسته وإجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنه وفقا للإجراءات المنصوص عليها قانونًا، يجتمع مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث في الآجال المقررة قانونا للفصل في الوقائع المعروضة أمامه، حيث يقوم أحد أعضاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية بتقديم تقريره، الذي يجب أن يتضمن كافة الوقائع المنسوبة للطالب وكذا الأدلة الدامغة التي تُدينه وتُثبت وقوع جريمة السرقة العلمية.

بعد الاستماع إلى تقرير مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية ودفوع الطالب المتهم وملاحظاته يتم تسجيل الوقائع في محضر يُحول إلى مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث للفصل في وقوع السرقة العلمية في الآجال المقرَّرة قانونا.

ثانيًا: إجراءات النظر في الإخطار عن السرقة العلمية بالنسبة للأستاذ: نص القرار الوزاري 933 (2016) عن إجراءات النظر في الإخطار بالنسبة للأستاذ، حيث يُمكن لأي شخصٍ أن يُبلغ عن وجود سرقة علمية، ويتمُّ ذلك بتقرير كتابي مفصَّل ومرفق بكل الوثائق والأدلة حول السرقة العلمية مقدَّم إلى مسؤول وحدة التعليم والبحث، هذا الأخير يقوم بإحالة الملف فورًا إلى مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية لدراسته وفقا للإجراءات المنصوص عليها قانونًا، تقوم اللجنة عند انعقادها بتسجيل الوقائع المنسوبة للأستاذ المتهم، كما وردت في تقرير المجلس، إضافة إلى دفوع الأستاذ المتهم وملاحظاته في محضر استماع.

بعد صدور العقوبة التأديبية في حق الأستاذ المنتحل يتم تبليغه بالقرار المتَّخذ ضده في أجل 08 أيام من اتخاذ القرار، ويُحفَظُ في ملفه الإداري، على أنه يُمكن للأستاذ الطعن في القرار الصادر ضده أمام لجنة الطعن المختصة، وفقًا للشروط والآجال المنصوص عليها قانونًا[1].

5-3 برمجيات مختصة في كشف السرقة العلمية:

لقد أدى انتهاك حقوق الملكية الفكرية للآخرين، من خلال السرقات العلمية إلى قيام العديد من شركات البرمجيات، بتطوير برامج حاسوبية لاكتشاف الانتحال العلمي، بعض هذه البرمجيات مدعوم ومتوافق مع اللغة العربية، أما البعض الأخر غير مدعوم باللغة العربية، بمعنى أنها لا تستطيع أن تكشف السرقات العلمية في النصوص العربية، وعلى العموم فإن تلك البرامج متخصصة لكشف السرقات العلمية، وهي برمجيات متاحة على الانترنيت، تكون مجانية أو بمقابل، تقوم بكشف ومضاهاة النصوص، لكشف التعرض للانتحال أو السرقة، نذكر أبرزها:

- **برنامج** APLAG : هو اختصار PLAGIARISM ARABIC ويعتبر أحد برمجيات كشف انتحال النصوص عربية المنشأ، صدر بقسم علوم الحاسب بجامعة الملك سعود عام2011 يعتمد على التمثيل المنطقي للنصوص، كفقرات وجمل، وكلمات بحث، بحيث تأخذ كل عبارة وكل كلمة أعداد صحيحة تعبر عنها بترتيب ورودها في النص، وقد تم اختبار البرنامج مع اثني عشر نص باللغة العربية، ولتقييم النتائج تم الاعتماد على الاستبيان والتحقيق كمقياسين لتقييم دقة وصحة مخرجات البرنامج.

[1] المرجع السابق، القرار الزاري933، المادة36.

- **نظام قارنت QARNET :** قارنت نظام حاسوبي متقدم يساعد المعلمين والباحثين والكتاب والجهات التعليمية من خلال تحديد أصالة محتوى الإنتاج الفكري المكتوب وكشف غير الأصلي والسماح لهم بتجنب بعض الأخطاء التي هي عادة تقع عندما يقدموا أعمالهم، تم تطوير قارنت بتعاون مشترك بين الموجهين التربويين والأكاديميين ممن لهم خبرة طويلة في الخدمات البحثية والأكاديمية، لمساعدة الكتاب على التعرف على أخطاء الكتابة بطريقة تعليمية إرشادية، وعلى الرغم من أنه يتم توفير هذه الخدمة بعدة لغات، إلا أن اللغة العربية تأخرت عن مثل هذه الخدمات بسبب صعوبة هيكلتها والموارد المحدودة، وأضافت تقنيات قارنت قدرة جديدة بتعريف النص العربي وتحديد هيكلته بطريقة ممنهجة في استخدام تقنيات الذكاء الصناعي مما وفر ميزة حديثة جدا للكشف عن الأصالة، فتقنية قارنت لا تستند فقط على مطابقة التشابه، ولكن أيضا في الكشف عن النصوص المقتبسة، مع تغيير ترتيب الكلمات أو المرادفات أو التعبير حتى عن الفكرة[1].

- **برنامج plagiarismchcker.Com أوplagiarismchecker :**يقوم هذا البرنامج بالتحقق من سرقة الوثيقة والتحقق من صفحة ويب ويتيح هذا الموقع إرسال تقرير بالانتحال لمحرك البحثGoogle لإزالتها من محرك البحث كما يمكنه كشف الانتحال بواجبات الطلاب وإرسال تقرير بالانتحال إلى الأستاذ.

- **برنامج PLAGIUM** : برنامج مجاني، يتيح بعض المميزات بمقابل يمكن من التحقق عن طريق ملف، رابط نص ويتيح البحث عبر الانترنيت أو الأخبار أو الشبكات الاجتماعية.

- **تقنية اكتشاف السرقة في النص العربي:** برنامج مجاني صممته صالحة الزهراني من جامعة الطائف بالتعاون مع ناعومي سالم بجامعة التكنولوجيا في ماليزيا، بهدف الكشف عن السرقة العلمية بالنص العربي لواجبات الطلاب، وذلك لدعم أنظمة التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد كما أنه يصلح للتعامل مع رسائل الماجستير والدكتوراه، ويعتمد البرنامج على قيام المعلم بعمل فصل افتراضي باستخدام البرنامج ثم يسمح للطلاب بالانضمام للفصل ومن ثم إرسال التكليفات ثم يقوم النظام بفحصها وإعداد تقرير عنها إلا أن البرنامج اقتصر على تصميم نموذج يوضح كيفية إرسال تكليفات الطلاب في نظام التعليم الالكتروني.[2]

5-4 العقوبات المترتبة عن السرقة العلمية وفق القرار الوزاري رقم 933:

نصت المادة 35 من القرار نفسه في الفرع الرابع المتضمن للعقوبات حيث اعتبرت كل تصرف يشكل سرقة بمفهوم المادة الثالثة من القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في

[1] هيفاء مشعل الحربي، النمشي الحربي، مرجع سبق ذكره، ص22.

[2] عماد عيسى، صالح، محمد السيد، أماني، دور المكتبات الأكاديمية في منع السرقات العلمية واكتشافها: دراسة استكشافية لخدمات المكتبات وبرمجيات كشف الانتحال،

مذكرات التخرج في الليسانس والماستر والماجستير والدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه.

كما نصت المادة 36 من القرار نفسه على أن كل تصرف يشكل سرقة بمفهوم المادة 03 من هذا القرار وله صلة بالأعمال العلمية والبيداغوجية المطالب بها من طرف الأستاذ الباحث، والباحث الاستشفائي الجامعي، والباحث الدائم في النشاطات العلمية والبيداغوجية وفي مذكرات الماجستير وأطروحات الدكتوراه ومشاريع البحث الأخرى أو أعمال التأهيل الجامعي أو أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى والمثبتة قانونا أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه.[1]

كما يمكن إدراج السرقة العلمية ضمن حالات المساس بالحقوق المعنوية للمؤلف، وفي هذه الحالة فقد أكدت المادة 25 من الأمر 03-05 المتعلق بحق المؤلف والمسمى "حق الأبوة" أنه من بين الحقوق المعنوية المقررة للمؤلف على مصنفه، حقه في احترام سلامته والاعتراض على أي تعديل أو تشويه يدخل عليه، خاصة إذا كان هذا التعديل يضر بمصلحته أو شرفه أو سمعته.

كما نصت المواد من 42 إلى 53 من ذات القانون على الأفعال التي تعتبر من قبيل الأعمال المشروعة في إطار استغلال المصنفات من ذلك الاستنساخ والترجمة والاقتباس والتحوير، واعتبرت أن أي استنساخ أو استغلال للمصنف خارج هذه الحالات يشكل تقليد، ويعاقب صاحبه بالحبس والغرامة المالية طبقا لما حددته المواد من 151 إلى 153 من ذات القانون.[2]

من بين النصوص التي تطرقت بشكل مباشر لهذه الظاهرة في المنظومة القانونية الجزائرية، القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الدائم، حيث نص صراحة في المادة 31 على تجريم كل أعمال الغش والانتحال والتزوير في المنشورات والأعمال البحثية ورسائل الدكتوراه، وصنفها ضمن قائمة الأخطاء المهنية من الدرجة الرابعة، وهي أخطاء قد ينجر عليها إما التسريح أو التنزيل للرتبة السفلى طبقا لقانون الوظيفة العمومية.

– العقوبات المقررة في حق الطلبة مرتكبي جريمة السرقة العلمية: بالإضافة إلى العقوبات المقررة في التشريعات ذات الصلة بالجانب التأديبي للطلبة، لاسيما القرار الوزاري رقم 371 (2014)، فإن الطالب المُرتكب لجريمة

[1] المادة 35-36 من القرار الوزاري رقم 933، مرجع سبق ذكره.

[2] د. طه عيساني، الممارسات الأكاديمية الصحيحة وأساليب تجنب السرقة العلمية، بملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي والذي نظمه مركز جيل البحث العلمي بالمكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 2015، ص11.

السرقة العلمية يتعرض لعقوبات تأديبية إذا ما ارتكب إحدى الحالات الواردة في نص المادة 03 من القرار الوزاري 933 (2016)، والتي تُشكِّل سرقة علمية، حيث يتمُّ إبطال مناقشة الطالب
لمذكرة الليسانس أو الماستر أو الماجستير أو الدكتوراه، وسحب اللقب الحائز عليه من وراء مناقشته إحدى رسائل التخرج السالفة الذكر.[1]

– العقوبات المقررة في حق الأساتذة مرتكبي جريمة السرقة العلمية: بالإضافة إلى العقوبات المقررة في حق الأستاذ بموجب الأمر 03/06، باعتباره موظفا عموميًّا، فإن القرار الوزاري 933 (2016) نص على العقوبات المكملة التي تُسلَّط على الأستاذ الجامعي الذي يرتكب إحدى الحالات الواردة في المادة 03 من القرار السالف الذكر، والتي تُشكل سرقة علمية ذات صلة بإعداد مذكرات الماجستير أو الدكتوراه أو مختلف النشاطات العلمية والبيداغوجية أو أعمال التأهيل الجامعي أو أية منشورات علمية...الخ، قلنا تُسلَّطُ عليه عقوبات قانونية وإدارية منها إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه، أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر.[2]

[1] المادة 163 من الأمر 06-03 المؤرخ في 2006/07/15، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد46.

[2] المادة 31 من المرسوم التنفيذي 08-131 المؤرخ في 2008/05/03 ، المتضمن القانون الأساسي الخاص للأستاذ الباحث الدائم، الجريدة الرسمية، العدد 23، الصادرة في 2008/5/4

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل أن الملكية الفكرية من أهم المرتكزات التي يقوم عليها أي عمل أو دراسة بحثية، وهي تهيئ المجال للمعنيين بهذه الأعمال للوقوف فيما تنتهي إليه هذه الدراسات والبحوث على أنها ملكهم ولا يحق أخذها منهم إلا قانونيا وعلى الرغم من ذلك برزت مؤخرا ظاهرة السرقة العلمية التي أخلت بالبحث العلمي وهذا راجع لعدة أسباب منها جهل الباحثين بمقتضيات البحث العلمي الجاد وأصوله وقواعده، ضف إلى ذلك ضعف القوانين وعدم ردعها للمتورطين فيها.

الفصل الرابع

الإطار المنهجي والميداني للدراسة

الفصل الرابع: الإطار المنهجي والميداني للدراسة

تمهيد

أولا: الإجراءات المنهجية

1-منهج الدراسة

2-أدوات جمع البيانات

3-عينة الدراسة

4- مجالات الدراسة

5-صعوبات الدراسة

ثانيا :عرض وتحليل ومناقشة الجداول

6-عرض وتحليل الجداول المتعلقة بالبيانات الشخصية.

7-عرض وتحليل الجداول المتعلقة الفرضية الأولى.

8-عرض وتحليل الجداول المتعلقة الفرضية الثانية.

9-تحليل ومناقشة النتائج الجزئية للفرضيات.

10- الاستنتاج العام.

خلاصة الفصل

تمهيد :

من خلال هذا الفصل الخاص بالإطار الميداني والمنهجي للدراسة نستعرض الإجراءات المنهجية للدراسة المتمثلة في منهج البحث ومجتمع البحث والعينة المختارة للدراسة بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة في جمع البيانات، كما تم التعريف بكل من المجال المكاني والزماني والبشري للدراسة. وبعد جمع البيانات الخاصة بالدراسة تم تبويبها في جداول إحصائية وقراءتها وتحليلها سوسيولوجيا، وهذا على ضوء الفرضيات الخاصة بالدراسة للوصول في الأخير إلى النتائج النهائية ومناقشتها في ظل الفرضيات المعتمدة.

- **أولا :الإجراءات المنهجية**

1- منهج الدراسة:

يعرف المنهج (méthode) بأنه الأسلوب أو الطريقة أو الوسيلة التي يستعملها الباحث بهدف الوصول إلى المعلومات التي يريد الحصول عليها بطرق علمية وموضوعية مناسبة[1]. وبصفة عامة المنهج هو إتباع مجموعة من الأساليب العلمية والموضوعية، فالمنهج هو طريقة موضوعية يتبعها الباحث في دراسته، أو تتبع ظاهرة من الظواهر بقصد تشخيصها أو وصفها وصفا دقيقا وتحديد أبعادها بشكل شامل يجعل من السهل التعرف عنها وتميزها[2]. من هذا المنطلق فقد اعتمدنا على المناهج التالية :

المنهج الوصفي التحليلي :

يتمثل في وصف الظاهرة أو المشكلة الاجتماعية ثم يقوم بتحليلها من حيث الخصائص التي تميزها وتحديد العوامل التي تدفع لها[3].إن هذا المنهج لا يقوم فقط على الوصف الدقيق للظاهرة، وإنما يتعدى للكشف عن الأسباب الحقيقية والخصائص المميزة لها وصولا إلى الحلول من خلال

[1]محجوب عطية الفائدي، **طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية مع بعض التطبيقات على المجتمع الريفي**. منشورات جامعة عمر المختار ليبيا، ط1، 1994، ص23

[2]عبدالقاد رمحمد رضوان، **بيع محاضرات حول الأسس العملية لكتابة البحث العلمي**. ديوان المطبوعات الجامعية1990 ،ص 48

[3]أحمد الصباب، **الأسلوب العلمي في البحث** . دار النهضة، جدة 1981.ص107

التحليل السوسيولوجي، الذي ينطلق من معطيات ناجمة عن الوصف الشامل والدقيق والذي يعتمد على تقنيات ووسائل منهجية تزود الباحث بالمعطيات تمكنه من القيام بتحليل موضوعي وعلمي.

وفي مذكرتنا حول السرقة العلمية في إنجاز مذكرات التخرج من وجهة نظر الأساتذة ساعدنا هذا المنهج على تبيان مدى تأثير هده الأخيرة على الجامعات والبحث العلمي، وتراجع قيمته العلمية والأكاديمية خاصة عند الطلبة الجامعيين، وعن الأسباب التي دفعتهم إلى السرقة العلمية دون مراعاة العواقب من ذلك.

المنهج الإحصائي: يستخدم هذا المنهج كأداة علمية بواسطتها يتم السيطرة على مختلف جوانب موضوع البحث، فهو لا يكتفي بوصف الظاهرة وإعطائها صبغة كمية، بل يتعدى إلى تحليلها ومقارنتها و قياس العلاقات بين عدد من المتغيرات.

فالمنهج الإحصائي هو تعبير عن معطيات الظواهر الاجتماعية، ومعالجتها من خلال التكميم بدلا من المعالجات القديمة، ينظر هذا المنهج للظاهرة الاجتماعية على أنها وقائع إحصائية تتسم بالتكرار والديناميكية، وتم توظيف هذا المنهج في الدراسة بغرض تحويل المعطيات والبيانات الكيفية إلى بيانات كمية، وبناء جداول يتم من خلالها ربط المتغيرات ربطا تفسيريا واضحا من أجل قياس وبناء المقارنات للوصول إلى تحليل علمي وموضوعي، وذلك من خلال تحليل إحصائيات وأرقام حول ظاهرة السرقة العلمية[1].

2- أدوات جمع البيانات:

يشتمل البحث على عدة أدوات تتناسب مع الدراسة وتتفق مع المناهج المستخدمة، وقد استعنا في هذه الدراسة على التقنيات التالية:

استمارة الاستبيان: هي شكل من أشكال البحث، تستخدم مجموعة من الأسئلة حول موضوع معين، وعادة ما تستخدم الاستمارة عندما يكون المجيب متعلما، حيث يطلب منه أن يكتب بنفسه

[1] رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص183

الإجابة على هذه الأسئلة وقد تستخدم أيضا في حالة المجيب غير المتعلم، حيث يقوم الباحث بتدوين إجاباته نيابة عنه[1].

كما تعتبر الاستمارة نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد أو المبحوثين من أجل الحصول على بيانات ومعطيات حول موضوع مشكلة أو موقف ما[2].

وقد بنينا الاستمارة على أساس فرضيتي الدراسة حول السرقة العلمية في انجاز مذكرات التخرج من وجهة نظر الأساتذة، والتي خصصناها لدى فئة معينة من أساتذة قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية.

كان منطلق الفرضية الأولى كالتالي: يؤثر نقص تكوين الطالب الجامعي في لجوءه إلى السرقة العلمية، أما الفرضية الثانية: لغياب تطبيق القوانين الردعية دور في تفشي السرقة العلمية لدى الطلبة الجامعيين، حيث أدرجنا لكل فرضية مجموعة من الأسئلة تنصب في إطارها.

وبعد عرضنا هذه الاستمارة على الأستاذة المشرفة التي تفضلت بتصحيحها ومناقشتها إلى أن صارت في صورة نهائية، ليتم توزيعها على مجموعة من الأساتذة بجامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة (تخصص علوم اجتماعية وإنسانية).

3- عينة الدراسة :

في هذه المرحلة تحدد طريقة اختيار عينة البحث وتعد من أهم مراحل البحث العلمي، حيث يبدأ الباحث في تحديد عينة البحث وطريقة اختيارها منذ تحديد مشكلة البحث وأسئلته وأهدافه، فإذا أراد باحث دراسة شيوع ظاهرة أو مشكلة ما في مجتمع معين، فإن عليه اختيار جزء من هذا المجتمع يعكس خصائصه وتظهر جلية فيه بصورة مطابقة إلى حد كبير لما هو عليه الحال في المجتمع وهو ما نسميه عينة البحث، بدلا من دراسة الظاهرة أو المشكلة في المجتمع كله، وعليه تعرف العينة على أنها: "عبارة عن نموذج يشمل جانبا أو جزءا أخر من وحدات المجتمع الأصلي

[1] عبد الرحمان بن عبد الله الواصل، البحث العلمي: خطواته ومراحله، أساليبه ومناهجه، السعودية، 1999، ص5

[2] Jean Michel Morin. Précise de Sociologie. Edition Nathan. 1999.p23

بالبحث، تكون ممثلة له بحيث تحمل صفاته المشتركة، وهذا النموذج أو الجزء يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصلي".[1]

وانطلاقا من هذا فقد ارتأينا كمجموعة بحث بعد التمعن والتمحيص في موضوع الدراسة إلى اختيار العينة القصدية العشوائية: وهي العينة التي يتم فيها حصر ومعرفة كامل العناصر التي يتكون منها مجتمع الدراسة الأصلي، وهي تعطي لكل عنصر من عناصر المجتمع الأصلي نفس الفرصة للظهور في العينة المختارة، حيث يقصد بالعشوائية تساوي الفرص أمام كل مفردة من مفردات المجتمع في التمثيل بالعينة، والاختيار العشوائي ضروري في الإحصاء الاستدلالي[2].

و نظرا للظروف التي تمر بها الجزائر والعالم بأكمله حول جائحة كورونا وما نتج عنها من عراقيل واجهتنا في الجانب الميداني. فقد قمنا بإرسال الاستمارة لمجموعة من الأساتذة عبر الإيمايلات الخاصة بهم و لم يرد علينا إلا 10 أساتذة من المجموع الكلي لذلك فكانت هذه النسبة التي اعتمدنا عليها كعينة لبحثنا.

4- مجالات الدراسة:

اتفق الكثير من الباحثين والمشتغلين في مناهج البحث على أن لكل دراسة مجالات رئيسة ثلاثة تتمثل في المجال البشري، المجال الزماني، والمجال الجغرافي، وهي كالتالي في دراستنا:

4-1-المجال البشري:

يعتبر المجال البشري للدراسة المجتمع الأصلي الذي تطبق على أفراده مختلف الوسائل لجمع البيانات الموضوعية والواقعية، حيث أن مجتمع البحث هو مجموعة منتهية أو غير منتهية من العناصر المحدودة من قبل والتي تكون مجالات للملاحظة، ويتمثل المجتمع الأصلي لهذه الدراسة في مجموعة من أساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية لجامعة الجيلالي بونعامة.

4-2-المجال الزماني:

[1] زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي، دار النهضة العربية، ط2، 1974، ص109

[2] عبد الباسط محسن محمد الحسن، أصول البحث العلمي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1991، ص109

ويقصد به المدة الزمنية التي استغرقنها لإنجاز هذه الدراسة خلال الموسم الدراسي 2020/2019 حيث خصصنا لها مدة السداسي الثاني بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، حيث بدأنا الدراسة بعد موافقة اللجنة العلمية للكلية على موضوعنا، وبعدها قمنا بجمع المراجع من الكتب والمجلات العلمية والدراسات السابقة ضف إلى ذلك بعض المواقع الالكترونية....الخ.

ثم جاءت مرحلة الدراسة الميدانية، حيث قمنا بفحص الاستمارة الأولية مع الأستاذ المؤطر لتحكيمها واختبار ما فيها من نقص وأخطاء، فإعداد الاستمارة النهائية وضبطها وتعديل بعض الأسئلة وتغيير أخرى ليتم بعدها إرسالها إلى المبحوثين ثم استرجاعها.

لتأتي بعد ذلك مرحلة الجمع والتبويب وتفريغ البيانات وهو ما أحالنا في الأخير إلى مرحلة تحليل وتفسير البيانات واستخلاص نتائج الدراسة ومناقشتها.

4-3-المجال الجغرافي:

هو المكان الذي تم فيه إجراء الدراسة الميدانية، وكما يقصد به النطاق الجغرافي الذي تمت فيه الدراسة الميدانية، ألا وهو جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، والتي تقع بمحاذاة الطريق المؤدي إلى ثنية الحد بلدية خميس مليانة ولاية عين الدفلى والتي تقع بالغرب من الطريق السيار شرق غرب وهذا يعطيها موقع استراتيجي وتتكون هذه الجامعة من 07 كليات ويفوق عدد طلبتها 20 ألف طالب.

5- صعوبات الدراسة:

من الطبيعي أن تواجه أي باحث بعض الصعوبات حول موضوعه وخاصة عند قيامه بجمع المعلومات ويظهر ذلك أيضا في الجانب التطبيقي، نذكر منها:

- إغلاق الجامعات والمكتبات على المستوى الوطني بسبب وباء كورونا.
- قلة الكتب والمراجع المتعلقة بالموضوع المتناول .
- قلة الدراسات الجزائرية التي تناولت هذا الموضوع.
- التأخر في إجراء الدراسة الميدانية مع العلم أننا كنا قد أنهينا الدراسة الاستطلاعية.
- صعوبة الحصول على الإحصائيات والأرقام الدقيقة في هذا المجال.

– ندرة المراجع والدراسات حول الموضوع نظرا لكونه موضوع جديد مما أدى إلى صعوبة تحديد مختلف المفاهيم والجوانب المرتبطة بهذه الظاهرة.

- **ثانيا: عرض وتحليل ومناقشة الجداول:**

1-عرض وتحليل الجداول المتعلقة بالبيانات الشخصية:

جدول رقم(1): يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	4	%40
أنثى	6	%60
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس أن أغلب أفراد العينة من فئة الإناث بنسبة **60%** من المجموع العام، تليها نسبة **40%** من المجموع العام لفئة الذكور.

ومنه نستنتج من خلال المعطيات الإحصائية أن نسبة الإناث أكبر من نسبة الذكور، وهذا راجع للاستمارات التي تم الرد عليها في الإيميل، حيث كانت نسبة الإناث أكثر مما يبين استعمالهم أكثر للمواقع الالكترونية.

جدول رقم(2): يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن:

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
40-30	03	%30
50-40	05	%50
60-50	2	%20
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الذي يمثل أفراد العينة حسب السن، أن أعلى نسبة قدرت ب50% من المجموع العام، للمبحوثين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 40-50سنة، ثم تليها نسبة

30% من المجموع العام، للمبحوثين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 30-40سنة، ثم تليها نسبة 20% من المجموع العام، للمبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين 50-60سنة.

ومن خلال المعطيات الإحصائية نستنتج أن أكثر المبحوثين الذين اهتموا بموضوع دراستنا أو اطلعوا عليه من قبل هم من الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 40-50سنة.

جدول رقم(3): يمثل توزيع أفراد العينة حسب الكلية:

الكلية	التكرار	النسبة المئوية
علوم اجتماعية	6	%60
علوم إنسانية	4	%40
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب الكلية، أن أغلب أفراد العينة من كلية العلوم الاجتماعية بنسبة **60%** من المجموع العام، تليها نسبة **40%** من المجموع العام للعينة من كلية علوم الإنسانية.

ونستنتج من خلال معطيات الجدول أن الموضوع العلمي يفرض تنويع في كلية الدراسة، خاصة أن تخصصات هذه الكليات تعرف انتشار ظاهرة السرقة العلمية فيها بحكم المنهجية المتبعة في تخصصاتها، وذلك لإتباعهم للجانب النظري أكثر في الدراسة حيث أن الاعتماد على الجانب النظري يسهل عملية النقل والتركيب، و السرقة العلمية تظهر أكثر في مثل هذه التخصصات.

جدول رقم(4): يمثل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ماجستير	3	%30
دكتوراه	7	%70
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي، أن أغلب أفراد العينة من الأساتذة يمتلكون شهادة الدكتوراه وهذا بنسبة **70%** من المجموع العام، تليها نسبة **30%** من المجموع العام لفئة الأساتذة يمتلكون شهادة الماجستير.

ومنه نستنتج أن أغلب أفراد العينة لديهم رغبة في التدرج إلى أعلى الرتب العلمية، والمنافسة العلمية بين الأساتذة بالإضافة إلى توجه هذه الفئة إلى قطاع التعليم العالي من أجل الحصول على امتيازات علمية أو مالية أو غيرها، وهذا راجع إلى أن جامعة لها مكونين أكاديميين كلاسيكي وحديث أصحاب نظام تعليم lmd.

جدول رقم(5): يمثل توزيع أفراد العينة حسب الخبرة:

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
5-1	1	%10
10-6	3	%30
15-11	2	%20
20-16	2	%20
20 فما فوق	2	%20
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب الخبرة، أن أغلب أفراد العينة من الأساتذة يمتلكون خبرة تتراوح بين 6 و10 سنوات بنسبة **30%** من المجموع العام، تليها نسبة **20%** من المجموع العام، لفئة الأساتذة يمتلكون خبرة تتراوح بين 11و15سنة و16-20 سنة وفوق 20سنة، لكل فئة على حدى وفي الأخير تتمركز نسبة 10% بالنسبة للأساتذة الذين تتراوح خبرتهم بين 1 سنة إلى 5 سنوات.

ونستنتج من خلال معطيات الجدول أن جامعة الجيلالي بونعامة تزخر برأس مال فكري واسع المجال، وهذا إن دل على شيء يدل على الخبرة الكبيرة التي يتمتع بها أساتذة هذه الجامعة وكفاءاتهم بحكم تنوع في سنوات الخبرة.

2- عرض وتحليل الجداول المتعلقة بالفرضية الأولى:

جدول رقم(6): يمثل المشاكل التي تعرقل البحث العلمي:

البدائل	التكرار	النسبة المئوية
السرقة العلمية	5	%50
نظام التدريس lmd	2	%20
ضعف التكوين الأكاديمي	2	%20
غياب الرغبة في البحث	1	%10
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الذي يمثل المشاكل التي تعرقل البحث العلمي، أن أغلب أفراد العينة من الأساتذة يرون أن السرقة العلمية من أبرز المشاكل التي تعرقل البحث العلمي بنسبة **50%** من المجموع العام، تليها نسبة **20%** من المجموع العام لفئة للأساتذة، الذين يعتبرون أن نظام التدريس وضعف التكوين الأكاديمي من المشاكل التي تعرقل البحث العلمي، وفي الأخير

تتمركز نسبة 10% بالنسبة للأساتذة الذين يعتبرون غياب الرغبة في البحث من المشاكل التي تعرقل البحث العلمي.

ونستنتج من خلال هذه المعطيات أن السرقة العلمية من أبرز المشاكل التي تعرقل البحث العلمي، وهذا راجع إلى كون البحث العلمي بحد ذاته هو نتاج معرفي خاص ويشترط فيه الجهد الفكري والمادي للباحث، وعدم حماية وحفظ حقوقه يؤثر على رغبة الباحث في البحث، حيث تطورت هذه الظاهرة نتيجة التغير السريع للمجتمع وتطور تقنياته من ترجمة ووسائل اتصال، وبحكم التقليد والمحاكاة أصبح الباحث يستعين بها بحكم ضعفه في إنتاج معرفة جديدة وغياب شخصية الباحث الأصيل، وعدم تميزه بالخيال العلمي الذي يجعله كفء لهذه المهمة، وهذا ما نشرته بعض الجرائد الجزائرية حيث تم كشف العديد من خريجي الدكتوراه قاموا بسرقة مذكرات أجنبية وترجمتها إلى اللغة العربية، وتم معاقبتهم بالإقصاء وهذا كون أن مهمته الأولى هي تفسير ظاهرة بنتائج صحيحة، وهذا فعل يجرمه القانون كونه يساهم في حدة المشاكل الاجتماعية.

كما أن العديد من الباحثين يعتبرون أن نظام التعليم العالي lmd في الجزائر الذي تم استحداثه سنة 2011 بعد عمل 30 سنة من العمل بالنظام الكلاسيكي اعتبره مخالف لتكوين الأستاذ المكون، كما أن الطالب الجامعي يقدم له تكوين أكاديمي ضعيف يركز على الجانب النظري فقط، ويهمل الجانب التطبيقي لذا فهو ينتج لنا متعلم وليس باحث.

كما أن غياب الرغبة في البحث وضعف التكوين في المنهجية تعتبر مشكلة من أبرز المشاكل التي تعرقل البحث العلمي، من جهة كما أنها مشكلة في روح البحث عند الطالب بحكم متغيرات مثل البطالة والمستوى المعيشي تؤثر عليه.

جدول رقم(7): يمثل أسباب لجوء الباحثين(الطلبة) للسرقة العلمية:

الأسباب	التكرار	النسبة المئوية
الجهل بقوانين الملكية الفكرية	1	%10
التحجج بقلة البحوث	3	%30
نقص تكوين الباحث	2	%20
ضيق الوقت	2	%20
غياب الضمير العلمي	2	%20
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الذي يمثل أسباب لجوء الباحثين للسرقة العلمية، أن أغلب أفراد العينة من الأساتذة يرون أن أسباب لجوء الطلبة إلى السرقة العلمية هو التحجج بقلة البحوث بنسبة 30**%** من المجموع العام، تليها نسبة 20**%** من المجموع العام لفئة للأساتذة الذين يرون أن ضعف التكوين الأكاديمي وضيق الوقت وغياب الضمير لكل واحدة على حدى أنها من أسباب لجوء الطالب للسرقة العلمية، وفي الأخير تتمركز نسبة 10% بالنسبة للأساتذة الذين يعتبرون أن الجهل بقوانين الملكية الفكرية هو أحد الأسباب.

نستنتج من خلال معطيات الجدول أن من أهم أسباب لجوء الباحث إلى السرقة العلمية هي التحجج بقلة البحوث العلمية، فهم يعملون دائما على تبرير الفعل كونه حتمي حيث أن المتعرف عليه في تخصص العلوم الاجتماعية والإنسانية تزخر بالإنتاج الكمي والكيفي للبحوث العلمية، حيث أنه تم دراسة كل الظواهر الاجتماعية من جميع الجوانب، فمشكل الباحث يكون في صعوبة إنتاج معرفة جديدة كون كل المواضيع مدروسة، وعليه تعمق في الأخص وهذا راجع لكفاءته وليس المشكل في قلة البحوث.

كما أن عدم تحديد برنامج لسير البحث يدفع بالباحث إلى السرقة العلمية، فعلى الباحث أن يحدد دراسة حسب مقدوره المادي والمكاني والزماني حتى لا يتحجج بضيق الوقت وتحديد خطة ناجعة للبحث ترتبط بتكوين الباحث الأكاديمي، لأنه قبل بداية بحث علمي يستلزم عليه دارسة استطلاعية وكثير من الباحثين يهملونها لهذا يقع في المحظور، ويلجئ إلى السرقة العلمية لعدم امتلاكه لضمير علمي والتحجج بجهل القانون.

جدول رقم(8): يمثل أشكال السرقة العلمية المنتشرة حسب الكليات:

البدائل / الكلية	التفكيك وإعادة تركيب		النقل الحرفي من الانترنت		السرقة عن طريق ترجمة		النقل الحرفي من الكتب		المجموع	
	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية
علوم اجتماعية	01	%20	2	%40	00	%00	02	%40	5	%100
علوم إنسانية	00	%00	2	%40	03	%60	00	%00	5	%100
المجموع	01	%10	4	%40	03	%30	02	%20	10	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول لأشكال السرقة العلمية حسب الكليات أن من أكثر الأشكال المنتشرة نجد النقل الحرفي بنسبة 40% من مجموع العام، تتمركز عند كلية علوم الاجتماعية والإنسانية بتساوي بنسبة 40% لكل منهما من مجموع الفئة، تليها نسبة 30% من مجموع العام للسرقة من خلال الترجمة تتمركز بنسبة 60% من مجموع ، لكلية العلوم الإنسانية، وبنسبة 20%من المجموع العام للنقل من الكتب تتمركز بنسبة 40% من مجموع الفئة بكلية العلوم الاجتماعية، وفي الأخير نجد التفكيك وإعادة التركيب للمعلومات بنسبة 10% من مجموع العام تتمركز بنسبة 20% من مجموع الفئة في كلية علوم الاجتماعية.

نستنتج من خلال معطيات الجدول أن من أبرز أشكال السرقة العلمية المنتشرة في كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية هي النقل الحرفي من الانترنت، حيث تعتبر ظاهرة جديدة وخاصة بالنسبة للطلبة الجدد بالجامعة حيث يعتمدون كثيرا على المعلومة الجاهزة، ويرجع هذا كونهم انتقلوا إلى

مرحلة جديدة من التعليم الثانوي إلى التعليم العالي، وهذا يعتبر دافع بالنسبة لهم للسرقة وعدم وعيهم بأن الفعل الممارس مجرم.

كما أن من أشكال السرقة شيوعا هي السرقة عن طريق الترجمة، ونجدها أكثر عند طلبة الدكتوراه والماستر وتدخل في إيطار الاحترافية حيث ينسبون أعمال باحثين أجانب لهم، مع تغيير اللغة وقد انتشرت هذه الظاهرة في الجزائر بحكم غياب الرقابة من طرف مركز البحث العلمي الوطني، وعدم تجهيزه بتقنيات الكشف وأصبح الباحث يستغل هذه الثغرات لصالحه.

كما أن النقل الحرفي وإعادة تركيب الأفكار تدرج تحت إطار السرقة العلمية التقليدية، وهذا بالاعتماد على الكتب ونقل أفكار منها دون تهميش.

جدول رقم(9): يمثل نقص تكوين الطالب في منهجية البحث ودوره في لجوءه للسرقة العلمية حسب المؤهل العلمي للأستاذ:

البدائل / المؤهل العلمي	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
ماجستير	2	%66.6	1	%33.4	3	%100
دكتوراه	4	**%57.1**	3	%42.9	7	%100
المجموع	6	%60	4	%40	10	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول لنقص تكوين الطالب في منهجية البحث ودوره في لجوءه للسرقة العلمية حسب المؤهل العلمي للأستاذ أن نسبة 60%من المجموع العام، يرون أن نقص تكوين الطالب في المنهجية يؤدي به إلى السرقة العلمية، والتي تتمركز نسبة 66.6%منها عند أساتذة الماجستير، و57.1%عند أساتذة الدكتوراه، أما نسبة 40%من المجموع العام يرون أن نقص تكوين الطالب في منهجية البحث لا يؤدي بالطالب للسرقة العلمية، وهي التي تتمركز بنسبة 33.4%لدى أساتذة الماجستير، وبنسبة 42.9%لدى أساتذة الدكتوراه.

ونستنتج من خلال معطيات الجدول فإن نقص تكوين طالب في المنهجية يعتبر أحد أسباب السرقة العلمية، حيث يرى الأساتذة أصحاب التعليم الكلاسيكي ومالكي شهادة الماجستير أن عدم تلقي الطالب أسس البحث العلمي الصحيح والتركيز على المنهجية سوف يساهم في لجوء الباحث إلى السرقة، فضعف الطالب في صياغة الفرضيات وبناء الإشكالية وتحليل البيانات الإحصائية والسوسيولوجية كلها عوامل تدفع بالطالب إلى الاعتماد على نتائج دراسات سابقة، أو فرضيات لبحوث في نفس موضوع بحثه أو اعتماد على مذكرة جاهزة.

كما أن المقارنة بين وجهات نظر الأساتذة أصحاب شهادة الماجستير والدكتوراه سوف تكون بناءة، لأن كلاهما درسا نظامين مختلفين الأول كلاسيكي والثاني lmd وبهذا يمكن معرفة عيوب النظام الجديد في التعليم، والذي يكون وبنسبة كبيرة أحد الأسباب التي يجد الطالب صعوبة في استيعاب مقاييسه إما من جانب الحفظ أو غياب الجانب التطبيقي، الذي يكون بالدرجة الأولى هو المساهم في تكوين أكبر.

كما أن هناك من يرى عكس هذا ويعتبر أن الضعف في التكوين في المنهجية ليس السبب الوحيد، وبهذا نستنتج أن هنالك متغيرات أخرى تتحكم في هذه الظاهرة مثل غياب رغبة الطالب في بذل مجهود والاعتماد على المعلومة الجاهزة، لأن هذا الفعل غير قابل للتعميم لأن هنالك ميزة الفهم والاستيعاب والروح العلمية، التي تميز الطلبة عن بعضهم البعض كما أن هنالك متغير الرضا بالتخصص والمحيط والجانب المادي كلها تسهم إيجابا أو سلبا في هذه الأفعال.

جدول رقم(10): يمثل مساهمة المعلومة جاهزة في لجوء الباحث للسرقة العلمية:

البدائل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	07	%70
لا	02	%20
نوعا ما	01	%10

المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الذي يمثل مساهمة المعلومة الجاهزة في لجوء الباحث للسرقة العلمية، أن أغلب أفراد العينة يرون أن المعلومة الجاهزة تساهم في السرقة العلمية بشكل كبير وذلك بنسبة 70% من المجموع العام، لتأتي بعدها نسبة قليلة ممن يرون بأنه لا يوجد لها أي مساهمة في السرقة وذلك بنسبة 20% من المجموع العام، وفي الأخير نسبة قليلة جدا ممن يؤيدون مساهمتها في بعض الأحيان بنسبة 10% من المجموع العام.

نستنتج من خلال معطيات الجدول أن المعلومة الجاهزة ساهمت كثيرا في إنشار السرقة العلمية، وتعتبر من الجوانب السلبية لاستعمال وسائل الاتصال والتكنولوجيا، كما أن المعلومة الجاهزة قتلت روح البحث والإبداع لدى الباحث حيث أصبح بكبسة زر يتحصل على ما يريد ويقدمه بأسلوب النسخ واللصق دون تجديد، ويدخل هذا في عيوب سياسة التعليم العالي في الجزائر حيث أن الأستاذ يهمه انجاز العمل وليس طريقة الانجاز أو المصدر، والتركيز على التكرار والتلقين في التعليم دون التجديد، وأصبح هم الطالب هو نتيجة إيجابية في المقياس والانتقال إلى مستوى دراسي أعلى.

لكن هناك من يعتبر أن المعلومة الجاهزة لا تساهم في السرقة العلمية فالعديد من الباحثين الذين يسندون عليه إنتاج معرفي جديد والاعتماد عليها كدراسة سابقة مع تهميشها، وفي هذه الحالة لا يمكن اعتباره سرقة علمية فالمعلومة الجاهزة تعود لضمير الباحث فلا يمكن إدراجها ضمن السرقة إلا في حالة اختراق الباحث قوانين البحث العلمي التي تركز على المصداقية وحفظ الملكية.

جدول رقم(11): يمثل مساهمة اختيار التخصص بطريقة عشوائية في السرقة العلمية:

البدائل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	7	%70

لا	3	%30
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الذي يمثل مساهمة اختيار التخصص بطريقة عشوائية في السرقة العلمية، أن أغلب أفراد العينة يؤيدون فكرة مساهمة اختيار التخصص بطريقة عشوائية في السرقة العلمية بنسبة 70% من المجموع العام، مقابل 30% من المجموع العام لأفراد العينة يقولون بأنه ليس لها أي مساهمة في السرقة العلمية.

ومن خلال معطيات الجدول نستنتج أن اختيار الطالب العشوائي لتخصصه الجامعي يساهم في السرقة العلمية، وخاصة بنسبة للطلبة العلميين الذين يتخصصون في تخصصات مثل علوم اجتماعية وإنسانية فنجد أن هؤلاء الطلبة يجدون مشاكل في فهم التخصص كونهم تعودوا على مواد مثل العلوم والفيزياء والرياضيات، والتي تكون دقيقة وهذا المشكل كونهم يدرسون مواد خاصة بشعبة آداب وفلسفة، وفي هذه الحالة لا يقدر الطالب على تحقيق التكيف مع التخصص واستيعاب مقاييسه فيلجئ للسرقة العلمية لستر عيوبه.

بالإضافة إلى هذا عدم معرفة قبلية بالتخصصات الجامعية التي تتفرع لها شعبته في الثانوية وعدم الاطلاع عليها كلها تساهم في اختيار عشوائي لتخصص، كما أن نقطة شهادة البكالوريا المتحصل عليها لا تأهله لاختيار التخصص الذي يميل إليه.

جدول رقم(12): يمثل تنظيم الجامعة ملتقيات حول أخلاقيات البحث العلمي ومنهجية إعداد البحوث العلمية حسب الكليات:

تنظيم الملتقيات / الكلية	نعم		لا		المجموع	
	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية
علوم اجتماعية	4	%80	1	%20	5	%100

علوم إنسانية	3	%60	2	%40	5	%100
المجموع	7	%70	3	%30	10	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن الجامعة تنظم ملتقيات حول أخلاقيات البحث العلمي ومنهجية إعداد البحوث العلمية، بنسبة 70% من المجموع العام، تتمركز بنسبة 80% من مجموع فئة في كلية علوم اجتماعية، تليها نسبة 60 % في كلية علوم إنسانية، أما نسبة 30% من المجموع العام يرون أن الجامعة لا تنظم ملتقيات حول أخلاقيات البحث العلمي ومنهجية إعداد البحوث العلمية، وهي التي تتمركز بنسبة 40 % من مجموع الفئة لدى كلية العلوم الإنسانية وبنسبة 20% من مجموع الفئة لدى كلية العلوم الاجتماعية.

نستنتج من خلال معطيات الجدول أن الجامعة تنظم ملتقيات حول أخلاقيات البحث العلمي ومنهجية إعداد البحوث العلمية وهذا يدخل في إطار سياسة التعليم العالي التي تفرض مثل هذا الملتقيات، التي توجه الطالب في إعداد مذكرة تخرجه وكي يتجنب الأخطاء المنهجية التي قد تؤدي به غلى تكرار السنة الدراسية، كما أن هذه الملتقيات توعي بأهمية البحث المنجز وعلى الطالب التقيد بأسس البحث العلمي وموضوعية البحث من الجانب المنهجي أو المضمون، كما تعلمه بعقوبات السرقة العلمية التي نلاحظ انتشارها في انجاز المذكرات وكثير ما ينشر في الأخبار عن إقصاء الطلبة بسببها.

كما أن منهم من يرى أن الجامعة لا تنظم هذه الملتقيات وقد تكون بسبب الحركات الاحتجاجية الذي تشهدها الجامعة في كثير من مرات، والتي تشل عملها وهذا يؤدي إلى التأخر في البرنامج التدريسي وبهذا فالجامعة تلغي هذه الملتقيات كون الوقت ضيق ولا يسمح بالقيام بها.

جدول رقم(13): يمثل مساهمة التركيز على تلقين الدروس وإهمال الجانب الميداني للبحث في اللجوء السرقة العلمية حسب المؤهل العلمي للأستاذ:

البدائل / الكلية	نعم		لا		أحيانا		المجموع	
	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية
ماجستير	1	33.3%	0	%00	2	66.7%	3	%100
دكتوراه	4	57.3%	2	%28.5	1	14.2%	7	%100
المجموع	5	%50	2	%20	3	%30	10	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن التركيز على تلقين الدروس وإهمال الجانب الميداني للبحث ساهم في السرقة العلمية حسب المؤهل العلمي للأستاذ بنسبة 50% من المجموع العام يرون أن التركيز على تلقين الدروس وإهمال الجانب الميداني للبحث ساهم في السرقة العلمية، والتي تتمركز بنسبة 57.3% منها عند أساتذة الدكتوراه، وبنسبة 33.3% عند أساتذة الماجستير، أما نسبة 30% من المجموع العام لا يرون أن التركيز على تلقين الدروس وإهمال الجانب الميداني للبحث ساهم في السرقة العلمية، وهي التي تتمركز بنسبة 66.7% لدى أساتذة الماجستير، وبنسبة 14.2%لدى أساتذة الدكتوراه.

نستنتج من خلال معطيات الجدول أن التركيز على تلقين الدروس وإهمال الجانب لميداني العملي يساهم في السرقة العلمية، وهذه تعتبر من عيوب التعليم العالي الجامعي الذي أصبح يركز على تلقين الدروس فقط وتعليم الطالب دون تكوينه كباحث، حيث أصبح الطالب يلقى مشاكل في التوظيف وذلك لغياب الخبرة الميدانية التي تفرضها عليهم السوق العملية في الجزائر وأصبحت الجامعة الجزائرية لا تحقق تكامل بين سوق العملية والتكوين الأكاديمي، وهذه المشكلة تم طرحها على رئيس الدولة حيث أبانت آخر الإحصاءات أنه هنالك مليون ونصف طالب مسجل في وكالة

التشغيل، ويعتبرون من البطالين وبهذا أصبح الطالب يضمر من الجامعة ويبحث عن الشهادة بأقل مجهود لأن الشهادة لا تحقق له وظيفة، ويعتبر الجامعة مرحلة أو تجربة في الحياة كون أن الطلبة الذين تخرجوا قبله بطالون، ويبرمج فكره على حتمية المصير وبالتالي يتجنب إجهاد نفسه ويعتمد على المعلومة الجاهزة.

جدول رقم(14): يمثل مساهمة إهمال الطلبة النجباء وحرمانهم من الخرجات العلمية في لجوء الطالب للسرقة العلمية:

البدائل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	8	%80
لا	2	%20
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن أغلب أفراد العينة يؤكدون بأن إهمال الطلبة النجباء وحرمانهم من الخرجات العلمية يساهم بشكل كبير في السرقة العلمية وذلك بنسبة 80**%**من المجموع العام، تليها نسبة قليلة تقدر بنسبة 20**%**من المجموع العام لا يؤيدون هذه الفكرة.

نستنتج من خلال معطيات الجدول أن إهمال الطلبة النجباء وحرمانهم من الخرجات العلمية قد ساهم كثيرا في انتشار السرقة العلمية وقتل روح التنافس، وقد أصبح مقام الطالب النجيب مثله مثل الطالب الكسول وبهذا أصبح النفور من بذل مجهود فكري والاعتماد على المعلومة الجاهزة بالنسبة للطلبة، وهذا يدخل في السياسة المتبعة من طرف الجامعة وليس الوزارة، وذلك لأن وزارة التعليم العالي تحدد كل سنة غلاف مالي خاص بالبحث العلمي والخرجات، ولكن في الواقع نجد أن مسيري الجامعات والخدمات الجامعية ينتهكون حق الطالب، وهذا راجع إلى انتشار فساد إداري في الجامعة يحتاج إلى المراقبة من السلطات المعنية.

جدول رقم(15): يمثل مساهمة التطور التكنولوجي في تفشي ظاهرة السرقة العلمية:

التطور التكنولوجي	التكرار	النسبة المئوية
نعم	8	%80
لا	2	%20
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الذي يمثل مساهمة التطور التكنولوجي له دور في تفشي ظاهرة السرقة العلمية أن أغلب أفراد العينة يرون أن التطور التكنولوجي يساهم بشكل كبير في السرقة العلمية بنسبة 80**%**من المجموع العام، مقابل 20**%**من المجموع العام يرون بأنها لا تساهم في ظاهرة السرقة العلمية.

ومنه نستنتج من خلال معطيات الجدول أن التطور التكنولوجي قد ساهم في السرقة العلمية، وهذا نتيجة للتغير السريع للمجتمع حيث أن السرقة العلمية ظاهرة قديمة لكن كانت بأساليب تقليدية تكون من خلال النقل الحرفي من الكتب دون حفظ الملكية أو التهميش، ولكن بعد التطور التكنولوجي الذي عرفه المجتمع تطورت تقنياتها ووسائلها مثل الاعتماد على الترجمة والمعلومة الجاهزة، وأصبحت أكثر ملاحظة وهذا ما دفع مسني القانون إلى تجريمها حيث أصبحت تهدد البحث العلمي وتطوير كفاءات الطالب من جهة، ومن جهة أخرى أصبحت تنتهك أعمال باحثين آخرين، وهم يعتبرون ضحايا هذه السرقة حيث أصبحت جهودهم تذهب سدى مم يدفع إلى الحد منها.

كما أن هنالك من ينظر إلى تطور الجانب التكنولوجي من الجانب الإيجابي، حيث أن الباحثين الملمين بالبحث وإنتاج المعرفة يعتبرونه مساهم إيجابي في إنتاج المعرفة الجديدة.

3- عرض وتحليل الجداول المتعلقة بالفرضية الثانية:

جدول رقم(16): يمثل اطلاع الطلبة على الإجراءات القانونية الخاصة بالبحث العلمي:

البدائل	التكرار	النسبة المئوية
نعم	4	%40
لا	6	%60
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الذي يمثل علم الطلبة بالإجراءات القانونية الخاصة بالبحث العلمي، أن أغلب أفراد العينة يرون أن الطالب ليس له علم بالإجراءات القانونية الخاصة بالبحث العلمي وذلك بنسبة 60**%**من المجموع العام، تليها نسبة 40**%**من المجموع العام يؤكدون بأنه لهم علم بهذه الإجراءات.

نستنتج من خلال المعطيات الجدول أن الطلبة ليسوا على علم بالإجراءات القانونية الخاصة بالبحث العلمي، وهذا كون القانون بحد ذاته معقد وصعب الحفظ كما أن الطلبة يتجنبونه الاطلاع على القانون الخاص بالبحث العلمي، وهذا لتجنب عواقبه التي تكون إما عن طريق الإقصاء أو إنذار شفوي أو كتابي.

أما بالنسبة للطلبة الذين على علم بالإجراءات القانونية الخاصة بالبحث العلمي، فهم طلبة من مستوي الماستر أو طلبة الدكتوراه بالإضافة إلى طلبة تخصص القانون فهم من يطلعون كثيرا عليه بحكم المؤهل العلمي أو التخصص اللذين يفرضان ذلك.

جدول رقم(17): يمثل تجنب إطلاع الطلبة على قانون العقوبات الخاص بالسرقة العلمية:

البدائل	التكرار	النسبة المئوية
لتجنب العقوبات	9	%90
عدم الاهتمام بالقانون	1	%10
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الذي يمثل تجنب إطلاع الطلبة على قانون العقوبات الخاص بالسرقة العلمية، أن أغلب أفراد العينة يرون أن الطلبة يتجنبون الاطلاع على قانون العقوبات الخاص بالسرقة العلمية وذلك من أجل تجنب العقوبة بنسبة 90% من المجموع العام، إلا أن 10% يرون أن الطالب يتجنب الاطلاع على هذا القانون وذلك لعدم الاهتمام به إطلاقا.

نستنتج من خلال المعطيات الجدول أن الطلبة يتجنبون الاطلاع على قانون العقوبات الخاص بالسرقة العلمية، وهذا لتجنب العقوبات التي تتبع ذلك الفعل وتبرير أفعالهم بجهلهم له أمام اللجنة الخاصة بالعقوبات على المستوى الجامعي، فكثير من الطلبة يعترفون أنهم قاموا بالغش أو النقل دون تهميش ويبررون الفعل الممارس بأنه كان بدون علمهم، وأنه يندرج في خانة السرقة العلمية فيتم معاقبتهم بإنذار شفوي وهذا يخدمهم، ويعتبر ثغرة قانونية تحتاج إلى مراجعة، بإضافة إلى هذا فهناك فئة من الطلبة لا تهتم بقانون العقوبات الخاص بالسرقة العلمية، كون أنهم لا يعتبرون القانون ذو أهمية ولا يخضعون إلى سلطة الضبط القانوني وهذا راجع إلى تنشئتهم الاجتماعية.

جدول رقم(18): يمثل الإجراءات اللازمة للحد من السرقة العلمية حسب خبرة الأستاذ:

البدائل / الخبرة	5-1		10-6		15-11		20-15		20 فما فوق		المجموع	
	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية
تطبيق القانون بصرامة	01	%16.7	00	%00	02	%33.3	02	%33.3	01	%16.7	06	%100
إقصاء الطالب	00	%00	02	%66.7	00	%00	00	%00	01	.%33.4	03	%100
الإنذار الشفوي أو الكتابي	00	%00	01	%100	00	%00	00	%00	00	00%	01	100%
المجموع	01	%10	03	%30	02	%20	02	%20	02	%20	10	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الذي يمثل الإجراءات اللازمة للحد من السرقة العلمية حسب خبرة الأستاذة، الذين تتراوح خبرتهم بين 6-10 سنوات بنسبة 30% من المجموع العام، يرون أن إقصاء الطالب يحد من السرقة العلمية بنسبة 66.7%من المجموع الفئة، تاليها نسبة20% من المجموع العام، للأساتذة الذين تتراوح خبرتهم بين 11-15و16-20 سنة، والتي ترى أن تطبيق القانون بصرامة يحد من سرقة العلمية بنسبة 33.3%من المجموع للفئة، وفي الأخير تتمركز نسبة20% من المجموع العام، للأساتذة الذين خبرتهم فوق 20 سنة والذين يرون أن إقصاء الطالب يحد من السرقة العلمية.

نستنتج من خلال معطيات الجدول بحسب خبرة الأساتذة الذين يرون أن إقصاء الطالب في حالة ممارسته لسرقة العلمية يحد من السرقة العلمية، فالإقصاء يعتبر نوع من أنواع الضبط ومن أهم الإجراءات التي تعتمد عليها الإدارة الجامعية في فرض كيانها كمؤسسة صارمة في القانون، وتحقيق مبدأ المساواة في التعامل مع جميع الطلبة حتى لا تعطي مبدأ الأفضلية لفئة عن فئة، وبهذا الإقصاء سوف تعلو وجهة نظر الطالب المضبوط حول وجهة واحدة وهي حتمية الإقصاء عند ممارسة السرقة العلمية وفي هذه الحالة يتجنبون ممارستها.

كما أن تطبيق القانون بصرامة سوف يحقق مصداقية البحث العلمي، وبهذا يجعل الطالب يبذل مجهوده لإبراز مميزاته عن باقي الطلبة وينافس في إنتاج أحسن عمل بحثي يبرز به تفوقه.

كما أن الإنذار الشفوي والكتابي له دور كبير لحرص الإدارة على أهمية البحث العلمي، ويكون هذا في البحوث الخاصة بمقاييس الحصص الموجهة لتعويد الطالب على كل أنواع العقوبة، وتزيد حدتها بالمستوى التعليمي ونوع البحث المنجز وبهذا يكون الطالب على علم بالعقوبة نتيجة الفعل الممارس.

جدول رقم(19): يمثل الجهة المسؤولة عن لجوء الطالب إلى السرقة العلمية حسب خبرة الأستاذ:

الخبرة / البدائل	5-1		10-6		15-11		20-16		20 فما فوق		المجموع	
	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية	تكرار	النسبة المئوية
الوزارة	00	%00	00	%00	00	%00	01	%100	00	%00	01	%100
الإدارة الجامعية	00	%00	01	%20	01	%20	01	%20	02	.%40	05	%100
الطالب	01	%50	01	%50	00	%00	00	%00	00	%00	02	%100
الأستاذ المشرف	00	%00	01	%50	01	%50	00	%00	00	%00	02	%100
المجموع	01	%10	03	%30	02	%20	02	%20	02	%20	10	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الذي يمثل تحمل مسؤولية لجوء الطالب إلى السرقة العلمية حسبخبرةالأساتذة الذين تتراوح خبرتهم بين 6-10 سنوات بنسبة 30% من المجموع العام، أن الطالب هو من يتحمل المسؤولية بنسبة 50% من المجموع الفئة، تاليها نسبة20% من المجموع العام للأساتذة الذين تتراوح خبرتهم بين 11-15 سنة والتي ترى أن الأستاذ المشرف هو من يتحمل مسؤولية لجوء الطالب للسرقة العلمية بنسبة 50% من المجموع للفئة، وتتمركز بنسبة20% من المجموع العام للأساتذة الذين خبرتهم 16-20 سنة والذين يرون أن الوزارة هي التي تتحمل

مسؤولية لجوء الطالب للسرقة العلمية بنسبة 100% من المجموع الفئة، وفي الأخير حسب خبرة الأساتذة الذين تفوق خبرتهم 20 سنة بنسبة20% من المجموع العام، ترى أن الإدارة الجامعية هي المسؤولة على لجوء الطالب للسرقة العلمية بنسبة 40% من مجموع الفئة.

نستنتج من خلال معطيات الجدول أن تحمل مسؤولية لجوء الطالب إلى السرقة العلمية حسب خبرة الأساتذة، يرون أن الإدارة الجامعية هي المسؤول على ذلك فهي الموكل إليها عملية مراقبة مواضيع المذكرات ونشر المواضيع المقبولة، بالإضافة إلى عملية الأرشفة والنشر وذلك الإهمال للمهام الخاصة بها يؤدي إلى عدم التنظيم، الذي تظهر عيوب الأداء والتي تبرز من خلالها السرقة العلمية لغياب القانون المنظم للعمل وعدم تطبيقه والتساهل ينجم مثل هذه الممارسات المخالفة للقانون.

كما أن للأستاذ المشرف والطالب نصيب من هذا كون أن المشرف يوكل له مهمة المراقبة وتوجيه الطالب لإنجاز المذكرة، وأي إهمال لهذا قد يدفع بالطالب للاعتماد على معلومة جاهزة واستغلال تساهل الأستاذ المشرف.

كمان العديد من الأساتذة أصحاب الخبرة الطويلة في مجال البحث العلمي يحمل الوزارة هذا الفعل الممارس لعدم تجديدها في القوانين التي تراعي تطور المجتمع، والتغير من خلال الاعتماد على التكنولوجيا والتوثيق وأشرفت البحوث العلمية لتجنب السرقة العلمية.

جدول رقم(20): يمثل الحلول المناسبة للحد من السرقة العلمية حسب وجهة نظر الأساتذة:

الحلول	التكرار	النسبة المئوية
تطبيق القانون بصرامة	5	%50
استغلال التكنولوجيا بطريقة منهجية	3	%30
التوعية بأخلاقيات البحث العلمي	2	%20
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الذي يمثل الحلول التي تراها مناسبة للحد من السرقة العلمية، أن أغلب أفراد العينة يرون أن تطبيق القانون بصرامة يعتبر حلا مناسبا للحد من السرقة العلمية وذلك بنسبة 50% من المجموع العام، تليها نسبة 30% من المجموع العام يؤيدون فكرة استغلال التكنولوجيا بطريقة منهجية، ليأتي في الأخير مجموعة من الأساتذة يعتبرون أن التوعية بأخلاقيات البحث العلمي من الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة وذلك بنسبة 20% من المجمع العام.

ومنه نستنتج من معطيات الجدول أن صدور قوانين ومناشير تنص على الحد من السرقة العلمية بطريقة صارمة وتطبيقه يؤدي إلى التقليل أو التخفيف من هذه الظاهرة التي باتت تخل بالبحث العلمي، فعلى المكلفين بالعقوبات الخاصة بالسرقة العلمية معاقبة ممارسي هذه الظاهرة حتى يكونوا عبرة وبالتالي عدم التسامح معهم حتى لا تزول هيبة القانون، بالإضافة إلى استغلال التكنولوجيا بالتوثيق والكشف عن الموضوع ومحتواه النظري، فهي الوسيلة الأمثل لكشف مثل هذه الأفعال الممارسة، وبالإضافة إلى إقامة ندوات ومؤتمرات حول الأمانة العلمية في البحوث، وكذلك القيام بدورات تدريبية خاصة للسنوات الأولى من التعليم العالي لتعويد الطالب على تقيد بأسس البحث العلمي الأصح.

جدول رقم(21): يمثل أثار السرقة العلمية على مذكرات التخرج:

أثار السرقة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
فقدان المصداقية	05	%50
تراجع قيمة الشهادة	03	%30
تشجيع الطلبة على ذلك	02	%20
المجموع	10	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الذي يمثل أثار السرقة العلمية على مذكرات التخرج أن أعلى نسبة قدرت ب50% من المجموع العام يرون أن مذكرة التخرج ستفقد مصداقيتها، إلا أن نسبة أخرى يرون أن قيمة الشهادة ستتراجع وذلك بنسبة 30% من المجموع العام، تليها نسبة 20% من المجموع العام يرون بأنها تقوم بتشجيع الطالب على ذلك.

ونستنتج من خلال معطيات الجدول أن للسرقة العلمية أثر على مذكرات التخرج ومن أثارها فقدان المصداقية، حيث أن طالب أصبحت شهادته لا تحقق له أهدافه العملية ما بعد التخرج حيث أصبح كل طالب جامعي يمتلك شهادة لا يهتم بالمذكرة المنجزة، لذا يعمل على التركيز على المعلومة الجاهزة فقط بأقل مجهود ليتحصل على الشهادة، وهذا راجع لغياب المراقبة للعمل المنجز من طرف الجامعة، فهمهم مذكرة منجزة دون مراجعة طريقة الإنجاز.

كما أن السرقة العلمية تأثر على قيمة الشهادة الجامعية، وهذا ما نلاحظه في سوق العمل الجزائرية حيث تمنح المؤسسات الأولوية لخريجي معاهد التكوين المهني في الحصول مناصب عمل على الطلبة الجامعين، بالرغم من أن الجامعة كمؤسسة تكوين أكاديمي أمثل في العالم أو الجزائر إلا أن المؤسسات الجزائرية تعطي الأولوية للمعاهد ومراكز التكوين المهني.

كما أن من أثار السرقة العلمية على مذكرة التخرج تكمن في تشجيع الطلبة على تقليد طلبة السابقين في انجاز المذكرة بنفس الكيفية من خلال الاعتماد على المعلومة الجاهزة.

جدول رقم(22): يمثل اقتراحات الأساتذة لبعض الحلول التي تجنب الطالب اللجوء للسرقة العلمية:

الاقتراحات	التكرار	النسبة المئوية
فتح موقع للكشف عن سرقة العلمية	02	%20
صرامة الأستاذ المشرف وعدم تساهل	03	%30
فتح تكوين ودورات في البحث العلمي	05	%50
المجموع	10	**%100**

نلاحظ من خلال معطيات الجدول الذي يمثل اقتراحات الأستاذ لتجنب لجوء الطالب للسرقة العلمية أن أغلب أفراد العينة من الأساتذة يقترحون فتح تكوين ودورات في البحث العلمي بنسبة **50%** من المجموع العام، تليها نسبة **30%** من المجموع العام، للأساتذة الذين يرون أن على الأستاذ المشرف أن يكون صارم مع الطالب وفي الأخير تتمركز نسبة 20% بالنسبة للأساتذة الذين يقترحون فتح موقع خاص بالجامعة للكشف عن الموضوع قبل الشروع في دراسته.

نستنتج من خلال معطيات الجدول أن الأساتذة يقترحون فتح تكوين ودورات في البحوث العلمية، وهذا لتعويده بصفة دائمة من السنوات الأولى على التقيد بأسس البحث العلمي ويكون الطالب كفء كباحث ومعد للمذكرة بطريقة صحيحة، ويكون على علم بأخلاقيات البحث العلمي ومن خلال هذه الدورات يتجنب السرقة العلمية لمعرفته بعقوباتها واكتسابه لأخلاقيات الباحث الصادق.

بالإضافة إلى هذا فصرامة الأستاذ المشرف تلعب دور كبير في تجنب السرقة العلمية للطالب فمن خلال التدقيق والمراقبة الصارمة من طرف الأستاذ المشرف لطالب سوف يكون عامل لكشف الأولى للسرقة والمعلومة الجاهزة للطالب وسوف يحد منها.

كما أن فتح موقع خاص بالجامعة للتدقيق ومراجعة المواضيع المقترحة لإنجاز المذكرات المكملة لنيل شهادة الليسانس أو الماستر سوف يساعد في معرفة إذا كان موضوع جديد أو منجز من قبل حتى يتجنب السرقة العلمية فيه.

4- تحليل ومناقشة النتائج الجزئية للفرضيات:

4-1-عرض النتائج الجزئية المتعلقة بالفرضية الأولى:

- يؤثر نقص تكوين الطالب الجامعي في لجوئه إلى السرقة العلمية:

حيث تعتبر السرقة العلمية ظاهرة أكاديمية خطيرة وهي منتشرة في وسط الطلبة الجامعيين المقبلين على التخرج، لذلك يلجئون لسرقة مواضيع وهذا راجع لضعف الطالب في مجال البحوث العلمية.

بعد عرض وتحليل وتفسير المعطيات المحصل عليها ميدانيا وذلك في شكل جداول وأشكال توضيحية استنتجنا ما يلي:

أكدت الدراسة من خلال الجدول رقم 06 أن أغلبية المبحوثين يرون أن السرقة العلمية تعتبر أبرز مشكل يعرقل البحث العلمي وذلك بنسبة 50%، وهذا راجع إلى كون البحث العلمي بحد ذاته هو نتاج معرفي خاص ويشترط فيه الجهد الفكري والمادي للباحث، إلا أن هنالك مجموعة من الأساتذة بنسبة 20% يعتبرون نظام التدريس وضعف التكوين الأكاديمي من المشاكل التي تعرقل البحث العلمي، وذلك بسبب نظام التعليم العالي الذي تم استحداثه في السنوات الأخيرة، وهو الذي اعتبر مخالفا للتكوين الجيد للأستاذ.

أما عن أسباب لجوء الطلبة للسرقة العلمية وجدنا في الجدول رقم 07 أن هناك 30% من الأساتذة يرون أن الطلبة يتحججون بقلة البحوث وذلك لتبرير أفعالهم، كما أن هناك نسبة 20% من المجموع العام للأساتذة يرون أن ضعف التكوين الأكاديمي وضيق الوقت وغياب الضمير لكل واحدة على حدة هي من أبرز أسباب لجوء الطالب للسرقة العلمية.

كما لاحظنا في الجدول رقم 08 أن النقل الحرفي من الانترنت من أبرز أشكال السرقة العلمية المنتشرة وسط الطلبة بنسبة 40%، وذلك لأنها أبسط وأسهل طريقة يعتمد عليها غالبية المنتحلين، تليها نسبة 30% يقومون بالسرقة عن طريق الترجمة وهي شائعة لدى طلبة الدكتوراه والماستر حيث تدخل في إطار الاحترافية.

كما أن نقص الطالب في منهجية البحث له دور في السرقة العلمية وذلك بنسبة 60% من خلال رأي أساتذة الماجستير والدكتوراه الذين يؤكدون أن عدم تلقي الطالب لأسس البحث العلمي الصحيح والتركيز على المنهجية سوف يساهم في لجوء الباحث إلى السرقة، إلا أن هناك نسبة 40% من الأساتذة يقولون أن نقص تكوين الطالب في منهجية البحث لا يؤدي بالطالب للسرقة العلمية.

تأكدنا من خلال الجدول رقم 10 أن المعلومة الجاهزة تساهم في السرقة العلمية بشكل كبير وذلك بنسبة 70% وهو ما أدى لقتل روح البحث والإبداع لدى الباحث حيث أصبح يحصل على ما يريده عن طريق النسخ واللصق دون تجديد حيث أصبح كل ما يهم الباحث هو انجاز البحث ولا أهمية للمصدر أو الطريقة، إلا أن هناك 20% من الأساتذة الذين يعتبرون أن المعلومة الجاهزة لا تساهم في السرقة العلمية لأنها تعود لضمير الباحث فلا يمكن إدراجها في السرقة إلا في حالة اختراق الباحث قوانين البحث العلمي التي تركز على المصداقية وحفظ الملكية.

كما أكدت الدراسة أن غالبية أفراد العينة يؤيدون فكرة مساهمة اختيار التخصص بطريقة عشوائية في السرقة العلمية بنسبة 70%، مقابل 30% يقولون بأنه ليس لها أي أهمية في السرقة العلمية، وهو ما أكده الجدول رقم 11، حيث أن عدم معرفة الطالب القبلية بالتخصصات التي تتفرع لها شعبته في الثانوية وعدم الاطلاع على عليها يساهم في اختيار التخصص الجامعي بطريقة عشوائية كما أن نقطة شهادة البكالوريا المتحصل عليها لا تأهله لاختيار التخصص الذي يميل له.

إلا أن الجدول رقم 13 أكد غالبية المبحوثين يرون أن التركيز على تلقين الدروس وإهمال الجانب الميداني قد ساهم في السرقة العلمية حسب المؤهل العلمي للأستاذ بنسبة 50% وكل هذا له علاقة بعيوب التعليم العالي الذي أصبح يلقن ويعلم الطالب دون تكوينه كباحث اجتماعي وهو ما أدى إلى صعوبة الحصول على وظيفة في مجال تخصصه وذلك لغياب الخبرة الميدانية التي تفرضها السوق العملية.

كما تأكدنا من خلال الجدول رقم 14 أن غالبية أفراد العينة يؤكدون بأن إهمال الطلبة النجباء وحرمانهم من الخرجات العلمية يساهم بشكل كبير في السرقة العلمية وذلك بنسبة 80%، وهو ما يؤدي إلى قتل روح التنافس حيث أصبح كل الطلبة بنفس المستوى، وهو ما أدى بالطلبة إلى النفور من بذل مجهود فكري وعلمي في انجاز البحوث أو المذكرات.

وعليه يمكننا القول أن الفرضية أعلاه يؤثر نقص تكوين الطالب الجامعي في لجوءه إلى السرقة العلمية قد تحققت في كثير من جوانبها، حيث توصلنا إلى أن تكوين الطالب الجامعي له دور في لجوئه إلى السرقة العلمية فكلما كان تحكمه في أساسيات البحث العلمي، مثل المنهجية فإنه سيتجنب السرقة العلمية وأما نقصه في التكوين سيدفعه إلى السرقة العلمية.

4-2-عرض النتائج الجزئية المتعلقة بالفرضية الثانية:

- لغياب القوانين الردعية دور في تفشي السرقة العلمية لدى الطلبة الجامعين:

حيث انتشرت ظاهرة السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية وخاصة في الآونة الأخيرة، مما جعل الحد منها أمر صعب وكل هذا في ظل غياب تطبيق القوانين الرادعة على من يلجأ إليها، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن غالبية أفراد العينة يؤكدون أن الطالب الجامعي ليس على علم بالإجراءات القانونية الخاصة بالبحث العلمي بنسبة 60%، وذلك لعدم أهميته وكونه معقد وصعب الحفظ حيث أنهم يتجنبونه لتجنب عواقبه الوخيمة، كما أن هناك نسبة 90% من الأساتذة يرون أن الطلبة يتجنبون الاطلاع على قانون العقوبات الخاص بالسرقة العلمية، وذلك لتجنب

العقوبات وتبرير أفعالهم أمام اللجنة الخاصة بالعقوبات على المستوى الجامعي، وهذا ما لاحظناه في الجدولين رقم 16و17.

كما أن غالبية المبحوثين في الجدول رقم 18 يرون أن إقصاء الطالب يحد من السرقة العلمية وذلك بنسبة 66.7%، لكونه نوع من أنواع الضبط وهو من أهم الإجراءات التي تعتمد عليها غالبية الإدارات الجامعية في محاربة هذه الظاهرة، تليها مجموعة من الأساتذة ترى أن تطبيق القانون بصرامة هو ما يحد من السرقة العلمية وذلك بنسبة 33.3%، وبالتالي يحقق مصداقية البحث العلمي ويؤدي بالطالب لبذل مجهود وإبراز مميزاته عن باقي الطلبة.

أما بالنسبة للجدول رقم 19 فإن أفراد العينة يقولون أن الطالب هو من يتحمل مسؤولية السرقة العلمية وذلك بنسبة 30% تليها نسبة 20% يرون أن الأستاذ المشرف هو من يتحمل هذه المسؤولية، و40% يؤكدون بأن الإدارة الجامعية هي من تتحمل مسؤولية لجوء الطالب للسرقة العلمية، فالطالب يتحمل مسؤولية كونه هو ممارس فعل السرقة أما الأستاذ المشرف كونه مكلف بإرشاد الطالب في عملية الانجاز أما الإدارة الجامعية هي المسئولة على تطبيق القوانين فهي الموكل إليها عملية مراقبة مواضيع المذكرات إضافة إلى الأرشفة والنشر.

أما بالنسبة للجدول رقم 20و21 نستنتج أن 50% من الأساتذة يرون أن تطبيق القانون بصرامة يحد من السرقة العلمية، بإضافة إلى هذا فإن نسبة 30% منهم يرون أن استغلال التطور التكنولوجي يساهم في الكشف المبكر عن السرقة قبل انجاز موضوع المذكرة، فهي الوسيلة الأمثل لكشف مثل هذه الأفعال الممارسة في حق البحوث العلمية.

كما أن نسبة 80% من الأساتذة يرون أثر هذه السرقة العلمية يعود بالسلب على مصداقية الشهادة من جهة وقيمتها العلمية من جهة أخرى، حيث أصبحت الشهادة المحققة للطالب لا تحقق له أهدافه العملية بعد التخرج، كما يقترح 50%من الأساتذة فتح تكوين ودورات في منهجية البحث العلمي، وهذا لتعويد الطالب على أخلاقيات البحث العلمي وأساسياته لتجنب السرقة العلمية.

وعليه يمكننا القول أن الفرضية أعلاه والتي مفادها لغياب القوانين الردعية دور في تفشي السرقة العلمية لدى الطلبة الجامعيين،قد تحققت في كثير من جوانبها حيث توصلنا إلى أن غياب قوانين الردعية المطبقة من طرف الإدارة الجامعية والأستاذ المشرف لها دور في لجوء الطالب إلى السرقة العلمية.

5-الاستنتاج العام للدراسة:

السرقة العلمية هي ظاهرة غير أخلاقية ومنتشرة في الأوساط الجامعية، بحيث أخذت منحنى خطير خاصة بين الطلبة الجامعيين المقبلين على التخرج، وهذا راجع لضعفهم في استخراج المعلومات المرتبطة بموضوع بحثهم وبحكم أسباب وعوامل أخرى أدت بهم إلى ذلك.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها والفرضيات التي اعتمدنا عليها في موضوعنا والتي تتمحوران حول يؤثر نقص تكوين الطالب الجامعي في لجوءه إلى السرقة العلمية، ولغياب القوانين الردعية دور في تفشي السرقة العلمية لدى الطلبة الجامعيين.

- فقد توصلنا إلى أن نقص الطالب في منهجية البحث له دور في السرقة العلمية من خلال رأي أساتذة الماجستير والدكتوراه، الذين يؤكدون أن عدم تلقي الطالب لأسس البحث العلمي الصحيح والتركيز على المنهجية سوف يساهم في عدم لجوء الباحث إلى السرقة.

- أن المعلومة الجاهزة تساهم في السرقة العلمية بشكل كبير وذلك لتسهيلها عملية البحث مهما كانت طبيعة مضمونها، وهو ما أدى لقتل روح البحث والإبداع لدى الباحث حيث أصبح يحصل على ما يريده عن طريق النسخ واللصق دون تجديد.

- أن التركيز على تلقين الدروس وإهمال الجانب الميداني قد ساهم في السرقة العلمية، وهذا له علاقة بعيوب التعليم العالي الذي أصبح يلقن ويعلم الطالب دون تكوينه كباحث اجتماعي.

- أن الطالب بإضافة إلى الأستاذ المشرف والإدارة الجامعية هي من تتحمل مسؤولية لجوء الطالب للسرقة العلمية، فالطالب يتحمل مسؤولية كونه هو من مارس فعل السرقة أما الأستاذ

المشرف كونه مكلف بإرشاد الطالب في عملية الانجاز، أما الإدارة الجامعية هي المسئولة على تطبيق القوانين.

– أن تطبيق القانون بصرامة يحد من السرقة العلمية بإضافة استغلال التطور التكنولوجي يساهم في الكشف المبكر عن سرقة قبل انجاز موضوع المذكرة.

– الأساتذة يرون أثر هذه السرقة العلمية تعود بالسلب على مصداقية الشاهدة من جهة وقيمتها العلمية من جهة أخرى.

– وفي الأخير فإن هذين المتغيرين اللذان ارتكزنا عليهما في فرضيات دراستنا لهما انعكاسات سلبية تمس بمصداقية البحث العلمي، ومنه تدفع الطلبة إلى السرقة العلمية، حيث أن هناك إجماع بنسبة للأساتذة أن من الأسباب التي تدفع الطالب للجوء إلى السرقة العلمية حسب وجهة نظر الأساتذة هي نقص تكوين الطالب الجامعي وغياب الوسائل والقوانين الردعية لهما دور في تفشي السرقة العلمية.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل للقاعدة الأساسية وهي الخطوات المنهجية المتبعة في دراستنا هذه، حيث وجدنا أن المنهج المناسب لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي الذي هو الأسلوب أو الطريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي ومنظم، وكذلك عرفنا الأدوات التي اعتمدنا عليها في جمع المعلومات وهي الاستمارة وكذلك مجالات الدراسة من خلال التعرف على مجتمع الدراسة وزمن انطلاق الدراسة والمكان الذي أجريت فيه الدراسة، وعرفنا العينة التي أجريت عليها الدراسة وذلك من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية كما تم تحديد مجلات الدراسة البشري الزماني والمكاني، إضافة إلى الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا، كما قمنا في هذا الفصل بعرض وتحليل ومناقشة نتائج الجداول المتعلقة بالفرضيتين إضافة إلى الاستنتاج العام.

خاتمة

خاتمة:

من خلال الدراسة التي أجريت حول موضوع السرقة العلمية في إنجاز مذكرات التخرج من وجهة نظر الأساتذة بجانبها النظري والميداني والتي كانت تهدف إلى الكشف عن عوامل وأسباب لجوء الطالب الجامعي إلى السرقة العلمية باعتبارها ظاهرة تمس بقيمة التعليم العالي والبحث العلمي وذلك لغياب القوانين الردعية التي تحد من تفشي هذه الظاهرة بالإضافة إلى نقص تكوين الطالب الجامعي.

ومن هنا على الجهات المعنية تأصيل قيم الأمانة العلمية ومراعاة حقوق الملكية الفكرية وهذا من خلال جعل القوانين سارية المفعول وتوفير المادة العلمية للطالب لتجنب وخطا الوقوع في السرقة العلمية.

فصحيح أن هناك العديد من المنافية لأخلاقيات البحث العلمي في مؤسساتنا الجامعية إلا أن من بين كل هذه المخلفات تعد السرقة العلمية الأكثر ضررا ذلك لأنها تهدد مستقبل البحث العلمي، ولكن يبقى الأمل قائما لمواجهة هذه الظاهرة من طرف أهل الاختصاص وفي ما يلي نخلص لبعض الاقتراحات نرجو أن تكون تكملة للموضوع المدروس منها: تلقين أبجديات البحث العلمي السليم لدى طلبة الجامعات، كذلك نشر الوعي والتحسيس بمدى خطورة هذه الظاهرة من خلال تنظيم مؤتمرات وندوات تتطرق لمواضيع السرقة العلمية وحقوق المؤلف، كما نظيف توفير الأدوات اللازمة للمشرفين والمناقشين لرسائل الماجستير والدكتوراه التي تمكنهم من كشف السرقات العلمية بالإضافة إلى تطبيق القوانين والمناشير التي تحد من السرقة العلمية.

نرجو في النهاية الدراسة أن نكون قد وفقنا في تغطية الموضوع ولو بجزء بسيط يزيل الغموض عن موضوع السرقة العلمية في إنجاز مذكرات التخرج، وعليه فإننا نرحب بالانتقادات الموجهة إلينا بصفة علمية موضوعية والتي نود من خلالها التزود بنصائح علمية ومعرفية كباحثين اجتماعيين.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب :

1) أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت، وكالة المطبوعات، 1973،
2) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1، ج10.
3) أبو سليمان عبد الوهاب إبراهيم، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، مكتبة الرشد، ط9، الرياض، 2005
4) رشا البارودي، أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، 2003
5) رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006
6) زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي، دار النهضة العربية، ط2، 1974
7) ضو مفتاح محمد عمق، الاقتباس والحقوق الفكرية للمؤلف في النظرية والتطبيق، منشورات أكاديمية الدراسات، طرابلس، ليبيا،
8) ضو مفتاح محمد غمق، الاقتباس والحقوق الفكرية للمؤلف في النظرية والتطبيق، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2005
9) عادل مختار الهواري ، التغير الاجتماعي و التنمية في الوطن العربي. دار المعرفة الجامعة ، القاهرة، ط1993،
10) عامر قنديلجي، إيمان السامرائي، البحث العلمي الكمي والنوعي، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009،
11) عبد الله بوجرادة، أخلاقيات البحث العلمي والسرقة العلمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016-2017،
12) عدلي محمود السمري، قسم علم الاجتماع، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2002
13) عصام تليمة، السرقة العلمية ظاهرة العصر، الوعي الإسلامي، المجلد536، 2009
14) عمار بوحوش ومحمد ذنيبات، مناهج البحث العلمي: الأسس والأساليب، مكتبة المنار، عمان
15) عيساني طه، تمتين أدبيات البحث العلمي، الملتقى العلمي الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية، الجزائر 29 ديسمبر 2015
16) ماجد محمد الخياط، أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية، دار الراية، ط1، الأردن
17) محمد محمد قاسم، مدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، بيروت، 1999
18) مقداد يجن، علم الأخلاق الإسلامية، دار عالم الكتب، الرياض، 1992
19) ممدوح عبد المنعم صفوان وآخرون، دليل أخلاقيات البحث العلمي، يناير 2012

20) ممدوح عبد المومن صوفان، دليل أخلاقيات البحث العلمي، جامعة المنصورة، مصر، 2012

21) نبيل عبد الهادي، مقدمة في علم الاجتماع التربوي . دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ،د ط 2009.

22) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ابن منظور)، لسان العرب .دار صادر،.2003

23) بدر أحمد، أصول البحث العلمي ومناهجه، وكالة المطبوعات، ط8، الكويت، 1986

24) تركي رابح، مناهج البحث في علوم التربية وعلم النفس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984

25) ثريا عبد الفتاح ملحس، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 1960،

26) جمال معتوق، مدخل إلى سوسيولوجيا العنف. بن مرابط ، الجزائر، سنة 2011

27) حسن الساعاتي، الجريمة والمجتمع بحوث في علم الاجتماع الجنائي، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1982،

28) حسن عبد الحميد محمد رشوان، أصول البحث العلمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003،

29) حمدان محمد زياد، البحث العلمي كنظام، سلسلة التربية الحديثة، دار التربية الحديثة، عمان، الأردن، 1989

30) المنجد في اللغة والإعلام، 406، دار الشروق، بيروت، لبنان،

مذكرات تخرج :

31) سليمة عشوري، دور المخبر العلمية في ترقية البحث العلمي بالجامعات الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع التربية، 2014-2015.

32) صونية حقاص، حماية الملكية الفكرية الأدبية والفنية في البيئة الرقمية في ظل التشريع الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، لجزائر، 2013/2012.

33) نهاد خملة، واقع الاختبار المهني لخريجي الجامعة الجزائرية، مدكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في علم النفس، الجزائر، 2013-2014.

مواقع الألكترونية:

34) محمود محمد فهمي، عدم الأمانة في البحوث العلمية، أطلع عليه من الموقع: www.eng.tantan.edu.eg/files/pdf) .

35) موقع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، WIPO.www.wipo.inet/about-ip/ar

36) بن محمد أل مبارك، قيس، السرقة العلمية لماذا؟ منتدى شبكة أنا المسلم للحوار الإسلامي، متاح على الرابطwww.muslm.org_ .

37) دافيد ناشيماز، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة ليلى الطويل، دار بترا للنشر والتوزيع، ط1، سوريا، 2004 _

38) دليل أخلاقيات البحث العلمي.Guide to scientific ethics research_ وحدة تقييم الأداء وضمان الجودة، كلية العلوم جامعة المنصورة،

39) رزنيك دايفيد، أخلاقيات العلم، ت. عبد النور عبد المنعم، العدد316، نقلا عن رشاد توم، الأمانة العلمية، الكويت، 2005

40) محمد مسعد ياقوت، السرقات العلمية مشكلة متفاقمة، رابطة أدباء الشام، 21 تشرين الثاني، 2009http://www.odabasham.net_ .

ملتقيات و منتديات :

41) نوارة لحرش، الجامعة الجزائرية وتزييف السرقات العلمية، ملتقى الإبداع العربي والثقافة الإنسانية، العدد93، الدوحة، 2015.

مراجع أجنبية :

42) Geneviève KOUBI. S'interroger sur le plagiat dans les recherches universitaires et scientifiques. Ouvrage collectif sous la direction de Gilles J.Guglielmi et Geneviève Koubi. Editions L.G.D.J.2011

43) Hillway, Tyrus, Introduction to Resach, 2nd ed, Honghton Mifflin company, boston,

44) Jean Michel Morin. Précise de Sociologie. Edition Nathan. 1999.

45) Jean-Noël darde. Helene Maurel-Indart et Mathieu Touzeil-Divina. Editions L.G.D.J.2011

46) Jean-Noël Darde. La tolérance au plagiat et la protection des plagiaires. Parmi les causes principales du plagiat universitaire.in :www.archeologie-copier-coller.com.

47) Jermy Philips ; Alisen Fift. Introduction to intellectual property low.1990.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
- قسم علم الاجتماع
- تخصص جريمة وانحراف

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته:

في إطار التحضير لمذكرة التخرج للحصول على شهادة الماستر في علم الاجتماع تخصص جريمة وانحراف نرفق هذه الاستمارة لتغطية الجانب التطبيقي للدراسة المعنونة ب:

السرقة العلمية في إنجاز مذكرات التخرج

من وجهة نظر الأساتذة

إعداد الطلبة: تحت إشراف الأستاذة:

- سليماني عبد القادر - محامدية
- غنين عبد الحكيم

نرجو منكم المساهمة في ملأ هذه الاستمارة بعناية وإفادتنا بالمعلومات اللازمة علما أن المعلومات المقدمة من طرفكم ستحظى بالسرية التامة ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي.

السنة الجامعية: 2020/2019

المحور الأول: البيانات الشخصية

1. الجنس: ذكر( ) أنثى ( )
2. السن: ( )
3. الكلية: علوم اجتماعية ( ) علوم إنسانية ( )
4. المؤهل العلمي: ماجستير( ) دكتوراه ( )
5. الخبرة: 1-5( ) 6-10( ) 11_15( ) 16-20( ) أكثر من 20سنة( )

المحور الثاني: يؤثر نقص تكوين الطالب الجامعي في لجوءه إلى السرقة العلمية.

6. ما هي المشاكل التي تعرقل البحث العلمي حسب رأيكم؟

السرقة العلمية ( ) نظام التدريس lmd ( ) ضعف التكوين الأكاديمي ( ) غياب الرغبة في البحث( )

7. حسب رأيك لماذا يلجأ الباحثين(الطلبة) للسرقة العلمية؟

الجهل بقوانين الملكية الفكرية( ) التحجج بقلة البحوث( ) نقص تكوين الباحث( ) ضيق الوقت ( ) غياب الضمير العلمي( )

8. ما هي أهم أشكال السرقة العلمية المنتشرة في رأيكم؟

التفكيك وإعادة التركيب دون تجديد( ) النقل حرفيا من الانترنت( ) السرقة عن طريق الترجمة( ) النقل الحرفي من الكتب دون ذكر المرجع( )

9. هل نقص تكوين الطالب في منهجية إعداد البحث العلمي له دور في لجوءه للسرقة العلمية؟

نعم( ) لا ( )

10. هل ساهمت المعلومة الجاهزة في لجوء الباحث للسرقة العلمية ؟

نعم ( ) لا ( ) نوعا ما ( )

11. هل اختيار التخصص الجامعي بطريقة عشوائية يدفع الطالب للسرقة العلمية؟

نعم( ) لا( )

12. هل تنظم الجامعة ملتقيات حول أخلاقيات البحث العلمي ومنهجية إعداد البحوث العلمية؟

نعم( ) لا ( )

13. هل التركيز على تلقين الدروس وإهمال الجانب الميداني للبحث ساهم في السرقة العلمية؟

نعم( ) لا ( ) أحيانا( )

14. هل إهمال الطلبة النجباء وحرمانهم من الخرجات العلمية ساهم في السرقة العلمية؟

نعم( ) لا( )

15. هل للتطور التكنولوجي دور في تفشي ظاهرة السرقة العلمية؟

نعم( ) لا ( )

المحور الثالث: لغياب القوانين الردعية دور في تفشي السرقة العلمية لدى الطلبة الجامعين.

16. حسب رأيك هل الطلبة على علم بالإجراءات القانونية الخاصة بالبحث العلمي؟

نعم ( ) لا ( )

17. هل الطلبة يتجنبون الاطلاع على قانون العقوبات الخاص بالسرقة؟

لتجنب العقوبات ( ) عدم الاهتمام بالقانون ( )

18. حسب رأيك ما هي الإجراءات اللازمة للحد من السرقة العلمية؟

تطبيق القانون بصرامة( ) إقصاء الطالب( ) الإنذار الشفوي أو الكتابي( )

19. حسب رأيك من يتحمل مسؤولية لجوء الطالب إلى السرقة العلمية ؟

الوزارة( ) الإدارة الجامعية( ) الطالب( ) الأستاذ المشرف( )

20. ما هي الحلول التي تراها مناسبة للحد من السرقة العلمية؟

تطبيق القانون بصرامة( ) استغلال التكنولوجيا بطريقة منهجية( ) التوعية بأخلاقيات البحث العلمي( )

21. ما هي آثار السرقة العلمية على مذكرات التخرج؟

فقدان المصداقية( ) تراجع قيمة الشهادة( ) تشجيع الطلبة على ذلك( )

22. ما هي اقتراحاتك كأستاذ لتجنب لجوء الطالب للسرقة العلمية ؟